۱۰۰۰

غفور … شرح جامی

بعد

من بحث المفعول المطلق في وجه تسميته

قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق صيغة المفعول
بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة فقد يقال
يرد ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بفعل
ذلك الفعل او لغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول و
النسبة لا يكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر ح يكون محلا لذلك
الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا
لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا
بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا
بحسب اللغة كما قال الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل الفاعل
لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا
فلتعريه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه
التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان
المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف
قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول
المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر
وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او
تاثرا ولا نعني بكونه مفعولا الا انه حاصل لمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه
قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ مد ظله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او للاستغراق اي كل الحمد من الازل
الي الابد من اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك
بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايمه الاستيعاب كما يلايم الاستغراق
ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني ستايش قوله لوليه اي
للحري بجنس الحمد لا يخفي ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال
وادعاء التعيين وان الوهم لا يذهب الي ان الجدير بالحمد غيره تعالي و
تعليق المحمود صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التي تجلب الطباع اليه
لكونه الجديد لذيذا قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة الخير نازلة من
علو جناب الحق سبحانه علي نبيه من النبوة بمعني الرفعة وفي الشرع عبارة
عن انسان بعثه الله علي عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا في الفقرة
السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلي الله عليه وسلم علي ان فيه حسن الموافقة
قوله وعلي اله اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار
او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار او صحب بكسر الحاء كنمر وانمار
مخفف صاحب بناء علي ما قيل من ان فاعلا لا يجمع علي افعال قوله المتادبين
باداب الادب كلاه دلشه حده عجين اي الذين ثبت فيما بينهم
التادب باداب والانصباغ بصبغه لحلائهم في ذاته صلي الله عليه وسلم

قوله نعمه اي ما يتلي عليك قوله فوايد جمع فايدة من الفيد بمعني
انچه كرفته و داده شود از دانش ومال قوله حل مشكلات الكافية المشكل
من الاشكال بمعني الاشتباه وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل
في التادي في الكافية للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار الرسالة قوله
للعلامة تاوه للمبالغة ولم يطلق علي الله سبحانه مع انه الجدير بذلك لتوهم
التانيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله
تعالي رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان
الي اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم يعود علي
مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا
كناية عن جميع الارض كما في قوله سبحانه رب المشرقين ورب المغربين
والتثنية بناء علي ارادة مشرقي الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا
حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله قال قدس سره في
الحاشية التغمد الستر انتهي يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللايق
لجنابه او انا شي من محض فضله من غير سابقة عمل ويجوز ان يجعل
كناية عن الاحاطة اي احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج
التغمد كناه بوشيدن فلا يبرح من التجريد اذا لم يعتقد باضافة الغفران
اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالي اسري بعبده ليلا قوله واسكنه
بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار وسطها
وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهي يعني جعل الله خيار جنانه مسكنا له

قوله نظمتها النظم در رشته كشيدن جواهر استعير للتاليف بسايط كلام المترتبة المعانى المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفى عقد الاستعارة اشارة الى ان بسايط كلامه كالدرر فى الصفاء والغلاء اما قال ذلك ترغيب للطلبة قوله فى سلك التحرير السلك رشته والتحرير تراردادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين رشته مرواريد يا شبه باجزآن والتحرير نقش خط بركرفتن والمراد الكتابة والاضافة كاضافة السلك قوله للولد العزيز العزيز ارجمند وكرامي وكم ياب قوله ضياء الدين كضياء البيت و سراجه كانه ضياء يهتدى به الى الدين قوله عن موجبات التلهف و التاسف التلهف دريغ خوردن واندوه كين شدن التاسف دريغ واندوه خوردن قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اى لانه فى السبب والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائية التى تكون باعثة فيكون نسبة الفوايد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك قوله وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبى الحسيب بسنده بودن وبسنده كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل الكريم كار كذارند والجملة عطف على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف او عطف على حسبى لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله هضما للنفس بتخييل ان كتابه اه اى ترك ذلك الجعل كسر النفسه فى ذلك الكسر بتخييل ان كتابه من حيث صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل

ليس فى مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزء اى ما يعتنون بشانه وما هو فى مرتبة كتبهم لكن بقى توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الالسن وهو ان كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اى اقطع لا اتم فدفعه بقوله ولا يلزم وحاصله ان المامور به التلفظ به اذا كان معه الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثانى قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمهما ايضا لانه من تتمة تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالها اى عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء اثبتت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامها وفيه اشارة الى انهما موضوع النحو ردا على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما و جعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلف قوله فمتى لم يعرفا اى لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المتكلم المتكلم لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالموقوف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلم المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاد التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزء من افراده

الح. اى سواء نظر الى افرادهما اوالى مفهومهما فوجهة التقدم في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات الاربعة اعنى الكتبى واللفظى والذهنى والخارجى وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات ماعدا الخارجي قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا فى احد المدلولات الثلثة واشتراكا فى جميع الحروف الاصلية مرتبا اوغير مرتب او اشتراكا فى اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقى فى المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى تعدد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير المناسب لان يشبه بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تاثيرا نفسهما نوع الاسماع وتنقش الصور فى الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اى وجه كانت من مستتبعات القوة التى هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها للدلالة على قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم مشتركة الاقدام فى ان تاثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف قوله وهو الجرح. الجرح بفتح الجيم خسته كردن قوله وقد عبر بعض الشعراء يعنى ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة قوله جراحات السنان. جمع جراحة بكسر الجيم خستكى السنان سرنيزه وعصا ونيزي هرچيز قوله جنسي واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فى مافوق الاثنين قوله بدليل قوله

تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع. واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب قوله والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم. فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس. هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضى تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوى او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما فى صورة لام العهد الخارجي ولا ساغ الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة. لقائل ان يمنع ذلك فى المعنى الوحدى خصوصا عند من عدل فى تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز ان يقال يجرد عنها عن معنى الوحدة كما جرد فى تمام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء تنافى الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين قوله ولا منافاة بينهما. هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت اوغير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التى هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التى فى الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى التمر

اوصناعته م

قوله والواحد بالجنسية • يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان
يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي
وهو رمي شيء من الفم والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة • المفهوم من كلام الشيخ
الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو
المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج
المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد بالملفوظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب
النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة
او حكما قوله ابتداء • فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل
تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله
او بعد جعله بمعنى الملفوظ • فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا امر
يجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء
او بواسطة قوله الي ما يتلفظ به الانسان التلفظ كغنى والباء للتعدية
وليس فيه دور لان التلفظ مشتعبة اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف
والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية
كلمة اولا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب
عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ قوله او حكما
يدخلها قوله الانسان • انما قيده به تقريبا لتصوير اللفظ من الفم قوله
او حكما • اي تلفظا حكميا وذلك فيما شارك الملفوظ به في الاحوال
قوله مهملا كان او موضوعا • قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا

فلم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو
الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى ولم
يستعمل انتهى قوله اي يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه معنى فالمستعمل
في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله
او مركبا • قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في
الاصل مصدر قوله واللفظي الحقيقي • اي الملفوظ به الحقيقي قوله اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت • الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه من
اي مقولة هو قال المص في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبّر
عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل
قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا
بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عبارة
قوله واجروا عليه احكام اللفظ • عطف على قوله ليس والمراد باحكامه
الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى
غير ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة • اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ
به الانسان قوله وكلمات الله داخلة فيه • اي في اللفظ تقتضي هذا
التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس
اليه سبحانه لا يصدق عليه او لان من شانها ان يتلفظ بها الانسان او لانها
مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال
على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق

فلنعد عن تتمة هذا الاعتبار
كان الاطلاق المحل عندهم
كاطلاق المكان ح

سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق ثم لا يخفى ان
هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا اثبت ان كلمات الله سبحانه قيامابه وهي
يخالف ما عليه المحققون او نقض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير
الانسان قوله والنصب جمع نصبة • وهي ما نصب لتعيين مسافة او
طريق قوله غير داخلة في اللفظ • الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يكن
فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب
تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من
وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا
قوله لانه لم يقصد الوحدة • اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده
خارج عنها عند من قال لفظة وانما كما سياتي قوله لعدم الاشتقاق • مطابقة
الخبر للمبتدا مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق ومافي حكمه والاسناد
الى الضمير الراجع الى المبتداء وعدم تساوي التذكير والتانيث لجمع و
قد انتفت ههنا الثلثة باسرها قوله الوضع • في اللغة جعل الشيء في حيز
فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزا للفظ قوله تخصيص شيء • ملحوظ
بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء كان ملحوظا
بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان المحرف الدال
لم يقصد جعله بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء
داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد
من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه

الفاظ از صفتست
گردانیده شده
مثل منجد ومهلة

خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصار في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل
ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كله وضع قلنا يمكن ان
يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل
لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة
لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد
وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه
من اثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب
كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكر يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان
وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث • اي حال كون ذلك الشيء المخصص
ملابسا لتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف
الهجاء بغرض التركيب قوله متى اطلق • وسمع او احس بغير السمع وفيه تنبيه
على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والمحكي ان يقال متى
احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى
الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال بهذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها الانضمام يثبت الدلالة و
من المعلوم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق
او احس وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه • اي ان لم يكن منهيا
او فهم منه فهم قصد والتفاوت فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل قوله
يخرج عنه وضع الحرف • وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة

بدر
فنكي

كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما
وما وضع لخاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف
قوله واجيب، في الايجاب بان الفهم اللازم للادراك الوضع فهم
المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة
لان قوله متى اطلق الخ اشارة الى غاية الجلي وهذا الفهم غاية له قوله
ولا يبعد ان يقال يعني انه لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق
الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله
المعنى ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب
الوضع او لا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها
كما اذا اشتغلت واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان
يقصد بشيء قوله اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول قوله او مصدر
ميمي المعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول، يجوز ان لا يعتبر نقله
اليه فيرتفع مؤنة النقل قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي
جرى على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال
المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيته واحد قوله فذكر
المعنى بعده مبني على تجريده، حتى يكون المراد تخصيص شيء بشيء بدون الشرطية
ايضا لانه انما تبدد نفسي الى الشيء المذكور فتركه مستلزم لتركها
بذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك
الشيء هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور

لاشتماله عليه لا لانه لا حاجة كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع
بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لغرو من الحقيقة وشيوع امر التجريد وفيه
كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع على ان ذكر اللفظ يغني عن الصوغ
اذ ما من لفظ الا مصوغ فلا فائدة في ذكره الا ليتعلق به قوله لمعنى قوله
والالفاظ الدالة بالطبع، وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل
ولكن تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت حروف الهجاء اي حروف
يعبر باساميها كالف باء تاء وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني
قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ، فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى
قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا، اي في مقام نقض تعريف
الكلمة بالفاظ والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة، اي مشخصة من
حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض
الاول انما يتوجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا
لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا
قال او مركبة قوله فليس هناك، اي في مقام يرجع الضمير الى الالفاظ
المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل جزؤه لفظه من حيث انه جزء لفظه، فمعنى
حيوان ناطق حال كونه علما الشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى
الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى
قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع الخ، وذلك لانك اذا عبرت عن شيء
بما فيه معنى الوضعية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة مفعول وغيرها

فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك
المعنى بلا اسمه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور
المراد هنا قوله كما يركب في قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المورد
قوله ومعناه ما لا يدل جزؤه من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء معناه،
المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة
المعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات
وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه، وكان النكتة ايضا في تقديم
الوضع على الافراد او كانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة و
ما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى بصيغة الماضي، فاستعير صيغة
السبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع، ان قلت
لو كان حالا منه لكان بجنبه كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نم لزوم ذلك عند
الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التأخر عن الفاعل والمفعول به
ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت هنا
لان الافراد صفة للفظ بالذات او اذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه لا
خفاء في ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ قوله او من المعنى، تبع الشارحين
في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط ما سيذكره لا يقال لو كان حالا منه
لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال
مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام
المصنف في الايضاح قوله فانه مفعول للفعل واللام واسطة في كونه مفعولا

ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها قوله لاخراج المركبات، فان المركبات
الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه قوله فيخرج عن حد الكلمة مثل الرجل
ورجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما
تاء التأنيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان و
مسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني
وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى
المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها
كما نسب الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون انفعل قوله
واعرب اعراب واحد، كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية
والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله اللائق فان الحرف
الاخر في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم
فجعل المجموع كلمة واحدة فاعرب اخرها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري
وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب
في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخير
فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل قوله
مع انه معرب باعرابين، ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة
وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة
في اطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع
السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب

ان اعراب اخره محلي كما في تابط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول
فارغا اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير الظهر صح
فليس بعبد الله على الاعراب واحد قوله ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من
علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاعمال جانب اللفظ والميل الى جانب
المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاعمال لا يجري في كل ما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة بهذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظة
ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا
نذر من الكلمات وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان
اريد خصوص وحدة فلا بد للفظ عليه ان قلت اللفظ للمرة والمفهوم منها
ما تكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله على دفعة بل يجب ان
تكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصح
ان يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتمال على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين قوله
وبقي مثل قائمة وبصري الى قوله داخلا اي مسامحة ومجازا قوله كدلالة لفظ دير
المسموع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع ممن زيد حال مشاهدته لم يظهر
دلالته او لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم ح بالمشاهدة
لا من اللفظ قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي ثلاثة اقسام
وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور
الدال عن الطبيعة عند عروض حالها وعقلية ان كانت بغير

لعدم الاعراب في الكلمة الواحدة فانه لا ... للفظ واحدة صح

ذلك قوله اي منقسمة الى هذه الاقسام الست في تثليث القسمة ثنائيات
الى الاقسام واختلافها مادة وصورة الكلام قوله منحصرة يفهم من
السكوت في معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها منحصرة
يجعل هذا الحصر عقليا وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما داير بين النفي
والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه
قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيم
قوله اما من صفتها قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او
لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم
غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة
ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحمل
على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة
وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت
الى التقدير انما نشأت من الثاني فالاليق التاويل فيه لا في الاول
واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان
يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على
ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك
المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ
ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن خدشة قوله من غير حاجة
الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها قوله الثاني الحرف استيناف

لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني حرف
والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف
اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول
الفعل قوله لان الحرف في الطرف مثال حرف الوادي طرفه اللغة ه
قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل ولم يقل او في جانب من
الكلام لانه قد يقع جزءا له نحو زيد لا حجر قوله ان يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج
عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب مصدرا او ما
يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في
الفهم لكن لا يكون فهمها عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان
قوله ماخوذا من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو
بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف
عليه ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله لاستعلائه
على اخويه لانه يرفع المسمى قوله وقيل من الوسم ويرده اشتقاق سمي
وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما و
ارتكاب القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية
الدال الى المدلول قوله وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من لا يحرم
الاشارة او للعطف على الحصر لانها او للعطف على التوهم بالانحصار
الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجه

وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قوله بذلك الباء
للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في
الذهن وكمال الكشف واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه
التعظيم لجودته قوله حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام
ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح
بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى
اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم
الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور
صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد
عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب من
ما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للاسم
قوله ولله دره المص الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب
ما يريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح
لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا
الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا
من لبن ام رضع كاملا في العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات
الكمالية قوله الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام
قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما
كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمين

الكل الجزئية قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد للتضمن بالضم كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزء الكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التأويل قوله فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط قوله اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد يجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قوله حقيقة او حكما الجملة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال تخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المص وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب قوله بحيث يفيد المخاطب اي من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فايدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئته ونسبته الى القصور في باب الفايدة فدخل فيه الاسناد

والمتضمن بالكسر مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يقال ... م

الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات المركبة اما مركب من الكلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية اي محكية عن الواقع قوله انشائية اي غير محكية بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعني قام الاب او قام قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان اللفظ موضوع لا نفسها حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا بدلال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لا نفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم تكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين لها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين ليسا من خواص الاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام لا يخفى

بدل سواد

بدل الالفاظ

انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او اوصافا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته قوله ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام و بعده ولان قوله ولا يتاتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئية التقديم قوله او في ضمن اسم الخ انما قدم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقدير ادعو المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده قوله اي كلمة والا دخل في تعريف المركب والدال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كاين في نفسه جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره اليها او الى معنى ولم يجعله ظرف لغوا لدل او حالا من ضميره حتى يكون

بدل التوقيف

معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف وان الدلالة الوضعية غير تامة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا والتفاتا الى الغير وذلك لاحتياجه قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغايب والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل والفاعل قوله ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظ في نفسه حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله قوله كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظ في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها او نسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت الفلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابله قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصوده ان مودى في القسمين واحد بل لا يتصور

ذلك لان لا كون المعنى ملحوظا فى نفسه وملحوظا فى غيره معقول الخلاف
الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير مع كونه منشاء لحكمها وكذا
حكمها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره
اخرى وان اشار اليه قوله كان فى الخارج موجودا فى الخارج اى كما ان الموجود
الخارجى قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود فى الذهن
قد يكون تابعا لامر فى الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقولات
بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة فى وهو انه لما شبه
المعنى الحرفى التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب
الى ذلك الامر بلفظة فى كما ينسب العرض الى محله بلفظة فى والمعنى
المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى انه لم يكن
فى غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره
قوله دالة لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق
قوله فلا يصلح لشئ منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بديهة قوله ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية
قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور
الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك
المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة هذه
بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم
كلمة اخرى ليدل عليه قوله لا حاجة فى الدلالة عليه من دلالة

على كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم الخ يعنى ان ليس مرادهم
كون المعنى فى نفس الكلمة انه مدلول لها حتى يخلو الكلام عن الجدوى و
يرد الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وصارت الى ذهن السامع
انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل ما فيه
فلهذا قيل ان المعنى فى نفس الكلمة وما يقال من ان الحرف معنى كائنا فى
غيره فمعناه انه اذا انتقل وصار الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى
فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال معناه انه فى
غيره اذ به يظهر قوله من حيث انه حالة بين السير والبصرة لا
من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة قوله
وجعله آلة لتعرف حالهما اى التوقف لا من حيث هو هو بل من حيث انه
حال الطرفين ومن منسوباتهما قوله كان غير مستقل بالمفهومية
اى معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكر اى لا
يمكن ان يتعقل السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان
تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين
بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا
بالذات وبعموم وضع من فان كان وضعه عاما لا بقيد الخصوص
بدون ضميمة وهى متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع فى ضمير
الغايب

والتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة فى اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر
المتعلق فى الحرف بمنزلة الضمائم قوله ولفظة من موضوعة لكل
واحد من جزئياته لانها لا تستعمل الا فى الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال
والتقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان
تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها خصص لمفهوم الابتداء
لوحظت تبعا واثبات الافراد مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا
انها يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا يبقى ح معنى حرفى قيل ان
المعنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه
فى نفسه تأبى عن الالتفات اليه قصدا قوله واذا عرفت
هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى فى غيره من المعانى او فى
كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة فى معنى الاخير
او كون المعنى ملحوظا فى نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى
ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه
قوله وارجاع الضمير الى المعنى اى الاظهر ارجاع الضمير بصرف ما
الى ما كما فى عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ قوله
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان
كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف والاخبار بها

مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضى صحة الحكم عليه
او به اذا اخذ فى حد ذاته ولا يقدح فى استقلاله امتناع الحكم عليه او به
لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزءا المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا
عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل فى الاول خارج عن الثانى
قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعنى ان العادة جرت بان
يستعمل تلك الالفاظ فى مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من
الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا فى مطلق وان يستفاد
الخصوصية من ضمه مع الضميمة والا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار
عن ابتداء سير البصرة وفيه تامل قوله باعتبار معناه التضمنى
يعنى انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمنى فيدخل فيه الفعل ويحتاج
الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقى لم يدخل فيه لان
المعنى المطابقى للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل
فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلثة
يعنى زمانا انت فيه او زمانا قبله او بعده وشهرة امرها كفت مؤنة
التفسير قوله وهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد
قوله والمراد بعدم الاقتران اى المراد بعدم اقتران المعنى المستقل
ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اى الوضع الغير المسبوق

سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه يزيد
ويشكر عليين لان معنا مما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم
عنهما بحسب الوضع الاول في ذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء
الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني
غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع
اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما ستظهر وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة
باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ
انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترن باحد الازمنة بحسب
الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل
خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك المعاني ليس الا
مايقارنه صفة الانشائية بحسب الوضع الاول مقترن ولكان تقول
المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع
فدخل فيه يزيد ويشكر عليين لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين
باحد الازمنة ودخل فيه اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني
الفعلية وح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على
التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال

المنسلخة

المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية
ولما كان القول بانه لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال
المنسلخة في المعاني الانشائية بعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه
ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم تجب ايضا عن شبهة
اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا
بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال الشيخ
الرضي المولى التقي اي الخالص ربما يقول صه من لم يخطر بباله
لفظ اسكت قوله فدخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم على ان
قالوا انها ليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة وقبولها لما يقبل
الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وجارا ومجرورا
قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر
ارود اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا
قوله او غير صريح اي لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان
يكون مصدرا في الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معاني الافعال
عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا
ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد قوله على وزن قوقاة فاصل
هيهات هيهية كقوقية منه قدس سره الدجاجة تقوقي

اي تصيح قوقاة وقيقاء على فعللة وفعلالا قوله نحو امامك
زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم قوله فانه على تقدير اشتقاق
وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجاز
او بالعكس قوله ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او للتشويق
او مبتداء كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من
يقول آمنا ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل من المتروك
قوله منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تجاوز العشرة
قالوا انها تبلغ ثلثين قوله وبمن التبعيضية بقرينة دخولها
على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد
عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه
لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا
يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك
ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة لانه اذ لا فرق بينه وبين
جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في
مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز قوله وخاصة الشيء ما
يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزئيه
السلبي وان الم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اشارة الى

المكس

المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه ولم يتحاش عن كون
التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس و
العرض العام ولكن ان تخصص لفظ ما بالخارج المحمول بشهادة المقام
ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق
الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل
المسامحة المشهورة وهي ذكر المبداء وارادة المشتق قوله
دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر
من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف
للاسم بها وبتريدها قوله اي لام التعريف احترازا عن لام الامر
ولام الابتداء فكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي
او للذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه قوله
لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف
النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل
للنداء ليس الا بعض الاسماء قوله في مثل قوله عليه السلام في جواب
حميري قال امن امبر امصيام في السفر قوله لعدم شهرته و
لاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان يقول ان الميم ليست للتعريف
بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره اي في ضمن اختيا

اللام على حرف التعريف او فى اختياره اللام على الالف واللام هذه اشارة
قوله هى اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف
ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان فى الدال ويتوافق
دليلاهما قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها
مكسورة فى ساير المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها
قوله الى انها أل كهل وايضا لو لم يكن كهل كان المناسب
كسر الهمزة وفيه ان عذره قد سبق قوله الى انها الهمزة يضعفه
شيوع حذفه فى الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه لتعيين
معنى سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر
الذى صنفه الزمخشرى ان اللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به معناه
فهى لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة فى الجنس والعهد لا ان اللام
مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس
كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظى قوله يدل عليه اللفظ مطابقة
هكذا قالوا وفيه انه ان اريد بالمطابقة معناها الحقيقى لزم ان لا يدخل
اللام على الاسم مستعملا فى معناه المجازى وليس كذلك ولو اريد بها
دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن
الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل

وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن ابى عن دخولها عليه الحالة التى
اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه مصححة او يقال لا يصح
تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك ساير الخواص الخمس اعلم
ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل
اضافية لوجودها فى غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به
المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه
اختار هذه الخمسة لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة
لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهى كثيرة والتنوين
لاختصاص اصنافه ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا
ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص
كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص
ومزايا كثيرة مبنية فى علم المعانى لا يوجد فى غيرها من الخواص
قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة
اليه وح يكون عطفا على اللام لفظه او محله ولو اريد بالجر مصدر
جر مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم
الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل
لانهما اذا اجتمعا فى كلمة كان التنوين متأخرا عنه فى الوجود واما

تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على
ما بقى فلانها لفظية وهى اظهر من المعنوية فى الدلالة على الاختصاص
واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام وله
خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اى حرف اثره الجر او حرف
تجر معنى الفعل الى الاسم وبعضد الاول حرف الجر قوله واما
الاضافة اللفظية اى اما الجر الذى ليس اثر حرف الجر كما فى الاضافة
اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا
والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يختص الخ بيان
للمخالفة بانها متصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم
مقابل للاسم وهو الذى يختص به الاضافة المعنوية وذلك
القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه
غير صالح لان يضاف اليه شى وثانيهما ان يزيد على الاسم بان
يدخل الفعل قوله والمراد به كون الشى مسندا اليه لا كون
الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلى الحكم عن
الفايدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا
بخصوصه بل بنوعه فكانه قال الاسناد الى نوع الاسم ومطلقه
وفايدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشى مسندا اليه

وان لا عرض فيه لما لا دخل له فى الاختصاص وهو الشى او ان
الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة
كما يقال فى علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية و
اللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول
ههنا ان معناه من خواص الاسناد الى شى وذلك الشى هو الاسم
وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان
ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول
برجع الضمير الى الشى المركوز فى الطباع او الى اللفظ بعيد قوله
لان الفعل يعنى ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر
مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه منساق
الى شى او منساق اليه شى فلذا كان صالحا للمتقابلين قوله
من التعريف والتخصيص المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد
ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز
ان نقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولا شبهة فى ان
هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص
جاز فى الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جريانه
فيه باعتبار معناه المصدرى وهو معنى اسمى فلم يوجد الا فى الاسم

قلنا المعنى المصدرى سواء كان فى قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذى هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الآتى بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك فى اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا اى لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف اليه جميعا واغا لم يجعل فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلق ولان المصنف لدد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعنى من الخواص الا انه يرد به الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان المضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة فى انا نجد بين المضافين حالة معينة تارة الى الظرف وتارة الى آخر فلعله يدعى انها يجوز ان يتصور

مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هى مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين ذهب المصنف الى الاول كما نقلنا ، وذهب بعضهم الى الثانى قال الشيخ الرضى الظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو أَتَيْتُكَ يومَ قَدِمَ زيدٌ الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زَمَنَ الحَجّاجُ اميرٌ هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين قوله وقد يقال هذا بتاويل المصدر ينبغى ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف فيما سيأتى المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرنا ، يأبى عن الاضافة اليه كما يأبى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيدٌ الحاذُّ او البارِدُ اما انا فلا اظن صحة هذا المثال لعدم مجى مثله فى كلامهم قوله وهو معرب

من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعانى وازالة فساد الالتباس او من اعرب اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس مُعرِب بكسر الراء كذا فى الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قوله ومبنى من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغيير وذلك لانه شبه صوغه فى قالب هيئته لا شعر بالبناء قوله فالمعرب الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذى هو قسم من الاسم يعنى ان اللام الداخلة على قوله يقسم للعهد والاشارة الى تقسيم الذى هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اى الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ لم يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل فى دفعه لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال

المعرب

ان المشابهة المنفية هى المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناءه لعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذى ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل بمع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد زوج وللمجموع منهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ فى التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوى ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه قوله الذى لم يشبه اى لم يناسب فسر الاشباه الذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة التى اعم منه لان المصنف فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى لا خصوصية الاول ولذا قال المبنى ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبينة فى بحث المبنى فلا يلزم فى التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التى لها قوة ولم يبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مرادا قوله اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء لم يفسر بما اصله البناء

هذا

هى صه

فانما الاعراب فيها العارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة
عن الظاهر لان المتبادر من مبني الاصل انه قوله وذلك بحسب
الاصالة دون العروض والمتبادر من ما اصل البناء ان اصله ان
يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي
كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلامة
يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب
فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم
يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم
لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم
المشابهة لمبني الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك
من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقته
الوقتية ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله فان
العارف باحكامها كذلك الحاصل له بتتبع والسماع منهم مستغن
عن تعلم ما جمعه المدون ودونه بخلاف من لم يتتبع اصلا
او يتتبع ولم يعرف احكامها فانه يحتاج الى تعلم المدون وذلك
التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم
يكن معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود

من معرفة المعرب اشارة الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في
المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم
المعرب بوجه صالح لان وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف يكون
آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل و
لا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة ان تقول
زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف
آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل
بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون
وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا في ضمنه
وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي ما اختلف آخره
باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل
فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين
النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او
بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى
بقوله من معرفة المعرب المعرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة
بقوله ان يعرف انه اي ما عرف بانه معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل والى الوسط بقوله حاصل بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به

اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا
معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف
لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه
لانا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف
واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه
قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل
الحكمي تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم
تبدل الذات قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقية
لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما تقوم به الحرف لكنها تابعة له قوله
باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل
فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة
عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومني باختلاف العوامل
الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمروا او مررت ببكر قوله
وانما خصصنا اختلافها بكونه في الحد كما ينبئ عنه العنوان قوله
اي يختلف لفظ آخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف آخره بحسب التقدير
سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير
صفته كما في عصا وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي

فان آخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب العرض والحكم وان كان يمتنع
عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا اي
اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا
ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظا مجازا باعتبار
سببه ومسببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا
تفصيلا اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر
في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلائم قوله الآتي التقدير
واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى
ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا قوله رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت
حبلى ومررت بحبلى قوله وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
اي مدلول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع قوله
علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه
علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في
العوامل اذا ركب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا
يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء
مستويا بالتركيب الذي تحقق معه عاملان معنويان فتحقق الاختلاف
في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر

اختلافها فى العمدة وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوى ليس
الا الرفع قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشئ لا يلزم
ان يكون لازماله ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة
وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماله قلنا
فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا
غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل فى شئ من الازمنة
نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية
الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف
الذى مبدأه حالة البنائى وبالاختلاف الثانى الوجود قد عبر عنه
بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على
الجمع قد سبطل الجمعيه ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اى خواصه الاضافية بالقياس
الى المبنى وانما قلنا ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك قال
ههنا حكم ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواص
الشاملة مبنى على ان لا يتحقق فى الصورة المفروضة عوامل فى شئ
من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل فى الازمنة كان خاصة شاملة
لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله اى حركة او

الاعراب

حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما
سيذكره فى ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قوله اختلف آخره
اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون
ليس فى الآخر اذ الآخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين
فى المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية لما وجدت فيه فى بعض
الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية
فى حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية والجمع ليس فى
حكم الآخر وانما قلنا فى بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين
وذلك فى المثنى والجمع المعرفتين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين
قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر اى تحوله ذاتا فكما يتحول
واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى
فتحته قوله لابد العامل والمقتضى وكذا اوصف كونه موجبا
منه قدس سره لكنه يشكل عما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
وابتداء ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل
فالصواب لجواز ان يجعل الباء للآلة فيسند اخراجها اليها اما
خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا
سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو

فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من باء الجارة تم م

علامة لتاثيره واما خروج المقتضى فلان آلة الشئ سبب قريب له
والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الخ لو جعل من تمام
الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف لم يجعل من تمامه
قوله خرجا بالسببية الخ ان قيل ينتقض التعريف ح بالعلة
التامه للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة
سببية الا سببية اجزائها واجزاءها مركبة من قريب وبعيد
نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض ح لا يقال
لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب فى الاسم الذى
ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشئ سبب انعقد علاقة
العلية بينه وبين ذلك الشئ لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضى
استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما
يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل فى التعريفات
الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا
بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه
بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من
عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء المبنية ومن كونه علامة لامر
الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فان قبل التركيب علامة

للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لها وللفاعلية ومن علامة الى علامة
كما فى التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضى عند المصنف وغير ظاهر
من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف
يطرأ فيه بعد كونه معربا قوله خرج حركة نحو غلامى وان تحول آخره من
الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله وامسحوا برؤسكم و
ارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث
وياء النسبة وعلامتى التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان
ما الحقته تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد
الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل
قبل مطلق العامل وكذا الحال فى الصور المذكورة قوله ليدل على
المعانى جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشئ ويقابله العين قوله واللام فى
ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها قوله يعنى وضع الاعراب
اى وضع الاعراب فى الاسماء ليدل على المعانى ويتضح به المعانى فى
انفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء
بشانها قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا
قوله ليدل الاختلاف فيه اى الاختلاف لو كان دالا على هذه المعانى
لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف

كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسـ
الى الاختلاف لضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعـ
المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب صح
اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف
على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما
به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة و
لان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان
لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب
ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات
هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان
الاعراب هو الاختلاف الا يرى ان البناء هذه وهو عدم الاختلاف
اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب سببين
اختلافا وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل
اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم
الاختلاف بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء و
ليس الحركة او السكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء
على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف

[illegible]ث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين
قوله بمعنى الفاعلية قال الشيخ الرضي معاني المعتورة هي كون
[illegible]هم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطته قوله المعتورة
على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون
المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني
بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب
والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا الا كون
احدها مطردا عليه فاذن تعين الكسر ويوافقه ايضا الرواية و
يرشد الى ما ذكرنا ما قال الشيخ الرضي [illegible] المعاني في الكلمة
قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد لتلك [illegible] من علامة مميزة لها من المطرد
عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان
يطلب اخف العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير و
التكسير وقد يجتلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف
اليه الدال على معنى في المضاف فان كان طروء المعنى لازما للكلمة فان
كان الطاري واحدا ككون الفاعل عمدة في التركيب منه ومن غيره فلا حاجة
الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد
الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة يمكن لازمة

ومثل هذا المعنى انما يكون فى الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد
التى هى اخف الحروف وجعلت فى بعض الاسماء حروف المد التى لم تجتلب
ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل فى الاسماء الاعراب وفى
الافعال والحروف البناء قوله على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء
فان آخذ الشئ مستول ومستعل عليه ومثل الطرآن قوله
يقال اعتوروا الشئ الاعتوار دست بدست كردن چيزى را والتعاور
والتعور مثله وقد جعل هنا مستعارا للتعلق المعانى بالاسماء على سبيل
المناوبة او مجازا مرسلا عن التناوب قوله وانما جعل الاعراب
فى آخر الاسم الحجعل الاعراب الذى هو الاصل حالا فى الآخر او جعل مطلق
الاعراب فى الآخر تحقق الحال فى المحل كما فى الاعراب بالحركة او تحقق
الكلى فى ضمن جزئيه كما فى الاعراب بالحرف او جعل فى جانب الآخر
لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول
اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل تقدر
الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب
على صفته المصفة المسمى والمدلول ذكرنا على ان الفاعلية
ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضى صفات
للدال على الوصف بعد الموصوف قوله فالانسب ان يكون الدال عليها

ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر
والحروف الاعرابى انفس الاواخر فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه
لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذى هو الاصل والمراد
بالتاخر التاخر الذاتى لا الزمانى ولا شبهة فى تاخرها الذاتى لانها
تابعة للحرف لانا نقول تاخرها الذاتى لازم لها اينما وضعت
بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهى متاخرة
بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضى وقال ان الحركات
ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل
ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط
اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرفا تاما
ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال بقدر الامكان
او التاخر عما عدا الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر فى حكم التاخر
عن الكل قوله ثلثة اشاره الى ان مجموع قوله رفع ونصب و
جر خبر واحد ليصح الحمل على انواعه فيكون العطف مقدما على الحمل
كما فى قولك البيت سقف وجدران قوله هذه الاسماء الثلثة الخ
اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضم وفتح وكسرة سواء كانت بنائية
او غير بنائيه اعرابية كانت او غير اعرابية كضم قفل لكنها اذا

اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا
وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف
الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا
بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات
بتلك الاسامى لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن
مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم
كان ساقطا فنصبته الى اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة
بجر الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى
الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة وكذا سمى الجازم
جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابى
والاخيران بالبنائى قوله ولا يطلق على الحركات البنائيه عند
البصريه واما عند الكوفيه فالكل فى الكل قوله فانها مستعمل
فى الحركات البنائيه بل فى الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة
بالقرينه كقوله بالضمة رفعا الخ قوله حقيقه او حكما وذلك اذا
كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد يتخلف عنه
بعلة المشابهة بالفضل ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول
بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فى ما يشابههما

بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل
والمفعول احق ومن جعل الباء فيهما للنسبة واراد الحاصل المنسوب
الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما فى الشرح
وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقه او حكما
وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اى كون الشئ مضافا اليه
بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشئ مضافا
وانما لم يقل حقيقه او حكما لان الجر لا يوجد فى غير المضاف اليه واما
نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زايدا فيه لم يقيدوا به او كان الجر
زايد كالجار فكانه ليس علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد مبنى على اصالة الرفع فى الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد
وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقه او حكما قليل بحسب الاقسام
لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام فى قوله والنصب خفيف الخ ولك
ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمد قوله فاعطى
الثقيل للقليل اى مجعولا للقليل للتعادل وكذا جعل الخفيف للكثير
قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضل ضعيفه فجعل
الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق الخ انما احتيج للاضافة
الى علامة لان المضاف اليه فضل بواسطة الحرف فاريد تمييزها

عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاء العمدة
التي هي الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى
العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف
مدخل في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل
الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا
حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما للفضلة وبقي
علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف
كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور المسند
اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول
معه ايضا الجر لانها فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو
في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل
وكان الا تدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما
فبقي ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي
قوله العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب
بتعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه وانما
اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب
له واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن التشمیس

كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني
غاية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظاهر
واما تاخيره عن الغاية فانها مذكورة تبعا لانسياق بيان
الصورة اليها اولانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل
الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه
البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما
اوجب كون آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما
اقتضاه المقتضي والشبه التام بالاسم وايضا المراد
بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض
بالباء في بحسبك قوله ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور
للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف
غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي
والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة
قلنا الباء للآلة اي ما عدوه آلة لتاثير المتكلم واعتقدوا انه
آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه موثرا لا يقال فيتوقف اثبات
التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض من
تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف

الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط
المدونين وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال ما
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول
لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه
علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان
رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان للآلة تقدما بالذات على
ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق
الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي
علامة ان يتقدم على ما هي علامة له ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة
له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان
يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم
عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه
على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية
والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر والا لزم
ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا بجهتين مختلفتين
كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى

ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع
الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين قوله
اي يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل
اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان
المقتضي ليس قائما بالعامل قوله اي معنى من المعاني المعتورة المعنى ه
انما قيد المعنى به لان اقتضاءها الاعراب ليس بحسب ذاته
بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به حصل
معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به يحصل
معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رايت لان له استدعاء التعلق
قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة
بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد الباء عامل قوله اي في لفظه
واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف
الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال انه المقدر
عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم
من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا وكذا
يكسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه
مال الشيخ الرضي قوله فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه

وكان للكلام من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر
عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها قوله الذى
لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد فى المشهور يطلق على ما يقابل المركب
وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى
والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده
بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة فى
المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فى ما حكم عليه
بناء على ان القضية مهملة او ان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى
غير خارجة لان شمول الحكم يستدعى شموله لجميع الافراد لا شموله
لجميع الافراد فى جميع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان
ذكر المنصرف صرح لاخراج غير المنصرف الذى لم يضف ولم يعرف
باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما الظاهر بل يجاب
بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل
قد بين فيما بعد اعراب المنصرف فكان ينبغى ايضا ان يكتفى بذلك
ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه اجيب بان تلك
الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط فى الاحتراز
عنه لئلا يقع غلط فى امور كثيره واكتفى فى الاحتراز عن المحصورة

بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان
الاختصار فى العبارة مطلوب له جدا قوله والجمع المكسر المنصرف
انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلقيب ولانه
يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر
او لئلا يتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين
المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يأب عن توهم
التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة فى المذكور فيكون من قبيل
قوله تعالى وساءت مرتفقا فى مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا
قوله الذى لم يكن الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذى لم يكن
ملحقا باخر واحده واو ونون والف وتاء ليظهر خروج مثل سنون
وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا للفلك فيه قوله احدهما
ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض
للحروف وفيه انها ليست ابعاضها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضى
الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة قوله والفتحة نصبا قال
قدس سره فى الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى
عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازه المصنف انتهى
وذلك لان الفتحة عطف على الضم والعامل فيها الباء ونصبا

عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقدم
لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولكن لا تقدر الاعراب
فى نظم الكلام فان ملاحظته كافيه فى كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل
عاملا ما هو عامل فى الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على
الحاليه والمصدرية قال قدس سره فى الحاشيه على معنى انه اعرب
هذان القسمان بالضم حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضم اعراب
رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى
الى ملاحظة الاعراب سواء كان فى قالب المصدر او الفعل وسواء
قدر فى نظم الكلام او لم يقدر على تقدير الظرفيه والحاليه لا المصدرية
ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا
ونصبا وجرا على تقدير الظرفيه والحاليه لا المصدرية فان الاعراب
الذى هو الرفع والنصب والجر اذا كان متلبسا بالضم والفتحة
والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص
افادت ذلك قوله جمع المونث السالم قدمه على غير المنصرف جمع المونث السالم
لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد
بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع
المونث حيث ترك فيه اصل الحركات مع التنوين بخلاف جمع

المونث ولان جمع المونث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين لانه
مقابل للاول ومناسب للثانى باعتبار الجزء الاول ومقابل
للثانى باعتبار الجزء الثانى وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر
مقابليهما قال قدس سره فى الحاشية قوله السالم مرفوع
على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمونث حتى
يكون المعنى المونث الذى سلم عن التغيير اذا جمع وجاز
توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام عند الجمهور
لانها فى درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف
المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده
قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده
مونثا او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع
مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل
فدخل عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب
العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج
مثل سنين فكما لا حاجة فى ادخال الاول الى تقدير مضاف
وهو صيغة او معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج فى
اخراج الثانى الى تقدير المضاف قوله غير المنصرف غير المنصرف

بالضمة والفتحة اي اذا خُلّي وطبعه كان كذلك قوله فاعراب
هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما
يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه فحاصله ان الاسماء
الستة حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا
اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة
المشتهر مسماه بها فيصح ان يأول ابوك الى آخره بالصفة
التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء ستة قوله بالواو رفعا اسماء الستة
الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف
المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف
الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه قوله اذ مصغراتها
اي ما يصغر منها انما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر قوله
معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل
وحروف العلة المجهول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة
قوله ومضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر
قوله مضافة عن قوله بالواو الخ وذلك اما لانه جعل
قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف
عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير

والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره اولان
للمازج تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة
الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة
يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر
في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالملاك لئلا يتوهم
تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد
الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى
التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن
المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا يكون
المثنى
بينهما وبين الاحاد ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات
في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل
حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكره ان يستبد المثنى
والمجموع الخ مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى
قوله لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد
كالاخ للاخ دون غيره وليظهر ذلك التعدد خصوا ذلك
بحالة الاضافة قوله ولوجود حرف صالح الخ فاستراحوا
من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة

منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا
فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في قوله
لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا
للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة
الاول والعين في الباقين في حالة الرفع علم العمدة والالف
والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا
من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين لان دليل الاعراب
لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه سنخ اصل
وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث ولا يبقى ذو
وفوك على حرف للقيام البدل مقام المبدل منه واعترض
عليه بان لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض
التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية
والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني قوله
وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز
رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى

كلتا الجنتين آتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث
في اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والقلب
يكون من الواو ولابدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من
الياء الا في اثنتين وقال السيرافي بدل من الياء لسماع الامالة
ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات
الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث جعل
اعرابا كاللام في كلا وانما جيء بالف التانيث بعد التاء لان
التاء لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة
منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب
تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولانها ليست لمحض التانيث
وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التاء
بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز
توسيطها رد للمصنف حيث قال انها ليست للتانيث لان
تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا
وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز
تفريق المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا
اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة قوله واذا اضيف

فالاغلب
الى المضمر الذى هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر
كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثنى
ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه فى الاعراب ثم طرد
ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جيئنا كلانا واما اذا
اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا قوله واثنان
قال الشيخ الرضى كان عليه ان يذكر مذرى وان اذ لم يستعمل
مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كانه كان مذرى ثم
ثنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان وذلك ان معنى ثنا لو استعمل
طرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يمكن
ان يقال للمفرد اثنان اثن اذ ليس فى المفرد معنى الثنى فالثنايان
طرفا الحبل المثنى فالثنى فى مجموع الحبل لا فى كل واحد من
طرفيه قوله وهو الوجه ذو لاعن لفظه فلا يكون جمعا
سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع
ذات لاعن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغى ان يذكر
اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذوو فهو جمع
سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الو على عشرين لانه
جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة

المذكر السالم

التثنية والجمع قال الشيخ الرضى جلبت الالف علامة للتثنية و
الواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى و
الواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد فى جميع المثنى
والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما و
كموا قوله لانه الضمير المرفوع للتثنية الخ ولان كلا من
المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب
الرفع لانه علامة العمد فجعلوا الالف المثنى وواو المجموع
علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى اولى
بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع
والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم
يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى
الفضلة بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ
الرضى ترك فتحة ما قبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثابتة
قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء
الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والقياس
الرفع بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء لضمة ما قبلها
واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع

التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف
نونا هما بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا
فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر
وفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الالف
وثقل الكثرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء
فيهما فطارية للاعراب قوله الذين اشير الى تقسيمه
اليهما فيما سبق اى فى ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى
اختلاف لفظا وتقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله
التقدير اللفظى المعرف بلام العهد بما اراده كما يبين وليتصل
لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير الى آخره
بيانا لمحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقديرى
اقل سهل الضبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تأخيره
عن اللفظى لان من حق العلامة الظهور قوله اى فى اسم
المعرب اشارة الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك
للاحتياج الى جعل فى بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت والى
لزوم تقدير التعذر او الاستثقال فى الامثلة وكفوات الملائمة
لما سبق من بيان محال الاعراب وكان فى فى قوله واللفظى

فيما علاه ليست بمعنى اللام والا كان معناه ان الاعراب اللفظى
لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده
قوله الذى تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير
المستتر راجع الى الاعراب وذلك ان تقول الذى تعذر اعرابه
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا
مستترا فى الفعل قوله الذى فى آخره اى فى موضع
آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول
ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله
الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة
من الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى اولى بدليل مقابلتها
للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى
قوله او محذوفة وهى فى حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل
الالف لخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله مثل بالاول وترك
الثانى قوله كعصا وغلامى خبر محذوف والتقدير هو
اى ما تعذر عصا وامثاله وغلامى وامثاله او صفة مصدر
محذوف اى تعذرا كتعذر عصا وغلامى وان جعلت الكاف
اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامى بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له

وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل
فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من
التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف
اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى
كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث
حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف
المستقر او ظرف لذلك العامل **قوله** فان الالف ما دامت الفا
قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المفرد
كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المونث السالم ولو قيل
بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاي فان تعذر الاعراب
فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي
مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف لان غلاماي معرب
ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سيذكره
ان شاء الله تعالى **قوله** فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول
العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو
هنا مضاف الى الياء فان الاضافة اليها متقدمة على العامل
وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها **قوله** فما ذهب اليه الى آخره

تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لا على
الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة الاعراب
بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم
على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز
زوال الاولى بعروض الثانية قلنا لا وجه لزوالها لبقاء
سببها مع ان الاصل بقاء الشي على ما كان وان العناية بكسرة
الملايمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية
لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها علامة ايضا بعد
تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه
يلزم ح توارد موثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما
يستحيل توارد الموثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل
توارد الموثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققها
فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على
الاعراب مستند الى العامل وهو موثر اصطلاحا وحملهما على
معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو موثر حقيقي
قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا
ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته

ومجروريته او وقت رفع العامل وجره ولك ان تجعل مصدرا
الى استثقال رفع وجر او حالا مما اضيف اليه الاستثقال
المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات
التي ذكرناها في قوله مطلقا **قوله** لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف
الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما
قبلها لم تستثقل الحركتان كظبْي وكرسيّ **قوله** ونحو مسلمي
عطف على كقاض مرفوعا ومنصوبا لا على قوله قاض اذ لو
قصد ح بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة
الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون
مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود
في التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات و
اضرابها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها **قوله** فان اصله مسلموي
قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال
متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن الموثر في التقدير في
عصا بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه
بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة و

ولثقله يوجب ابدال الحرف والاسكان وتقدير الحركة **قوله**
فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون
الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع
المونث السالم بدلا عن الفتحة لان الزايل بالاعلال في حكم
الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان
لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا
قوله فان الياء المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها **قوله**
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث او بعضها
في ما كان اعرابه بالحرف ولاقى مدّة آخره ساكنا بعده سواء
كان مضافا او لا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة النصب
وانما لم يقل ولاقى آخره لئلا ينتقض بالقاعدة بمصطفوا
القوم ولعله انما لم يعدّه المصنف لانه بصدد بيان الاعراب
اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض
وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست
عارضة ان قلت فلم لم يعدّ في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون
بالواو او تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي فلما لم يعدّه من
التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل

داخلا فی باب غلامی نظرا الی اخواته والی اللغة الاخری فیه وهی
وان کانت قلیلة نعم بقی الاشکال فی الاعلام التی تحکی فی
لغة الحجاز نحو من زید ومن زیدا ومن زید فانه معرب بتقدیر
اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحرکة الحکایة وکذا فی المثنی المحکی
اذا جوز الحکایة فیه قوله واکتفی بتعریفه انما صح الاکتفاء
به لانحصار المعرب عنده فی المنصرف وغیر المنصرف فاذا
علم غیر المنصرف بانه ما فیه علتان الی آخره علم ان المنصرف ما
لا یکون کذلک ولهذا ومثل ما سبق فی تعریف المعرب عدل عن
تعریف النحاة المنصرف بانه الذی یدخله الحرکات الثلث والتنوین
وغیر المنصرف بانه الذی یسلب عنه الجر والتنوین لشبه الفعل
ویحرک بالفتح وذلک لاستلزامه توقف الشیء علی نفسه فی ما
هو المقصود من التعریف وعدم انحصار المعرب فیهما لخروج
ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قوله غیر المنصرف المنصرف
ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزیادة وانما سمی المنصرف
لاشتماله علی زیادة من الاعراب اعنی علامته وهی التنوین او
لاتصافه بزیادة تمکن ولذا یقال له الامکن ولما عری
مقابله عن تلک الزیادة سمی بغیر المنصرف قوله ای اسم

غیر المنصرف

معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان یکون نکرة
لئلا یلزم تعریف الخبر وتنکیر المبتدأ لان غیر لا یکتسب التعریف
من المضاف الیه وفیه ان المراد بغیر المنصرف معناه العرفی
وهو مفهوم محصل لم یلاحظ فیه معنی المغایرة وله ان یقول
انه بهذا المعنی ایضا نکرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس
لانه علم ضروری ولا ضرورة هنا والقول بانه خبر قدم یخالف
الاسلوب الشایع من تقدیم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة
المحفوظة ایضا من ان سبق العلم بالشیء یستدعی جعله
موضوعا وقد سبق العلم بغیر المنصرف قوله فیه علتان
فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة فی اللغة
عارض غیر طبیعی یستدعی حالة غیر طبیعیة وفی اصطلاح
النحاة لیست بمعنی الموجب بل بمعنی ما ینبغی ان یختار المتکلم
عند حصوله امرا یناسبه وذلک الامر المناسب یسمی بالحکم فعلی
هذا یکون اطلاق العلة علی کل واحد واحد مجازا لکن صریح
کلام المصنف فی الایضاح یدل علی ان اطلاق السبب علی کل
من التسع حقیقة وبنی ذلک علی ان صاحب المفصل نفی
السبب فی تعریف غیر المنصرف حیث قال ما فیه سببان وقد یعد

ما فیه سبب ولا یخفی ان هذا الوجه جار فی العلتین ایضا
فیکون اطلاق العلة علی کل واحد حقیقة عنده قوله
واستجماع شرایطهما انما قال ذلک لئلا یبطل مانعیة التعریف
بنوح وهند منصرفین بناء علی صدق التعریف علیهما وبما
دخله اللام او اضیف کالاحمر واحمدکم فانه منصرف مع صدق
التعریف علیه وانما یندفع النقض به لان من شرایط تاثیر
العلتین انتفاء ما یعارضهما وقد وجد المعارض فیما ذکر
اما فی الاولین فلان سکون الوسط یعارض احد السببین
واما فی الاخیرین فلان دخول اللام او الاضافة یعارض
السببین او احدهما الزیادة الاختصاص لهما بالاسم ان
قلت یبقی ما دخله الکسر والتنوین للضرورة او التناسب
لصدق التعریف علیه مع انه منصرف لقوله ویجوز صرفه و
بمسلمات ایضا علما لمونث لصدق التعریف علیه مع انصرافه
لدخول الکسر والتنوین علیه اجیب عن الاول بما سیجیء فی
تحقیق قوله ویجوز صرفه وعن الثانی بان نمنع وجود السببین
المستجمعین لشرایطهما کما قاله العلامة من ان هذه التاء
متمحضة للتانیث لدلالتها علی الجمعیة ولا مجال لتقدیر التاء

الظاهرة مانعة عن تقدیر اخری او ان نقول ان تنوین
المقابلة غیر ممنوع منه ولا الکسرة الغیر المتمحضة بالجر او ان نحذف
الکسرة والتنوین کما ذهب الیه بعضهم قوله من تسع مستفادة
بقوله وهی عدل الی آخره فلا حاجة اذن الی تقیید العلتین بکونهما
مانعتین من الصرف حتی یلزم تعریف الشیء بما یساویه والحصر
فیها استقرائی قوله من علل تسع او من تسع علل والاول
اوفق بقوله او واحدة منها وبما فی اول البیت اعنی قوله موانع
الصرف تسع قوله ای العلل التسع مجموع ما فی هذین وذلک
باعتبار تقدم العطف علی الحکم کقولک البیت سقف وجدران
قال قدس سره فی الحاشیة اوله موانع الصرف تسع کلما اجتمعت
ثنتان منها فما للصرف تصویب انتهی هذه الابیات لابی سعید
الانباری النحوی وانما لم یذکر اولها حتی یکون له غنی عن التعریف
لان التعریف المستفاد منه غیر جامع لعدم صدقه علی ما فیه یقوم
مقامهما الا بضرب من التکلف بان یقال المراد اجتماع الثنتین
حقیقة او حکما قوله لمجرد المحافظة تجردت عن التراخی و
ارید مجرد المشارکة وذلک لان ثبوت العلیة للجمع لیس متاخرا
عن ثبوتها لما سبق وکذا الحال فی الترکیب قوله والنون فیه

مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون قوله منصوب على
انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير اعنى
لان التنوين لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد
ويجوز ان مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد
الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقى
او بدل بحذف موصوف اى نون زايدة او خبر مبتدا محذوف
اى هى زايدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى ويمنع النون
الصرف وذلك لان قوله عدل الى آخره تعداد للموانع لانه
خبر محذوف اى تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان
لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غيره تقديره
فى نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد
من اللام كما قيل فى قوله تعالى والارض جميعا قبضته
قوله وقوله الف الى آخره الجملة حال من صاحب الحال
الاولى فيكون من الاحوال المترادفة فيكون من الاحوال المتداخلة
او صفة قوله ولو جعل الالف فاعلا الى آخره الفرق بين
بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزايد اذ على الاول
يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الالف الاولى على الثانية وعلى الثانى

او من ضميره المستتر فى زايدة صح

لايوهم

لايوهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله
يعنى ان ذكر العلل الى آخره من فسر التقريب بالاقرب
فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه
او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا
متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل قوله او القول
بان كل واحد الخ الاظهران يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس
فى كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على
كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرنا
قوله وقال بعضهم اثنان الخ لعله اراد ضم النشر و
الاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى
الاسم ففى وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية
كيشكر علما ولا يخفى انه لا يتناول نحو افكل علما بل نحو اعلم
ايضا واما التركيب ففى البواقى وقد تكلف فى اعتبار
التركيب هناك تكلفا لا معنى له فلا فايدة فى ايراده قوله
وقال بعضهم احد عشر هذه التسع من مراعاة الاصل فى
نحو احمر اذا سمى به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة
وهو كل الف ليست للتانيث زيدت فى اخر الاسم وجعل

وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى اولا
كقبعثرى لانها بالعلمية يمتنع من التاء كالف التانيث
واما الف الالحاق الممدود فلم يلحق مع العلمية بالف
التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل
المصنف لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل مندرجة فى اعتبار
الوصف الاصلى ومنع صرف الثانى لم يثبت عنده وان
كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف
والنون الزايدتين قوله اشارة الى قسمى التانيث
يعنى ان التانيث اللفظى معتبر وان كان مع التذكير الحقيقى
الذى لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا
المعنوى الذى خفى فيه العلامة قوله من حيث اشتماله
على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة
لا الى ما فيه العلة او رجع الضمير الى وجود احد الامرين
من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المساق الى
الفهم قوله ان لا كسر ولا تنوين انما ذكر الكسرة ههنا مع
ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه
اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان هذا

بدل هنا

الحكم

الحكم لم يطرد فى المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمونث الا
اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان
لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا يختص بفرعية الموقوف
للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح
وانها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن
لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله فاذا وقع فى اسم
علتان الخ لم تقتنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية
غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل
الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية
فى الاسماء بسبب هذه العلل خفى ولم يكف واحدة الا
اذا قامت مقام اثنين قوله فيشبه الفعل اعلم ان
اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا اشابه
الاسم الفعل فى تمام معناه كما فى اسماء الافعال يبنى ويعطى
عمله واذا شابهه فى تركيب الحروف الاصلية وفى جزء معناه
كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل فى البناء
ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه
بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف

التطفل طفيلى اردن

الفعل فی البناء ولا يعطى بها عمل الفعل الخلوه من المعنى الفعلی
بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر
او ينزعان معا قوله فمنع منه الاعراب و فی تقديم
الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين اولاً
ثم اتبع الكسر وقد جوز المصنف الامرين فی الايضاح و
قال الشيخ الرضی الى الثانی لعود الكسرة بضرورة عود
التنوين وعدم ضرورة عوده وانما اتبع الكسر التنوين
لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما فی الوقف واللام
والاضافة فاراد والنص من اول الامر على انه لم يسقط
الا لمشابهة الفعل فحذفوا صورة الكسر التی لا تدخل الفعل
وقال المصنف انما يتبعه لان الكسر يلازم التنوين يعنی
ان ای موضع يدخل التنوين يدخل الكسر فاذا انتفى التنوين
من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال
من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام و
الاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض
قوله لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم
على حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه

مثال

على

على ما يقوم به قوله لانك تقول قائم الخ فهو فرع له لفظا
ولما غلب المذكر على المونث كان فرعا له فی المعنى هكذا
قالوه وفيه بحث لان التانيث طارٍ على قائم مطلقا لا
على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا لا
ذاك فانه المشترك بين المذكر والمونث ومعناه بالفارسية
ايستاده من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله
لانك تقول رجل ثم الرجل يعنی ان التعريف طارٍ على التنكير
غالبا اما بوضع جديد او باداة هو فرع له لفظا ولما كان
ما نعرفه كان مجهولا كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله
فالالف والنون الزائدتان فرع ما زيد عليه منهم من قال ان
منعهما للصرف لمضارعتهما بالفی التانيث الممدوده فی انتفاء
التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين
فی كل صفة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى ان
لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله
لان اصل كل نوع الخ يفيد فرعية قسم لا القسم الاخر الذی
فی اوله احدى الزوايد الاربع قوله ويجوز صرفه لا يجوز عكسه
وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج

ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدودة
فی الشعر دون مد المقصورة الا نادرا وجوز الكوفيون
وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية قوله
ای لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب
الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب
الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول
لوجوب الصرف فی الضرورة بل يراد به المعنى الثانی ويقيد
بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله ای جعل
فی حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غايته فی حكم العدم
وبهذا التوجيه والتوجيه الاتی اندفع ما ذكر من عدم
مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء فی الحكم بالانصراف
وخالفهم فی التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله فلقوله
صبت الخ الصب بختن آب قال قدس سره فی الحاشية
هذا البيت مما قالته فاطمة رضی الله عنها فی مرثية النبی صلى
الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد
ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفی حاشيتها جمع غالية
بوی خوش انتهى مرثيه بتخفيف الياء لمغفرة برمرده

ستايش

ستايش كردن وگريستن يقال رثيته ورثوته ايضا التربة
خاك المدى غايت والمعنى ما الذی او ای شی وقع على من
شم تربة احمد فی ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع
الغالية قوله فلقوله اعد الخ يجوز الكسر فی ان وح
يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع
الخافض وهو اللام وانما لم يمثل الضرورة لظهورها قوله
قلنا الاحتراز الى قوله ضروری فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء
ضرورة قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
فی السجع وغيره ولهذا يقال عسالی الشی ومرالی والاصل
امرالی عند من لم يسبب مرالی وقال تعالى والفجر ثم قال
يسر ويقال سجا للموافقة قوله لتناسب المنصرف
الذی يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذی لم يله كقوله
تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر
الاى لانها كالقوافی يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرا
بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف
بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما فی قوله تعالى الظنونا
اعلم ان غير الفصيح فی نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا

استينافية

فان سلاسلا فی نفسه قبیح غیر فصیح واغلالا حسّنه
وجعله فصیحا وکذا یبدئ الخلق یحسّنه قوله تعالی
یعیده والا فاللغة العاشیه یبدأ روی ان بعض البلغاء
قال الکتب یا جار ان الرکب قد جار وابضم الراء فی یا جار
فقال الکاتب یا سیدی یا جار بالکسر افصح فامره بما امره
به اولا واراد به ان التناسب یحسّنه قوله مثال الجموع
غیر المنصرف الذی صرف والمنصرف والالکان الانسب
الاکتفاء بسلاسلا قوله وما یقوم مقامهما اللایق تقدیمه
علی الحکم لانه بیان لما ابهم فی صدر غیر المنصرف قوله
احدیهما الجمع البالغ الی صیغة منتهی الجموع ای الجمع الذی
یجمع الی ان ینتهی الی وزن فیمتنع عن جمع التکسیر اعلم ان
النحاة اختلفوا فی سبب قوته فمنهم من ذهب الی ان
قوة قیامه مقام السببین لکونه نهایة جمع التکسیر والمصنف
ذهب الی انها لتکرر الجمعیة حقیقة او حکما کما ذکره قدس سره
والاکثرون ذهبوا الی انها لکونها لانظیر له فی الاحاد العربیة لکونه
واما نحو ثمان فشاذ واما نحو التراقی فالاصل فیه ضم ما
قبل الیاء واما نحو هوازن لقبیلة من قیس فمنقول عن

الجمع

الجمع واما نحو یمان وشآم فی المنسوب الی الیمن والشام فالالف فیهما
عوض عن احدی یائی النسبة وبهذا الوزن عارض لم یعتد
لانه بسبب احدی یائی النسبة والالف الذی هو بدل عن الاخری
ویاء النسبة عارضة لا یعتد بها فی الوزن وکذا تهام بفتح
التاء فی المنسوب الی تهم بمعنی تهامه وهی بلد قال الجوهری
انه منسوب الی تهامه لکن حذف منه احدی یائی النسبة
وانما لم یعد یاء النسبة عارضة فی نحو حواری جمع حاریة
منسوب الی الحار لانها ثبت فی واحده وصیغ هذا
الجمع علی اعتبار تلک الیاء فی الواحد وقیل ان ثمانیا مثل
یمان لانه منسوب الی جزئه الذی هو الثمن ولا یخفی بعده و
قیل منسوب الی ثمانیة نسبة المعدود الی العدد فان ثمانیة
فی الاصل عدد والثمانی هو المعدود ولیس الا فاذن الالف
التی فیها غیر الالف المنسوب الیه تقدیر لکونه بدلا من احدی
یائی النسبة وکذلک الیاء غیر الیاء واما سراویل فاعجمی او انهما
عربی مفرد شاذ او جمع تقدیرا واما نحو کلب واجمال وان
لم یات لها نظیر فی الاحاد فالاعتذار فیهما انهما جمعا قلة
وحکم جمع القلة حکم الاحاد بدلیل تصغیره علی لفظه کما یصغر
الاحاد

فصارا کانهما باقیان علی افراد هما ولا یصح الاعتذار نجمی
افعل فی الواحد نحو ادرج فی اسم موضع لکونه منقولا عن
الجمع بکدابن ولا ناصر وامک لانهما اعجمیان ولان انک یحتمل
ان یکون فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة علی غیر القیاس
او جمع لا واحد له بدلیل تانیث الفعل المنسوب الیه قال قدس سره
فی الحاشیة فاکالب جمع اکلب وهی جمع کلب واساور جمع
سوار واناعم جمع انعام جمع نعم انتهی السوار یاره دست
وقد یلحق التاء اساورة علیه قوله تعالی فی قراءة فلولا القی
علیه اساورة من ذهب نعم چهار پای واکثر ما یقع هذا
الاسم علی الابل وارادوا بجمعه جمع التکسیر فقط لان جمع الجمع
اما ان یراد التکسیر او الضروب المختلفه کذا فی الصراح
قوله او حکما کالجموع الخ انما جعل ملحقا بالقسم السابق
لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه علی وزنه وثانیها
انه جمع مثله وقد اشار الیها قدس سره وثالثها انه ممتنع من
الجمع مرة اخری قوله والممدودة الهمزة فی الممدودة
منقلبة عن الالف وهی للتانیث دون الالف التی قبلها و
نعارف احدیهما الاخری نسبا الی التانیث تغلیبا قوله

فانها

فانها لیست لازمة للکلمة ای لبنائها وان اتفق فی بعض
الاسماء لزومها کجارة وتجارة قوله فالعدل الخ تفسیر العدل
العدل واخواته ای بیان نفس مفهوم السبب او شرط تاثیره و
علیته وهو فی اللغة الصرف یقال اسم معدول ای مصروف
عن بنیته قوله مصدر مبنی للمفعول فیصح تفسیره
بالخروج لان مفهومه اعم من ان یکون مستندا الی الاخراج
اولا وان کان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم یفسر المصنف
مصدر المعلوم لانه لا یدل علی ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان
السبب ما قام بالاسم اذ به یتحقق الفرعیة وهو هنا المعدولیة
لا ما قام بالمتکلم قوله ای خروج الاسم ای خروج مادته اذ
لا یتصور خروج الکل عن جزئه قوله عن صیغته کانه
اراد بها ما یشمل صورته الحکمیة ایضا فان خروج سحر معینا
من السحر لیس خروجا عن صورته الحقیقیة اذ لا دخل للام فیها
نعم لها دخل فی صورته الحکمیة لان اللام بمنزلة جزء الکلمة
ولذا لا یجوز الفصل بینها وبین مدخولها ومع هذا یبقی
الاشکال لانها غیر متنة ولم للصورة الحاصلة بمن او الاضافة
ولهذا غیر التفسیر بانه خروج بما هو حقه من الصیغة

او استلزام لكم اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة
معدولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه
ولا يرد على تفسير المصنف اذ ليس لفي مدخل في يوم الجمعة
صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف
الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر
في حكم الملفوظ **قوله** فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام
قيل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول
المعدولات ح تامل **قوله** واما المغيرات الشاذة كالجموع
المصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كالايس
في يائس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم
بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو
مجدوعس بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما او
يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة
الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان
الاحتياج الى العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي
قوله بل جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
ولهذا يضاف اليهما فيقال جمعهما ولو كانا مخرجين عن

انياب واقواس لنسبا اليهما **قوله** واعلم انا نعلم قطعا ان
كان وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة ثم
بقايها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابه
اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا
يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك
الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية و
لم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية للاعتبار
الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل في بعض
الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل
المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني هو
العدل التحقيقي اى العدل المنسوب الى ما هو محقق اى في الخارج
والاول هو العدل التقديري اى العدل المنسوب الى ما هو
مقدر ليس ثابتا في الخارج **قوله** فانقسام العدل الى التحقيقي
والتقديري الى المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار
الاصل بل باعتبار ان بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف
وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان
اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا اثبت بدليل

غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث
فرعه وليس فرعية لذلك الاصل الا باعتبار العدول
عنه فقد ثبت العدول بدليل غير منع الصرف ان قلت
فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع الصرف
قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدول في نظر
النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله
واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجي فبالعرض
قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال المتعلق و
اما على المشهور فمعناه خروجا تحقيقيا الى خروجا ~~تحقيقيا~~
محققا كرجل سوء بمعنى سيئ فيكون وصفه بالتحقيق وصفا
بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا **قوله** كثلث ومثلث
صفة بعد صفة لخروجا او خبر محذوف اى فذلك الخروج
كخروج ثلث **قوله** والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ
ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قال الشيخ الرضي
وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثه ثلثة
بمعنى وفايدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد
المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب

مكررا نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا لكان القياس في باب العدد
ايضا كذلك علما بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم
الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر
ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله
قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو
بدل الى **قوله** وفي ما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في
قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل
يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشر مع ياء النسبة
نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي
قوله والسبب الى قوله والعدل والوصف عند سيبويه
وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن
صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية
قوله لان الوصفية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان
ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة لوحدات لا لما له الوحدات
حتى يكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات

مجازا و ذلك المعنى المجازى لفظه ثلثه لما وضع لفظ ثلث
وبعد ذلك صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها
ولك ان يمنع كون ثلث ثلث باعتبار الوضع التركيبى
مجازا فى المعنى الوصفى قوله وآخر اسم التفضيل
بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى
اخريان اخر وأخر نحو افضل افضلان افضلون
وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل قوله
لان معناه فى الاصل اشد تاخرا اى فى معنى من المعانى
ثم نقل معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا
كما تقول جاءنى زيد وآخر اى رجل آخر لا حمار آخر او
مراة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل الى آخره قلت
ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم
القياس وان اريد ما استعمل منه فى معنى الزيادة فآخر
ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول
ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان القياس فى آخر بحسب
اصل الاستعمال باخذ الوجوه الثلثه لكن عدل عما كان
حقه لتعريه عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما

كان

كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى واحدا
بعينه من الثلثه بل يقتضى واحدا منها لا بعينه لا نرعى العدول
عن لازم بخصوصه واحتيج رح الى تغيير التفسير كما ذكر
ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله قال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام يوبيده لزوم المطابقة
للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو
شان المستعمل باللام قيل لكنه يدفعه لزوم تخالف المعدول
والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول
الاسم لفظا ومعنى كما فى سحر اذا اردت سحرا معينا وهو سحر
ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل
جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد
سواء صار بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول
واما معنى فلانه لو كان معنى اللام ملحوظا لبنى لتضمنه معنى
الحرف مع انه معرب وغير منصرف فى المشهور وذلك بالعدل و
العلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بنى تميم فانه معدول
عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل وكضحى
اذا اردت به ضحى يوم معين عند الجوهرى والقياس يقتضى

ان يكون صباح ومساء معينان كامس وسحر مع انهما منصرفان
اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يوبيده
شيوع توافق المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتنكير
لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل
بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمونث
عن ظاهر الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق
العدل فى جميع التصاريف الا آخر لان تقدير من لا يوجب
العدول عن تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول
يتحقق العدل فى جميع التصاريف لان للام دخلا فى صورة
الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا فى اخر جمع
اخر جمع اخرى لعدم احتياج آخرون واخر اليه وعدم
اعراب منع الصرف فى البواقى قوله لانها توجب الى
الحصر مما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته فالاولى ان
يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا
يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى مثلها فى المضاف
اليه سواء كان المضاف الثانى تكرارا للاول او لا نعم يشترط
ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة

او

او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الا علاله
او بداهته ساغ قوله وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة
الى عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل
اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون
لا على جمع قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعالى بالتكسير
او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو على ويرد عليه ان جمعا
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ
اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم
جنس قوله والآخر الصيغة الاصلية وان صارت بالعلمية
فى باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه
لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل
فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار
الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمى افاعل كاساود
وان كان الثانى لم يكن مونث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون
مونثه جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل
فى الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا فى قراءتى
من كل شى ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل

[illegible]

فهو كاخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون
مونثه جمعا لحمراء كما يصح حسناء وخشنا في حسن
وخشن بمجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار
اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى قوله
وعلى ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية
وتبيينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اي لا ينتقض التفسير بها
قوله كيف ولو اعتبر جمعا يعني ان اقوسا وانيبا لو كانا
معدي اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما
اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد
على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على
خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع الا مغيرا
الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من
مخالفتها الشذوذ قوله او تقديرا كما قال الشيخ الرضي
حاصله راجع الى ان فُعَل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة
وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصُرَد
وغُرَف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اُخَر
وجُمَع وان كان صفة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء

كحُطَم في مبالغة حاطم اي ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان
يختص به نحو يا فسق وهي في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق
ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بها مذكر لامتنع صرفهما
وتمسكوا بان الاصل فيهما مساو فيهما لما هما لما لغته في عدم
الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص
في الاستعمال معدول عن الشايع واما الثالث فلان جمع شرطين
ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل
الا اذا ثبت استعماله منصرفا كاُدَد ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه
لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا
الى تقدير العدل فيه كقُثَم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية
فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف
ان قلت فينبغي على هذا صرف وزفر لكون قبل العلمية
جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعنا غير
منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان
عن فُعَل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس
سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا
قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو

مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان
الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة
قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اي لينضم الى
مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها له عدلا فيحصل البناء والا
لبني كلام وسحاب وانما عنوا ببنائها ليحصل الكسر اللازم
بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة
ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة و
البناء اخف من الاعراب قوله وهذا ايضا ذكره باب قطام
ههنا ليس في محله فكانه ذكر استطرادا او فيه اشارة الى ان
تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قوله الوصف
الانسب تقليده لخفائه قوله وهو كون الاسم دالا فتدبره
لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة
لم يتعين الا ببعض الصفات التي اُخذت منها وفيه نظر لان
الاوصاف الماخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة
لا تدل على ذات مبهم بل تدل على الذوات المعينة فان الغياض
الماخوذ من الغيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما

لها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة
متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا اُدَيْر مصغر اَدْوُر جمع دار
يدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان
غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان
التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى ان يقال
كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات الماخوذ
منها او بما قيس اليه ذلك البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا
فكيف يصح منع طُلَيحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب
توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله
سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه قوله
لا العرضي لعرضيته فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت و
السبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان
راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الآن دليل قاطع على عدم
اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز
ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل لقبوله التاء وما يقال
من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على بعض
لان اربعة للمذكر واربعا للمونث والمذكر متقدم في الرتبة على المونث

ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في بعلبك بسبب
عروض تاء تخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في
اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال
السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول
تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك
اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم
من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء
في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف الثمانية وقال المصنف
التاء القادحة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة ليست كذلك
قوله شرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه
اعتبار المتضادين كحاتم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس
سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات عليه
انتهى اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة و
الاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبتني عليه
شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له صح نسبة الدلالة
اليه في بتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على
المظروف ولكن ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل

قوله فلا تضره الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة الى معنى
غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده الح
او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده
الح ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية
مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى
الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة
اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا غلبة لاعتباره في
المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم
الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل
على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود ماربزرك سياه
وارقم ماربيسه وقالوا ان ادهم للقيد من الحديد لما فيه من
الدهمة فالاولى ان يقال انه بصدد تخصيص الذات ولا مدخل
في ذلك لتقييدها بصفة قوله فلذلك الفاء للنتيجة فيدل
على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني
احدهما عن الاخرى وذلك الى ما ذكر من مجموع الاصلين
المترتب احدهما على الآخر لا على الاصل الاول ليصح عطف امتنع
على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف

عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله
على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف بلا
اشكال قوله صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه
قوله وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود من الصرف
قوله منع افعى ماربزرك قوله اشتقاقه من الجدل الجدل
محكم تافتن رسن را قوله للطاير قالوا هو الشقراق وهو طاير
اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء قال في الصراح
اخيل نام مرغى كه اورا بفال بدارند قوله لاشتقاقه من
الخال خال نقطه سياه كه براندام باشد ونشان خيلان جماعة
قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت
واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا
مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت
في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قوله التانيث بالتاء
هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف
هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء القيدين الاخيرين
قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو
سمي بها مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها

مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة
عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث
فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها
اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان
لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له للزوم الالف قوله
ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في اصل وضعها
للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة ايما
كانت تلك الكلمة اسما او صفة كحمارة حسنة وقد تجيء على خلاف
اصله وح يكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا
اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان اعتناء بشانها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف
قد يكون فيها لضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير
المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما
هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربية فربما
تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا
في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم
ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة

ولكن ان نقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس
من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانها
ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم ه
قوله والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال
لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل
لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية
قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له قوله او
تحرك الاوسط اي بالفعل فدار كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب
الاصل قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة ان
قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث و
تحتم تاثير كليهما فلم جعل المصنف موجبا لتحتم تاثير التانيث
قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث او لان المحتاج
الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير
بحث لانه لا يلايم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله
علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم
ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع
صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يعتبر

فيها

كل منهما فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال
معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا
اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها
او ممتنع كل منهما عن الصرف والاول اوفق لقوله يجوز قوله
فشرط الزيادة على الثلثة وهنا شروط تركها احدها ان لا
يكون ذلك المونث مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذي كان
منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في
الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون
المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه
محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فلان تانيثه بتاويل الجماعة
وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله
بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا
ومونثا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مونثا فمنع
الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور
في الاول بتسمية طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم
وقد زال بالعلمية ما طرأ وما عرض فلم يبق التانيث والسر
في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه

ترك الشروط قوله لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف
وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في
الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم
فوق الثلثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها
ثبي وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها
ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف
اي تعريف المعرفة او ان يعتبر الحيثية اي المعرفة من انها معرفة
قوله ان يكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة
التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف
كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث
قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت
لم لم يات باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار
لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة
قوله في العجمية قوله بان يكون حاصلا في ضمنه الاظهر ان يقال
حاصل فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي
شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا لتحقق العلمية بخلاف البواقي فان
تحققها مغاير لتحقق العلمية قوله بجعل غير المنصرف منصرفا

او

او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على
ان السبب الاخر في اجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية
لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه
جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا جرى في
قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي
بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا
بتحققه في ضمن العلمية او بثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلم
العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم
باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان
الفرعية لمقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير
لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير
قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم
سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله
وانما جعلت شرطا له بتحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي
وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف
كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه
تصرف كلامهم واذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية

للام والاضافة فامتنعا

قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين
كسرحان وسراحين انتهى قال في الصحاح الضبع والضبعان كالسرحان والجمع ضباعين مثل سراحين
ضبعانة ماده وهذا موافق للصحاح فعلى هذا اندفع السؤال قوله والاشكال بحد
التنكير منحصر في الملازمة ممنوع لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية
فعلى هذا معنى قولنا علما للضبع انه علم لجنس الضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا
التاويل بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله ليلايتوهم ان الجمعية
ولامكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر
قال اعجمي خبر محذوف قال حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس
والمماثل بمنع من الصرف او المعرب جمعا حملا على موازنه من افعل علما لان جميع ما يوازنه
ليس ممنوعا من الصرف كالكلب والجر قوله لكنه من قبيله حكما الا اعتدر فانه لم يعد الحمل
في المواضع من الاسباب وقد نعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال
المصنف في شرحه لمزوم سولا ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع ولو قال بعضهم بذلك قال
تقديرا اي تقدر تقديرا قوله فكانه جمع كل قطعة من السراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره
انما قال كانه لان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون
المفرد مفروضا والامام يحمل جعلها بالمعنى الثاني لكون المفرد متحققا لان السراويل مختص
بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفردا والقائل بان يقول ان سراويل
منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس و لم يلاحظ فيه معنى الانقطاع اصلا مجازا او يكون
منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في
الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كمداين اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع

وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم ذلك الاقطاع عليه كما قال الغزنوي
تراه من جمع شرذمة وهي القطعة وقيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب
اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف فلا اشكال
عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كانه لوحظ اولا الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا
موقع المثل كله قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان من حمل الاشكال
بهذا المعنى لا يمنع اثبات الاشكال من وجه آخر بان سراويل اذا صرف كما يمنع ان يصرف
مصابيح لانه يوازن مفردا لا ينصرف فوازنه لانه يوازن كراهية وعكس ان دفع بانه
سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنه الاعجمي او بالندور او بعد الجمع في سراويل
مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع بمن نظر الى التقدير منعه
من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد
غير منصرف منقوص كقاض اسم امراة واعيل مصغر اعلى لا لمقصور كاعلى فان الالف
فيه ثابتة لخفتها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرف والعامل
فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال
سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة
غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فوازنه المشبه بكراهية قوله وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال يتوهم منه انه جعله غير منصرف فجعل الاعلال مقدما
على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك
لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة والقول بان الفتح
في حكم الكسرة لا يجمعان بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم

من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جواري بالتنوين لان اصل
الاسم الصرف ثم جواري بحذفه واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال
ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة لتخفيف النقل بحذف الياء للساكنين قوله وفي بعض
لغة العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق شعر ولو كان عبد الله مولى
هجوته شعر ولكن عبد الله مولى مواليا شعر ويجوز ان يحمل الياء للمتكلم وما اصل
موالي بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع والاخفى ما فيه
من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان
التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف
هنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا مانعا فاذن لا حاجة الى اشتراط العلمية
لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا لا نم الحصر لجواز ان ينقل او لا
الى معنى جنسي او ينقل او لا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم
ولو سلم فنقول العلمية شرطه لتحققه وثبوته لا لاشتراطه قوله من غير وجه ان قلت
اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار يغني الاضافة والاسناد بحكم
قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبهما ولم يعد من جنس
التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان
او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله
لبيان عدم الزوال والانحلال و تحقق سبب آخر حتى تترتب اثر المنع قوله
فيحصل بقوة اي اللزوم قال و ان لا يكون باضافة ولا باسناد الباء للملابسة
اي ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا بهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة

ينقلت عن مركب اعرابا وبناء ما باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول الفالح يصح
اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه قوله لان الاعلام المنحوتة
اولان تأثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك
وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكائي فكيف يؤثر في المضاف اليه
اي اذا كان في طابع شيء اقتضاء ولا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما
في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة
منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يخفى ان الحكم بعدم الانصراف والاستتار
اثره لغطا قوله كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لا يتضمن
حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولو اذ ذهب بعضهم
الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن هنا يتضح جواب آخر وهو ان المص
واقرانهم في منع الصرف من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى
فيكون علما الارتجال قال الالف والنون قبل الواو بمعنى مع ولكن اعتبار
العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كانا الخ قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل
فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون
من الحس فيمنع قوله لمشابهتهما الف التأنيث في منع دخول تاء التأنيث
لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه
وجه الشبه لان الوجوه الاخر وهي الوزن نحو سكران وحمراء وكون الزائدين
في سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث
في سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفها

متعدد

قوله

الاترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها
لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم
انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة
في الفرعية التي يؤثر انحصر بسببها قوله والمشابهتهما لالفي التأنيث اي في
منع دخول التاء التأنيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا
المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه به فان كان الاول فهي فرع للطرفين
وبعدها وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة
مع ان المشابه من علم المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعيته مغايرة لفرعية
المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء
التاء غير ظاهر قوله لان الاسم الثاني الاول الاسم القابل للقلب والكنية والمقابل
للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافرد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد او مجموع وثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في نفسهما قوله
او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يحمل على لزوم تنافر
بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قوله فشرط العلمية منهم
من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط لتحقق المشابهة ولا سبب
لانهما كالفي التأنيث لا يقوم مقام علتين قوله ولم يمتنع النادا ولتحقق سبب آخر
كما عرفت في التركيب قال كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم كما
العادة في الصفة لم يحك كسر الفاء وجاز فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث
تح مع التاء قال وهي صفة فيه انه عطف بالواو على عاملين مختلفين وليس

واجيب بان التدبر والصفة

على شرط قبل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون موجودان في الاسم
ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار وجودها وفردها لا يكون الا في الصورة ممكن
ان يكون بان او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند الاكثر من
وجوز بعضهم اجتماعهما وحكم ان الرحمان بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا
لذاته بل المقصود منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل
غير صحيح لان المط قد يحصل لغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى
ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المط من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب
عندهم انتفاء فعلانة امتناع صرف رحمن لحصول المط قلنا لعل المط عندهم انتفاء
موكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى
قوله لانه صفة خاصة لله تعالى لقايل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في
الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل
في التأنيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان
فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف
اتفاقا اللهم الا ان التأنيث بالقياس لا يعتبر ولا يكفي قال وندمان لما كان
المراد بندمان النديم كان علما غير منصرف فيمنع ان لا يستوي ولا يكثر الا مثاله
الحكمي قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة
الى الفعل اولا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا لزيادة النسبة والا
لم يحتج الى قوله فشرط وذلك ان يحمل عليها ويحمل قوله فشرط على شرط التحقق لا على الاشتراط
لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل

عا يحمل

وزن الفعل

بالعكس
الى الوزن او

قوله بالفعل بمعنى الخ في اكثر نسخ المتن والضمير راجع الى الفعل وضمير يخص راجع
الى ذا اعرب كما هو المشهور قوله وكذلك بذر من بذر المال اي اسرف قوله
وخضم من خضم الشيء اكله بجميع فيه قوله وشلم علما من نحلا لموضع بالعبرانية الموضع
بان ثم يقال هو بيت المقدس قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل
مجهولا من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل الوب
فقد نقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام نهاكم
عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئل بمعنى اسرع واما دئل علما لقبيلة
فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغير للدلالة
على العلمية كما قيل في شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى
الاست فشاذان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس
الى ان الوزن المشترك بين القبيلين وذهب عيسى الى تأثيره اذا كان منقولا
من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولولا ذلك لنون جلا ورد
بانه ان كان علما فمحكي مع الضمير وهو لا يعرب وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي
انا ابن رجل جلا اي الكشف امره او كشف الامور قال ويكون اما لم يقل
بدله او نعلب كما قاله النحاة لان فاعلا اذا جعل علما المذكر يكون منصرفا مع انه غالب لب
في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولان في
اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا كذلك الزيادة
لا نا نقول لعله لم يجد فيه ما حرر به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن لما
يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى تظهر فرعيته وزيادة الاختصاص

فعال المتصرفة
اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة فلما زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الا
فصارت الاطراد في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله
او يكون غير مختص خصه بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بانه والظ
ان او لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لاقترانهما في شمر واحمر واجتماعهما
في كوثر بدون تشكر ونحو استحجر علو ما وبجهولا وامرا واستبرق اعجمي وتبا عدو وعلو
وافتعل وانفعل قوله اي اول وزن الفعل الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون
الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المعتقد قوله
زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظ في لان الصفة تنسب الى موصوفها
نحو وهو شايع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم
من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص نحو وبالعكس ولان المراد في موضع اوله
قوله من حروف اتين ولو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق وهرق اس اراق ضيا
وارق اما وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحرف كيبيع او
بالقلب كاعلى او بالادغام كلسرا او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف
العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم
او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فنقول في يقل من لم يقل واسمين
اسمين جاء واخشى قوله غير قابل اي حال كونه الخ حال من ضمير اوله وانما جعله
شرطا للشق الاول لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو قال
غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود
فليس مونثه ان يكون على فعلاء قال ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل في

جعل وجود الشرط علة للمشروط نظرا لانه يلزم من انتفاء المشروط بل يثبت بالسبب لا بالشرط
فقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل وكان
ان سوا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة ومع شرطية
لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لابي علي حيث قالوا ان شرط علمية الاسم الذي فيه
الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالالف التانيث الممدودة
قوله بواحد من الجماعة اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه
اريد به المسمى بزيد واللام يصح توصيفه بانه لانه نكرة قال لما تبين اي الدليل ظهر
بالالتزام قوله استثناء مما يتوهم من الاستثناء الاول الى الاستثناء بعد الاستثناء المستثنى
منه بالاستثناء الاول يلزم تعدد الاستثناء او واحد بلا عاطف
الاستثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين
من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل الم قوله الفعل
ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطه فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة
ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه في غرابة
الاسلوب قوله كما في عمر واتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم
لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمر
اولا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل
العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل التابع
للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبار العدل
الاصلي واليه قال الشيخ الرضي قائلا ان العدل او لفظ سوابق ولما اثر

احمر

عند الكوفيين
وجمع واخواته اعلاما غير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة
قال وهما متضادان رفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة مع
للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيهما مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد
يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة فيهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها قوله
على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث واخو وسحر وامس عندهم وقطام
عندهم قوله اي لا يوجد شيء من الامر الوابع يعني ان المسمى فيه ليس سبب منع الصرف
مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب هو احد الامرين للزوم استناد الشيء الى نفسه
بل هو ما مر دد ابين مجموع السببين واحدهما او هو ما ماسا وبالاعني ما في حد
العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه
بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد
قوله لم يبق فيه سبب والا كانت الاربعة مجتمعة كما في اذربيجان قوله وايضا فلا
به بعد مع النقض بنحو على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام او
الاضافة او من قوله ولما كان قوله التلميذ اظهر الخ بعد ان يجعل الاخفش فاعلا
اذ يلزم حينئذ جعل قول سيبويه اصلا مع انه مخالف للقاعدة الحقة عنده وامتناع
نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية اذا جعل الا او كونه
بدل الاشتمال بعيد قال في مثل حمر علما حال من احمر لانه مفعول للعلمية ثم قوله
وكذلك افعل التفضيل وكذلك ثنث ومثلث قوله لضعف معنى الوصفية فيه
بخلاف افعل صفة ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل صفة قوله
حتى صار اصلا اسما اي صار بمثابة كافكل قال اعتبار الوزن ان يكون مصدر الى الف

المعدوم
لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل عبارة الوصف الاصلي يعني ال
بخطه كالثابت قوله وفيه بحث الخ ان قيل جاز اعتبار الوصف في العلم
كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة احب بان المقصود الاسم في وضع الاعلام المنقولة
غير ما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش
قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في
القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان العموم
من كل وجه لا يؤثر قال لما يلزم عليه للمنع لا للمنفي قوله فان العلم للخصوص والوصف
للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص
من صفات معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد
اي في شان اثر واحد وتحصيله وهو منع الصرف لفظ واحد منعا تحقيقيا فلا يرد
اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد بالنوع ولا في منع صرف
احمر في حالتي الوصف والعلمية لتعدد المنع قوله فلا يتقدر احد الضدين الخ لا يخفى
لسمح هذا المقام الا ان من اجتماع المتقابلين وبيان ذلك انه لا تدافع بين الدلالة
على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما
وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص انه جواز استعمال المشترك في المعنيين
وانه لم يجوز فذلك ليس للتقابل وذلك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة
وهو ان الوجود للفظ بازاء الوجود العيني فكما هو لا يكون على اللفظ ما يتنزل
في عالم العين او لا يكون فيه في بادي النظر وهو ما يتنزل الضدين في امر موجود
واحد متشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا وانما في قلنا في بادي النظر لان

قوله

الضدين قد يوثران في او واحد كالكيفيات المتقابلة الموثرة في المزاج وذلك فيق فلسفي قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حاله تاثيرهما في او يحصل منزله اجتماعهما في التحقق قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني المراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا نامن القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فانظ الا يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مفرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعفت الحجة فيلزم توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا للمنع الصرف بل الاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الا فيما في جواح بيت الله معاقبة للتنوين المعتذر قوله ان العلمية تزول باللام والاضافة ان اللام يجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم والقائم الرابعة على طرف الحافر نا قلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ولالة الجمع على الجنس لا على وزنه وعلى هذا التفسير يكون جملة وهو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام للاستغراق الانواع ويحمل على التقدير الاول العهد اما بتقدم السابق حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التوصيف انما يكون للماهية ومن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال هو جيده

المرفوعات

وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتدا اذا هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يابت بضمير الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية وافحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الكلام في المرفوع ليس الا باعتبار ما اخذه فاذا اخذ الا اخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهه في ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسب لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن وصافا لكنها شبيهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للموصوف ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلول للنسبة فالمرفوع ما اسند الى علامة الفاعلية لكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه للطاري والمراد باشتمال الاسم هو هذه الملابسة قوله اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ذلك الاسم في العبارة ان الرفع المحلي هو هذه الكيفية وح لا شبهه في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل لابتوت هذه الكيفية مستلزم لتوهم رفع له او لاعتبار رفع لما هو محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكن الامر ظاهر قوله وكيف يخص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفا قوله اي من المرفوع فان الكلام مسبوق له ومن ابتدائية اتصالية وينافي عنه قوله ومنها المبتدا قوله او ما اشتمل لو به ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف

بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقوله بدالك اي راى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد ولان الحرف زايد قوله التي هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد قوله ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدا فانه عدمي معقول وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدا ولا يعارضه ما ذكره في المبتدا الا انه لا يبتدي قوة رفعه بل ينفرد في [stain] له قوله لانه باق دون لان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الالف في الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال قوله الا المشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل في انه مع الفعل قال اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة قوله توطئة لذكر التوابع بعدها لا لخروجها عن التعريف قال او شبهه او للتنويع لا للشك او التشكيك قال اي ما يشبه في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل العامل حقيقة قال وقدم الجملة حالة بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظ او قوله لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لانه متم الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول فيه قال المص في الشرح قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفايدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على

قوه هم

زيد تعيين الفايدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الوضع نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى الاضمار وتغير محل المرجود الى ما هو من اثبات المعدوم ولهذا قالوا السر في زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كلهم اجمع لان الفعل لا يقع عليه وكذا الحكم آه قوله اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسند او صفة لمصدره فلا يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخفى عن شئ لان الفعل لا يكون على طريقه القيام من الاسناد يكون كذلك قوله على طريقه قيام الفعل اي قيام مدلوله يقال عملت بهذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرازه وطريقته وشكله قوله وطريقه قيامه ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقه القيام ثبوت شئ لامر وثبوتا يماثل القيام وثبوت كليهما في المعنى او في التعبير تشبيه تعبير القيام ان تلتبس على هذا الخ العام الذي هو نفس القيام فلا للعام افراد بعضها مماثل بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى مذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين قال وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابوه لكان ردنا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتداء

اللغة
وفيه انه لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم قال والاصل ان يلي هو في
ما يبتنى عليه شئ وفي الوقف القاعده والمراد ما سنذكره قد شرح ان علة اختيار هذه
هذه العبارة على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق وقلنا
لان في لفظ الاصل لمحا الى ان اقرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها
والبس بمجرد اولوية بل يبتني عليه بعض الاحكام كما نباه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة
تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله في الفاعل وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان يتوسط الفعل
وتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني
وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما يقتضي
ان يكون الفاعل علية الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه
لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك
ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض يسخن
قال ان يلي ثم ان يليه مع انه احصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة ان الفعل اصيل في هذا الحكم وشبه
الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل
وطرف النسبة التي هي فاعل منها داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم
مقوم فكما ان النسبة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل لدلالتها
على ما هو في قوام النسبة كان في عداد ما هو منه قوله يدل على ذلك دلالة ان كمال اللحوق
دل عليه دلالة لم ويدل ايضا لتلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو
يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فتعدد ان كون الفاعل

سابقا والحال ان يكون مؤخرا

يقال

اصلا

لجواز
اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز
والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق وللتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول
على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور
وان كان مترتبا على الاصل المذكور لكنه لم يتوقف علمه لثبوته على تقدير نسيانه والمعاني
المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
تقدم الشئ على اخر رتبة كون الشئ بحال مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم
ويعرج في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل
وضع السبب موضع المسبب قوله خلافا للاخفش وابن جني لسكون الباء فانهما جوزا
اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضاء
الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل بل يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل قال
الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع
انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه
غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز
او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما
ذكره جائز سهلا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار
وقد قال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى قوله
جزى ربه الى اخره الكلمة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما اشرار الناس او
حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى وفيه ان هذه
جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بالدعاء فقد اجيب قال لفظا او

جزء
حين
اي اذا انتفى لفظا الاعراب في ضمن الامثلة فان انحصار المذكورات متضمن لانحصار
خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص في كما في التمثيلات قوله والمفعول
المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لا استعمال الذكر
من احد المتقابلين الى الاخر قوله فلا يرد منع الا التعميم بعد التخصيص شايع قوله
نحو ضربت موسى حبلى فان التاء علامة اتصال علامة الفاعل الفعل ومن القرائن اللفظية
الاعراب الظاهر في تابع احدهما او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله
بعد الا بشرط توسطها بينهما الى ما بعد الا فلا واقع منهما في صورة التقديم الثابت والتاخير
الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا منهما اذ لو لم يتوسط
وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز
والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما كما سنذكره قدس سره قوله فلا يجوز
عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفاعل في نحو موسى ضرب عيسى لا
لتباسه بالاسمية التي يخل بالمقصود قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال الا ما لم يوجد
خلاف المفروض قوله مع جوازان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر هذا ظاهر في المثال
المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فاكقولك ما ضرب احد الا زيدا
وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قوله لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز
لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا بحاله او معمولا
لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال الى
ما ذهب اليه جماعة قوله لاحتمال الا يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا

الطبعي
النظيم
بالمنصوص مع رعاية
نقابلها الا بعض النحو
عن الالتباس المخل

كي

اجرة
كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف وللمجوزه ان يستدلوا بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
في بادي الراي بان بادي الراي ظرف وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في
بادي الراي او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل قال واذا اتصل به وكذا
اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة و
الموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم سيدا رجل من علمائها
قال وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل قال
لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان
قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقديره الخبر الخ ولان ال بل عالم بصدور الفعل
جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فسال عنه فالجواب المنطبق على السوال تعيين
الفاعل لا ذكر المسند اذ لا دخل في علمه لان هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل
موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل نوتى بالفاعل كما يوتى بعد وضع المسند اليه
بالخبر ولان ال بل غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا
يطابق السوال معنى لان الشيخ الرضي ان زيد في المثال المذكور مبتدا لا فاعل
لتطابق السوال فانه جملة اسمية وان كان السوال عن الفاعل لا عن الفعل والاسم
تقديم المسئول عنه قوله ... موضع والاصل ... زيد قال ليبك ... يعلى
تكرما حذف لكثرة الاستعمال ... قدس سره ان ... ومناد
بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان تكون
... وقيل تقديره ... بسبب موتك يا من يناسب ان يبكى

عليهما وذلك لا يكثر رخاء ونحوه قوله تورية السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول
فإنه ليس إلا الالباس والترديد وهو منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب قال
لخصومة اللام للأجل كما هو الظاهر ويحتمل بزيد لأجل الخصومة ضيعوه غيره ويحتمل أن يكون للوقت
ويحتمل خصومته وخصومة غيره قوله متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار يكفيه
رائحة الفعل لا بيبك المقدر لأن هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة مع أنها ليست
سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال
إذا كان الأمر مائلا لاستمراره في الخيال مع بقاء أثره قوله والمختبط السائل من غير وسيلة
أي بغير علقة وسابقة حق ويقال اختبطني فلان وأصله من خبطت الشجرة إذا
ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال
أعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز أن يكون جمع طائحة
للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح يطيح أي ذهب قوله كلواقح جمع
ملقحة من الإلقاح آبستن كردن يقال رياح لواقح أي للسحاب ولا يقال ملقحات قوله
وما مصدرية لأنها أكثر من الموصولة بمعنى التي أهلكتها الطوائح من الأموال قوله
وما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لأن
المعنى سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا انتهى مع أن تعليل البكاء
بإهلاك الطوائح غير ملايم لأن علة البكاء إهلاكه بأي سبب كان وأيضا الطوائح
بصيغة الجمع مما لا يحسن أن يجعل سببا لهلاكه قوله أي في كل موضع حذف الفعل ثم
فسر لدفع الإبهام فائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفوس وذلك المفسر
إما فعل صريح أو حرف يؤدي معناه مثل أن الدالة على الثبوت بشرط أن يكون خبرها

ماضيا

ماضيا فإنها مع خبرها بتفسيره قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو
ولو أن ذات سوار لطمتني فإن لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير سهل
علي ونحوه يحتمل أن يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن تأذى ممن دونه وأصله
أن رجلا شريفا لطمته أمة قوله تحذف الجملة إنما تقدر جملة لأنا نفهم منه تامة ونعم
غير صالحة لإفادتها لأنها حرف غير مستقل بالمفهومية قال وإذا تنازع الفعلان من
قبيل جاذبا التوب قوله واقتصر على الفعل يجوز أن يراد بالفعلين العاملان
على طريقة تغليب الأكثر على الأقل أو الأصل على الفرع قوله في الأكثر من فعلين نحو كما
صليت وسلمت وباركت وترحمت على إبراهيم ويحتمل أن يكون الأخير كالباقي والبواقي
كالأول عند البصريين والأول هو الأول والبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله
اقتصارا على أقل مراتب التنازع وأولها قوله معمول للفعل الأول اتفاقا فلا
يجري فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم
أو لم يعتبر قوله إذ هو لسجية قبل الثاني أو هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود
أو هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه أنهما كل منهما يقتضي
يتوجهان إليه لو توجه بخصوصه أو بعمومه من حيث النسبة فإنما قلنا بالعموم ليدخل فيه
مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى أن ذلك التوجه إما بحسب
الأصل والطبع أو بحسب التصور الناشي على التحقيق بين تعيين أو لا نزاع بالفعل
حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معمولا وإما حال التصور الذي هو مبدأ التحقيق
قوله ويصح أن يكون موضع وقوعه في ذلك الموضع أي لا يأبى من حيث أنه واقع
في ذلك الموضع أن يكون معمولا لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى أن منطلقا في

حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأبى عن وقوعه معمولا في ذلك
للفعل القابل يأبى عن ذلك منه المفعول الأول والمخالف من المفعولين
وإن الضمير المتصل بالفعل من حيث أنه واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا لغير
ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لأنه حرف لا يصح إضماره أي استتاره كاستتار الضمير
هكذا أقالوه وفيه أن الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل أنا هو
أو كان الواحد سواء الاثنان بالضمير الغائب لكان الأولى وكذلك قال الأنسب أن يقال لا يمكن
الإضمار إما بطريق الاتصال فلأن الضمير لا يتصل إلا بعامله أو بما هو كجزء له والاسم عاملا
ولا جزء له وإما بطريق الانفصال فلأنه صورة التنازع فيه ومن كل الوجهين لزم إما
إلغاء أحد العاملين إلا في المفعول لضرورة ملجئة إلى ترك الإلغاء فيه ولا نظر إلا للعاد
إلا بالحذف أو بالإضمار والمخالف للتنازع فيه هذا إذا كان الفعلان متوافقين في
اقتضاء الرفع أما إذا كانا متخالفين فيتعين الإضمار كقولك ما ضرب إلا أنت وما
أكرمت إلا إياك ولا يخفى أن عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة
التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع إلخ لأنه المناسب لما هو بصدده وذلك لا يخالف
ما يقتضيه الأصل السابق على رأي البصرية فاحتيج إلى الإشارة وبموافقته على رأي
الكوفية فيكون من تفاريع الأصل السابق وأما ذكر اقتضاء المفعول فلتتميم البحث قوله
فلهذا اختص بالاسم الظاهر إن قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد إلا حكم الضمير المنفصل فلا بد
من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز القطع بالإضمار قياسا لكن لما لم يستعمل إلا بطريق
الحذف كأنه ينبغي أن يحذف ولا يجاب بأنا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير
عموم الاسم قوله وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لأن طريق القطع عندهم قال الشيخ

الرضي

الرضي يلزم البصريين في هذا المقام أي في مقام ما ضرب وما أكرم إلا أنا أو إلا زيد
متابعة الكسائي ههنا في أنه من باب الحذف لا الإضمار إذ لا يستعمل إلا كذلك قال
فقد يكون الظاهر بحسب الشرط أنه جواب وبحسب المعنى أنه بيان لأقسام التنازع ويحتمل
أن يكون الجزاء قوله فإن أعملت أو المقدر الذي هو جاز إعمال كل منهما أو مختار كما في
بعض النسخ قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور لأنه تنازع في ظاهر واحد
كما يدل عليه أو لفظا هو وتكرير أيضا قال مختلفين حال والعامل فيه معنى فعلي المفهوم
من الضمير المستتر في قوله يجعل يكون لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله إذا تنازع
الفعلان لأن العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في أن العامل
فيه فعلي توهمي قوله لقربه أي لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالأجنبي
وورود الاستعمال الشائع عليه إن قيل إذا كان القرب مرجحا كان ينبغي أن يؤتى
بجواب الشرط عند اجتماع أداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله إن
أتيتني لأكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم
وأداة الشرط في مرتبة القسم أقوى من اقتضاء التصور قوله لجواز الإضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير اعلم أن الغرض من التفسير إن كان منحصرا في رفع الالتباس وإزالة
الحيرة كما في ضمير الشأن وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الإضمار قبل الذكر
لأن المفسر يصرح بكونه مرجعا وإن لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا أو
مفعولا إلى غير ذلك فمنهم من منع وإن كان في العمدة كالأخفش فيه وقالوا إن حذف
الفاعل امتنع من الإضمار قبل الذكر لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وإن لم يكن

حسبی
نضافه قوله وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في نحو
وحسبهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية دون الحذف
ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة فاعترض عليها
بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو
اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرمن يا
القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد
اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا
لفظا ولا معنى تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من
حذفه نسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف
في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت
زيدا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود
الفصل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يقدر عن البواقي
اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى وزيد ومن في نحو ترى قوم زيد
منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في اي المفعول
ملزوم الكلام وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة
والكسرة بعض والياء مكان الفاعل عن محذوف لشدة جزئه منه الكل قال
خلافا للكسائي اصله كالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا قال وجاز الجملة
اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله روى عنه لشركة الرافعين فيلزم توارد

الكعيقة
العاملين على معمول واحد وذلك غير جائز لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات
عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه
تخالف ما في المتن وهي ما ذكره في شرحه ولكن ان تحمله موافقا للرواية الصحيحة بان
يقول معنى اضمار العامل في الاول اتصاله به ويكون معنى جاز انه جاز اتصال
العامل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه او بان يقول
جاز اعمال الثاني مطلقا في جميع المواضع خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك مما اذا اتفقا
في طلب الفاعل فانه لا يجوز ذلك لئلا يشترك قال الا ان يستغنى عنه بشرط استغناء
عن الجزء المتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
لان معموله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف
احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء المفعول واحدا واعترض عليه بانه يجوز
في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كل منهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو
خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة
المجوزة للاضمار قبل الذكر في العامل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا مع امتناع
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا تقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر
لكن فيهما انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب
المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولا كلام في الحذف وجهان حرجا
جعل قوله تعالى ها ؤم اقرؤا واكتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح كلام على الوجه
المرجوح قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول لما رويل المفعول
الاول

صح
بكل واحد بعد ما لا بعضد قوله ولو اضمر المثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي
جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلبس المخالفة منهما قال الله تعالى فان كانتا واحدة و
مثله ان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبي وحسبهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التوضيح
بحث للفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولانه لا تنصور التنازع الذي مبني على ان الاولى
المفعول الاول بكل واحد مما لا يتيسر به قوله ولا استدلال لا يحال ان يقول لا يجوز
ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول
لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لا دني معيشة المعيشة زيد كافي وانكم
بانه زيد كافي كثير والمراد هذا قال وقول امرئ القيس صرح به تنبيها على
قوة الاستشهاد وضرورة الجواب ومراد كفاني بدل او بيان لقوله قوله على تقدير توجه
كلام كفاني الى ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية
او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم منه الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم
تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس
مع ان واو العطف والاعتراض تنبو عن ذلك وذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي
الطلب ان قلنا السعي الطلب البليغ فيكون الا خص هو الطلب لا الى الطلب البليغ
قوله لاستلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاءه قوله وثبوت طلب المنافي
لكل منهما المنافاة فانه لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاة عدم
الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم في عدم
صحته الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون
الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي

منقول
فلنا امس المال ولا المجد الكنه تطلب المال والازمنة الاتية المجد المؤثل ونوهم
صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية
وبيان ذلك انه لما قال طلبت المجد كان يوهم ان يفهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة
الماضية اذ مرشان العامل القانع وعدم الاكتفاء على طلبه يعني فدفعه بقوله
ولكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يقال في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد
البيت الآتي وهو معتقد بالمؤثل فالمناسب تقديره المجد المؤثل لا المجد
مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفاعل بتمامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام
قال كل مفعول فيه ان المطلوب في التعريف جنس لا الفرد فلا يصح لفظ كل
فلعله اقحم للاشعار بالطرد قال حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا
يرد النقض بنحو انبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف
قال واقيم هو اي الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى مفعوله مقامه فيلزم
خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله الى فعل اي الامر المجهول
يعني ان اريد بالعلم الظهور او صافه واريد بالنحو الشخص حينئذ ويجوز تقدير معطوف اي
الى فعل ونحوه قال ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا
كان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث بان علمت
لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول الثاني نقل ان
المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى
مسند اليه في شيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الا وقال والمفعول له
والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه

علے صحه او علا ان الامساع فی المفعول الثانی والثالث اتم من الامساع فی هذین المفعولین
وان اتفق الکل فیه وذلک لوضوح الدلیل فیکون فیه مبالغة فی رد من جوز قیامهما
مقام الفعل قوله بلا لام قیل باللام ایضا لا یقع لانه لیس من ضروریات الفعل فلا
شبه الفاعل فلا یقوم مقامه وکذا المفعول معه قوله لان النصب فیه مشعر بالعلیه
لدلالته علی تقدیر اللام الداله علی العلیه لا یقال ینبغی ان لا یقع الظرف ایضا مقام الفاعل
لان النصب فیه مشعر بالظرفیه لانا نقول ربما یحصل الاشعار بالظرفیه بنفس اللفظ ثم یجوز
ان یناقش بجواز اشعار القرینه بالعلیه وقیل ان المفعول له لا یقع مقام الفاعل
لکونه جواب لم ولا یصح السوال بلم قبل تمام الحکم ثم اعترض بانه یوجب امتناع ضرب
للتادیب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحکم والقائل ان یقول الضمیر
ایضا لیس جوابا عن سوال نشا من الفعل المذکور کیف ولو کان کذلک لکان معمولا للمقدر
لا للمذکور ومعنی قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله یصح ان یذکر فی جواب
السوال عن اللمیة فاذا قیل لک لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتادیب قال
تعیین خلافا للکوفیین وبعض المتاخرین فانهم ذهبوا الی انه اولی اسند لا الیا لقراءة
الشاذه فی قوله تعالی لولا نزل علیه القرآن بالنصب وقراءة ابی جعفر المدنی
لیجزی قوما بما کانوا یکسبون وقراءة وکذلک نجی المومنین علی اضمار المصدر قوله
لشدة شبهها بالفاعل قیل لبناء الفعل المجهول له وکون اسناده الیه حقیقه والی غیره
مجازا ولا یصار الی غیر الحقیقه مع امکانها وفیه ان معنی قولهم لا یصار الی المجاز
مع امکان الحقیقه ان الکلام اذا دار بین الحقیقه والمجاز فالحمل علی المعنی الحقیقی
متعین لان التکلم بالحقیقه متعین مع امکان التکلم بالمجاز فلا ظاهر ان یقال ان الاسناد

سا

الی ما سواه مجاز عقلی ولا یمکن المجاز العقلی مع وجودها سوله ان قلت بای علاقة ینسب الی
الی الزمان والمکان والمصدر والمفعول بالواسطه قلنا النسب الی الاخیر ظاهرة
واما النسبة الی الاولین فلان هذا الفعل لما کان موضوعا لان ینسب الی ما هو محل
للفعل وقابل له وکان الاولان محلین للفعل وهی متاثره فیها نوع تاثر حتی
یعرفا بها کان بینهما شبه بالمحل القابل واما النسبة الی المصدر فلانه اثر الفعل وذلک
لان قولک سیر بزید سیر شدید فی قوة فعل سیر شدید ان قلت هذا التحقیق یقتضی
نقل النسبه الاتفاقیه الی سائر المفاعیل عند قیامه مقام الفاعل ونسبة الفعل لا
تتصور مع وجود حرف الجر نحو ضربت الدار فان التسبیح تلبس بالامام سعید من
وفی الجر بمعنی ضربت الدار ان الدار مضروب فیها لا انها مضروبة مجازا قلنا
هذا النقل فی المفعول بلا واسطه اما فی المفعول بالواسطه فلا نقل هناک لان الربط
المستفاد من الواسطه ربط حقیقی لا مجازی بقی هنا شیئان احدهما ان ما ذکرنه
یقتضی ان یکون نسبة الفعل المتعدی بالحرف الی المفعول بالواسطه نسبته الی ما هو له
فینبغی ان یقبل لقیامه مقام الفاعل اذا وجد نحو قد زید یوم الجمعه مع ان الصحیح
بخلافه وثانیهما ان نسبته الی سائر المفاعیل لما کان بطریق النقل وجب فی مقام قیامها
مقام الفاعل دخول الواسطه علیها ولم اجد فی ذلک نقلا قوله ولا ما تدفیه
والفاعل محل الفایدة فیجب ان یقوم مقامه محلا لها ولهذا لا یقع الزمان والمکان
المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل علیهما فعلی هذا وجب تقیید قوله فالجمیع سواء
بما سیذکره قوله شبیه بالمفاعیل بلا واسطه وانما قیدنا بذلک لان الظرف وان
کان معه فی مفعول فیه عند المصنف فلا یظهر فی القول بالتشبیه قال وان لم یکن فالجمیع سواء

قیل لو قال والبواقی سواء لو کان اخصر واظهر یعنی ان البواقی سواء فی جواز وقوعها
موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفیه ان حال البواقی قد علمت علی تقدیر وجوده
مستدرک مع اشارته الی التصریح برد من قال ان البواقی علی تقدیر عدمه لیست سواء کما اراد
التصریح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعیل لم یقس فعال واذا وجد
الجمیع قوله ای جمیع ما هو المفعول به وهو الزمان المعین والمکان المعین والمصدر المقید
والمفعول بالواسطه ان قلت ینبغی ان یکون المفعول بالواسطه متعینا لان یقع مقام
الفاعل لانه مفعول به فی صورة الجر لما کانت فیه حاله الفاعل اعنی الرفع منعه
ان یکون فی درجة المفعول بلا واسطه قوله سواء فی جواز وقوعها موقع الفاعل
لا یخفی ان هذا القید مما یساق الیه الذهن بلا شبهه یعنی انه لم یرد الاستواء فی
الجواز ووقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتی یلزم ان لا یکون
لترتب الاجراء علی قوله وان لم یکن معنی قوله لان فیه معنی الفاعلیه لا یخفی ان هذا
الدلیل یقتضی ان یکون الاول من باب اعلمت اولی بانه لانه وان کان مفعولا للاعلام
فاعل للعلم قوله واما عند عدمه الی ان قلت یجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثانی
ورکوه قلنا لخوف الالتباس ای لان التاخیر وان دل علی انه مفعول ثان لکنه قد
کان مع ذلک صالحا لان یکون مفعولا اولا وسواء اولی بان یقوم مقام الفاعل لکن ان
یقع الحیرة والاشتباه وکثیرا ما یحترز عن خوف اللبس قال وغیرنا المبتدا عطف علی
قوله فمنه الفاعل قوله او من جمله المرفوع بان الحاصل المعنی لان من للتبعیض ویحتمل
ان یرید التبعیض بتقدیر المضاف ای من جمله افراده قوله علی ما هو الاصل فیهما ای
فی باب المبتدا والخبر وهو ان یکون المبتدا مسندا الیه دون ما اذا کان مسندا

فانه

فانه مبتدا لا یصار الیه للضرورة ولهذا لم یمکن فایما فی اقایم ابوه زید مبتدا لاحتمال
ان یکون خبر الزاید ولیس لهذا القسم من المبتدا خبر لانه مع مرفوعه کلام تام کالفعل
مع فاعله فلا معنی لعده من خبر مشارکه کما یفعله کثیر من النحاة قوله واسنداکتماں ای
العامل المعنوی وهو هنا تجرید الاسم عن العوامل اللفظیه للاسناد ای اسناده
الی شی او اسناد شی الیه قال هو قیل ای صیغة الفصل الدالة بسنادونه
الحدس السابقین مع ان الحصر مستفاد من مقام التعریف بلزوم طرفیه وایضا
انما انه التبع فی بعض الحد ودلالة صورة التصریح علی صورة الاکتفاء اولی بانه اراد
التصریح بالحصر لیکون ردا علی من زعم ان اسم الفعل مبتدا وفیه لان صیغة الفصل یفید
حصر المسند لا حصر المسند الیه ولو سلم ذلک فهی لتاکید الحصر لان المسند الیه اذا
عرف باللام یفید حصره علی المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل
مبتدا عند المصنف فکیف یصح الحصر علی زعمه اللهم الا ان یقال ان الحصر المسند الذی
اتفق علیه ومن الواجب ان یحمل علیه لیصح التعریف ولا یخفی ان الحصر لیس للرد قال
الاسم لم یرد بالاسم ما یقابل الصفة کما یتضمنه مقابلته للصفه لجواز ان یکون المقسم
من المبتدا صفة مثل ضارب فی نحو ضارب مجهول علی زید قوله او بتقدیرا و
تاویلا وذلک فیما یصح اسم موضعه قوله نحو وان تصوموا وسواء علیهم انذرتهم
ام لم تنذرهم قال المجرد قیل انما یصح لفظ التجرد مع انه یقتضی سبق وجود
لان امکان الوجود واحتماله منزل منزلة الوجود کقولک ضیق فم البئر قال
اللفظیه من قبیل نسبة الجزئی الی الکلی قوله ای الذی لم یوجد فیه عامل لفظی اصلا
یعنی ان العبارة وان کان ظاهرها فی سلب العموم لکن المراد عموم السلب انما باعتبار

علی الحصر

ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم
من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام وان كان اعم مع انما المقول بان العبارة
ان حملت على العدول افاد عموم السلب فحفظ ولما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم
ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدا والخبر كباب ان واخواتها لئلا ينتقض بعوامل
نحو لكن وحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص
النواسخ قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظ
ان المؤثر لفظا مؤثر معنى وذلك ان يقول انما ان الحرف الزايد كالمعدوم وان التجرد
اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء
على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدا
ولا يجاب بان لا تغير معنى الجملة وكانت كالحروف الزايدة فايدتها التوكيد اما اولا
فلدخول اسمها في حد المبتدا واما ثانيا فلانه غير جاسم مادة الشبهة لجواز العطف
على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف
ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة
الموضوع قوله وثاني قسمي المبتدا قد اشار به الى ان المبتدا مشترك معنوي لا ان
لفظ المبتدا مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في
معنيين قال والصفة لفظا او للاتصال الحقيقي ومن قال انها المنع الخلو دون
الجمع لم يات بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت لكن
بالاستقراء اعترض بان التعريف ينتقض بقايم في قايم ابوه زيد لصدق التعريف
عليه مع انه ليس مبتدا كما ذكرنا واحترز عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غير ملكي

صالح لكونه مبتدا انما ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك قوله او جارية مجراها
كقوله فانه في قوة منسوب اليه ومرتش قال الواقعة بعد حرف النفي او الف الا
ستفهام الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير ومهل
وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل
هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كهل والاين ومتى وكيف وكم واما التمثيل
بهل وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقال من قايم ابوه لان قايم صفة
صالحة لان يكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا ولعل التمثيل
بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما قوله او ما جرى
مجراه تعبير المعطوف او من باب عموم المجاز وذلك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي
اي البارز قوله ولم يخرجه على اللغة المشهورة قوله كون الصفة مبتدا الى قبيل لم
يجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل اقايم زيد فاجتنبوا عن التباس المبتدا
بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدا فاجيب بان جواز الوجهين
ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالف الاصل كما يخرج فان في جعل زيد في
اقايم زيد فاعلا خلاف الاصل وهو جعل المبتدا مسندا وفي جعله مبتدا خلاف
الاصل ايضا وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدا او الالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان
احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث
التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد لك ان تقول اي هو الموضوع
المجرد لانه ذكر اقسام الموضوع التعريف على لفظ في نصر زيد لا لبس مرفوعا
بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كلمة الاسم حقيقة يخرج عنه

بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم
حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع تصريح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما
بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء الربط فان
ربط نصر الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو
نعم في امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم
قوله فلا يصدق على نصر في نصر زيد وكذا لا يصدق على زيد في زيد نصر قوله
اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد
لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله ولك ان تقول المراد به المسند
الى المبتدا بقرينة انه اراد كونه قسما منه كما اشار اليه بذكره جامعا في العنوان قوله
او بجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في حاشيته وكلمة النكتة في نفس العبارة ان الا تتبع
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وحينئذ يظهر بقوله به فايدة ولا حاجة اليه انتهى ومنها
وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا كما يخرج به
نصر في نصر زيد لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله
لا الى المبتدا مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان نجم هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم
الفاعل وحده لكن عامل نحو المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على اسم الفاعل
للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من ان يكون مسندا الى المبتدا
نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وقد ظهر لك ان ضاربا مسند في
اصطلاح الى الاسناد وهو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست كذلك والا لما
يصدق على نصر في زيد نصر ابوه ونصر في نصر اليه ونصر في ابوه

الا هو

نصر مع انها ليست اخبار الزيد قوله اي تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر
فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه
او اسناده الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات تاثير المتكلم لا مؤثرات
وعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون
مؤثرا قوله ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدا او يسند اليه شيء كما في القسم الاول
من المبتدا وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعد قوله فمعنى الابتداء عامل
في المبتدا والخبر لطلبه لهما على السواء قوله وقال آخرون هذا الوجه قوى عند المحققين
وهناك قولان آخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدا ذات والخبر
حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل
جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية
لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون
الامر المعنوي لان الامر اللفظي طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرد عليه
وبان الفعل يحتاج الى الاسم فلا اسم مستغن عن الفعل فاذا وقعا في الجملة المركبة منهما
يتمم الناقص بالكامل قال وعرفته اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان
الحكم الذي يستخرج منه شيء شبيه بالمكان قال جاز في داره زيد انما لم يقل في داره
رجل اذ لا احتمال فيه لاصالة تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا
في جواز في داره قيام زيد فمنعه بعضهم لانه اضيف اليه المبتدا وليس له التقديم وجوزه
الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدا فله حكم المبتدا وقد جاء
في اكفانه درج الميت قال وقد يكون المبتدا نكرة انما لم يقدم عليه ما هو الاصل في الم

تقديم المبتدا على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذى مهده آنفا لئلا يلزم الانتشار بين
وبين الاصليين الاخيرين وهما تعريف المبتدا او قوله الخبر المفهوم بين ينظط قد
في قوله قد يكون المبتدا نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقدم ما ينبغي
ابتناء على المبني عليه كما يظهر عند التفصيل قوله والمنظ المتهم القول بان الحكم
على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة
من المنكر غير ظاهر قال بوجه ما لفظه ما زايده او صفة لما كان التخصيص منحصرا في المثال
الامثلة المذكوره كان الانسب ان يقول اذ خصصت بمثل والعبد مؤمن الى اوده
لان لفظه ما ينبئ عن عدم الانحصار قوله نقل اشتراكها واحتمالا اما او بر تفع قوله
وحث وصف بالمؤمن تخصيص الصفة التخصيص الوذي بالصفة صحيح واما التخصيص النوعي الها
كما في المثال المذكور ففي كونه صحيحا مناقشة لانه لو كان صحيحا لزم صحة الابتداء بانسان
لصحة الابتداء بتخصيله وهو حيوان ناطق وما نحن منه اعني حيوانا ما بيا اللهم الا ان يفرق
بين التخصيص الواقع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا
لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اى باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم
اذ لا ان ذلك ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمر خير من جراد لاحتمال
خروج المذكور وعنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم
صحة الحكم قلنا فرق بين الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة ضعف الاثنين
صحيح والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافيه في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم
في كل رجل جاء من قبيل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبيل الصفة لان
النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام

بلغ

يعلم فيها ان التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار وان اختصاص المصحح هو
الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل ارجل في
الدار فينبغي ان يمنع الابتداء به مع انه صحيح قوله فعينت وخصصت يعني ان
المراد بالتخصيص هٰهنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من
ان لا تخصيص هٰهنا لان التخصيص ان يجعل البعض من الكل شيئا ليس لسائر امثاله قوله فانه
لا تعدد فيها بل هي امر واحد في جميع الافراد لو خلاصة هذا الوجه جار في ما اذا اريد
بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله نحو تمر خير من جرادة فان
فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل
فرد او لان فردا من جنس افضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية على
ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس يعم الكل او لان العبارة لما لم تدل
على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في
لام الاستغراق في المقام الخطابي قوله لتخصيصه بما خص به الفاعل لا يخفى
ما فيه من التكلف لانه جعل منزلة في تخصيصه خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما اهر
ذا ناب الا شر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في اما عرفت
قوله وما تخصص به الفاعل قيل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقدم الحكم ان الفاعل
يصير في حكم المعرفة وحاله بمعنى ان السامع كما لا يتفرغ عن اصغاء الكلام اذ كان
المحكوم عليه معروفا فلا يفوت الكلام كذلك لا يتفرغ عن الاصغاء اذا كان الحكم
مقدما فلا تخل النكرة بالافهام قوله قد يكون خبر الا بالنسبة الى الكلية ما ثبتت
اليه فتشر قوله فيعتذر وصف فيجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول

بسم الله الرحمن الرحيم

ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله على فرمانها بخلاف ما اذا قيل قام رجل
فان فانما يحتمل ان يكون مبتدا او لو لك خص بالظرف وفيه بحث اذ قام لا يحتمل ان
يكون شيئا من قسمي المبتدا ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته قوله التخصيص
بنسبته الى المتكلم فيه ان هذا الا يجرى في كلام عام اذ ليس معنى ويل لك في ويل لك الا الويل
الهلاك ولا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل
دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد لا او
ان يقال يكفر سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور
لتقديم الاسم والمرفوع بالمتبادر اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغة قوله اذ اصله
سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون معنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك
كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدر قول سلام عليك فاذن
يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك
سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على هذا
ان لا معنى لذكر عليك بعد سلم بمفعوله قلنا التقدير تحت الاصل سلمك الله
من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ
عليك ثم يرد على تركيبه انا لانم بطلان قولي سلام عليك عليك لا انه هو في مسند واسلام
عليك بيان او بدل او معمول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار
الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد
به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم لنا ان نقول ان هذا المعنى غير مراد ولكن تمكن التوجيه
بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيفيد فيه دور وهو في المفسر

مشتقا من نفس ... مصدر ... علك ... مصدر سلمك الله اى جعلك سالما

محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك
وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معروف وبان سلمت معناه قلت سلمك الله
اى جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر مصدر سلمك الله
كما ان سبحان الله الماخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبحت بمعنى نزه
قوله وعدل اى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث
قوله اى سلام من قبل في التفسير تامل قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
الصالحة في تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل الى طلب
بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم
يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور
وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وحمل من قرأ قوله
فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة
تكلف قوله ولما كان المعرف مما سبق مختصا بالمعرفة قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان
يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكونه افراد اصلا
قال والخبر قد يكون جملة لم يقل يكون خبره فكانه تبع جمهور النحاة فان النحاة لو كانت
مسمعة صح ان يكون خبرا للمبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع
السيد الشريف هولاء متمسكا بان الخبر لا يكون حالا من احوال المبتدا والانشاء
ليس حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم
ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب ولكونه مفعولا به ومحله
واستحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرف فيه لم يذكر الشرطية لان الشرطية

الخبر

عند اهل العربية قيد للجواز كما هو المشهور ويجاز اسميا وفعلية ولو بالآخرة قوله والجملة
مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلا لفائدتها اصلا
فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه
يصير محلا للفائدة التي تقتضيها الرابط فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة
ما يتصل به مدحا وذما وغير ذلك قوله فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا
او جامدا مأولا بالمشتق وهذا اتفاق غريب كله اتفاق المكلم المستوى والعوض في
التسهيل والمعنى هذا الحكم المستوى غلط وكلمة تاكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا
من عائد واستدل بالاجماع على انه في خبر كان ضمير احتى قالوا المعنى قولهم كان زيد اخاك
كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب بانه في خبر كان معنى الفعل
لدلالة كان على الزمان ودلالة جزءه على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار في معنى
الفعل فلم يكن بد من الضمير قال من عائد خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب لانه شبيه
بالمضاف قوله كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر
ان كان في موضع التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ
الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا اى لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر نفس المبتدأ او
مثل لا حاجة الى العائد اذ الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور ومثل قولي
زيد قائم قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي اذا كان مجرورا بمن في جملة اسمية
يكون المبتدأ فيها جزءا من المسند اليه الاول لان جرئه تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور
للتخفيف وهو ضعيف ان كان المسند اليه الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا

ال

ان كان معروفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله
وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه
الخبر وح ينبغي ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على
العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب
والمجرور لا في الضمير المرفوع قال ... في الحاشية الكر ... ستون ... وارد
انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد
المن قال وما وقع ظرفا اى جارا بالظرف والجار والمجرور لانه موافقة في الاحكام مجراه وهو ح
ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان
يريد هذا الاطلاق كما هو ظ الشرح قوله اى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان
هنا فوائد اولها انهم قالوا ان الظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين اى يقوم
بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف
مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى انه لا يعدم بعدم
لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان
لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجارية ظروف للمخلوقات
الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظروفا الا
لبعضها وعند ان يكون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز
ان يكون السامع جاهلا بكونهما معها مثلا ... الزمان في الخريف ... اذا كان ...
لم يعرف كونه في الخريف ... قال الشيخ الرضي وهو انظر فالزمان ان كان
خبرا عن اسم باعتبار حدوثه فلا استغراق وكذا يعمي جميع الازمنة او اكثره وكان اسم

الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما
مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم
للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه
او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فللتاكيد او الحج ودعاء الناس
الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثانيها ما قاله وهو ان ظرف
المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان غير منصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان
منصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اى مكانك مني مكان قريب
او انت مني في مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح وثالثها ما قاله وهو ان كلا
من ظرف الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان منصرفا وموقتا محدودا واخبر به
عن اسم عين لا لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو داري من فرسخ ودارك
مني ليلة على حذف مضاف اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومني
متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة او بعيد منها للعذر واما انتصاب نحو داري خلفك
او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة
اى بعدت فرسخين فالفرسخان مجردان لما كان لما في امتلاء الاناء ماء ما في فقيل
انتصابه على المصدر اى بعد فرسخين قال فالاكثر انه يقدر متعلقه فعلا لان المبتدأ معنى الشرط
فان نائبه ما وقع موصولا او موصوفا قوله على انه اى كائن واستقر عليه قوله مقدر
انما اول لحمله حمل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم
يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في بجملة في توجيهه ان اللام زائدة
وخلف على التمييز نحو زيد طيب ابا اى ابا والمعنى ان الظرف مقدر بجملة لانه جملة

حسن

حسن انه جملة اى مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف
مفروض ملتصقا بالجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى
الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات ما في الشرح
قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة اذ بها تعلق الافعال غالبا كالحصول والكون الدالة
الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام
ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على التعيين وسد الظرف مسده واما قوله
تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من متعلق اتفق النحاة
على ذلك لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا يقتضي الا ظرفا ومظروفا اما
الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر قيل هذا انما
يصح اذا كان الحكم هو وقوع الظرفية لا هو هو والحكم فيه ليس الا هو هو قلنا لا نسلم ان الحكم ليس
الا هو هو لا بد له لكن دليل منع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم هو هو الا بتاويل قوله
والاصل في العمل هو الفعل وللقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير
الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف
المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله
والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتجدد
يقوى الافراد قوله وجاز تاخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو شان العرب ولهذا
كانت لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون
في النحو وغيره قال مشتملا اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالته بنفسه او بما
يجاوره من او متقدم عليه نحو ازيد قائم او من متاخر عنه نحو غلام من جاءك قوله

على معنى وجب له صدر الكلام اى صدر داله او صدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره
من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذى
يأتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر واما اقتضى التصدر لان
السامع اذا سمع بذلك المغير اصله راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما يجيء بعده من الكلام
فيتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل
المص بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه فقال
لان من زيد معناه النجار ام الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة
لصحة الاخبار بالكلي في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه معرفة
ولا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف الخبر نقل من ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في
قوة ازيد ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام في هذا المسميات على المتكلم لا يوجب كونها
نكرة ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت
النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل متقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها
نحو مررت برجل افضل منه ابوه قال او كانا معرفتين الضابط في جعل احدهما مبتدأ
والاخرى خبرا ان ما يحسب ان السامع يطلب الحكم بكونه وصفا للاخرى يجعل خبرا قوله
ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ
المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه قال او متساويين
قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم
يكتف به لنعوت التفصيل قال او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل جملة فعلية
وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة

ثم قال فلا يرد نحو قام الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى المطالعة
للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بما عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة
الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان
الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدا ح قلنا ذلك المبتدا
مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق
فكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل لانه لم يقل بوجوب التقديم في مثل
الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل
عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكره من جهة او خلاف الاصل قال واذا تضمن الخبر
المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب التقديم متعلقه نحو غلام من زيد ركب
تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام قبل المواضع لتصدر
الخبر منحصر في الاستفهام قوله لتصدره في جملتنا علم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه
ان يقع صدر جملة من الكل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من
تمامها من الكلم المفردة لمعناها كان واخواتها وحروف معنى من المعاني الكلمة التي تدخلها
فلا يقال ان من تضرب اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان
الموصول لا تأثير في صلته معنى قوله بتبعه يمنع معها تقدمه وانما حكم بامتناع
تقدمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم
التمرة عليه لزم ذلك المحذور قال في المبتدا نفسه اما اذا كان في صفته فلا
يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدا وصفته
لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر

الفعل المذكور المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل عالم رجل
مثله اذا جعلت مثله مبتدأ قال او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك
خارج فلا اصدق به فانه لا يجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع
بين اما وفائها قوله اذ في تأخيره خوف لبس دون تقديمه فانه ح متعين لان يكون خبرا
عن ان المفتوحة او اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في خبر ان المكسورة معنى لصدارتها
ولا مما في خبر ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في خبر الموصول عليه
فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة معهما والثاني
باطل لانها جملة تامة غير ما ذكر بعد فتعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور
بعدها خبرا في اما او ظرفا فاطرها قوله لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق
اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله او في الكتابة لم يهد رفع لبس الجملة
بالتقديم نعم يهد بالزيادة عمرو نحو قال وقد يتعدد لفظ قد للتقليل والتحقيق قوله
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير واجب كما في المثال
المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه ان العطف
اولاثم يجعل المجموع خبرا على ارادة الفصل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوف
ضمير المبتدا لان المبتدا معكوك بتعديدها فكانك قلت في المثال المذكور احدها
عالم والاخر جاهل واما جاز ان لا يجعل ما لا خبر فيه لان المخبر عنه متعدد وحقيقة معنى
هذا جاز ان يكون قوله قد يشترط من غير تعدد المخبر عنه اعترض اذ وبعينه قوله
فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين قوله فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على

ان الطعمين امتزاجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالاخر فعلى هذا القول يكون شيء
كل من الحلو والحامض ضمير المبتدا وعلى ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدا وليس
في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير فلما جاز اذا لم يستند الصفة
الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية
المبتدا وجمعه وتأنيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما
فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه
على اجزائه المتصلة جاز ان يحمل المجموع في حكم خبر واحد كقولك هذا ابلق بهذا ابيض
اسود فانه في قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان يجعل كل منهما خبرا
مستقلا باجراء وصف الجزء على الكل وح يكون في كل منهما ضمير المبتدا قيل
هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث
لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفا وان الضمير يجوز
ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل
هما عالم وجاهل ويدفع الاخر بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا
تثنية المحمول الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض قوله اي مز قال قد يتسع في
الحامض لمز جامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة ترك العاطف
اولى ان قلت ابدأ الصورة ما ان لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جايع
نائع قلنا انه من باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف
باعتبار تعدد العطف على ما حققناه قوله ولا يبعد ان يؤيده ما قالوا من امتناع
تعدد الفاعل قال بمعنى الشرط الاضافة بانه او لامية قوله وجوبية الاول

العطف

لكن قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرطية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في
جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره
فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلام المجازاة قوله او للحكم به فان الجمل الجزائية
كثيرا ما يورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن
الله توجيه الورود ان كون النعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها من الله تعالى وذلك ظاهر
ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا وجه ذلك لان
من المعلوم استناد الحصول الى ايجاد الله واعطائه اما استناده الى كونها صادرا
منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه المبتدا الشرط لما كان المبتدا دخيلا في هذا
المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او الصفة ماضية
او مؤبدة بالمعنى لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له قال وذلك الاسم
الموصول مثل تعريف الجنس يقتضي الحصر بمعنى حصر المسند اليه في المسند وذلك
لا يستقيم لان المبتدا الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب
ولا جواز ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس لا يمكن الحصر لا التعريف باسم الاشارة
ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فهو لا انه لا يقتضي الحصر مطلقا
ولو سلم فيؤول الكلام على التمثيل فكأنه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف هو
مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدا المعنى
الشرط ان لا يكون ذلك التعيين بواسطة كلمات الشرط لا يجيء حكمها وان قوله
وذلك اشارة الى المبتدا الذي يتضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء
والحق ان مولد النقض ليست مندرجة في ذلك تامل فظهر قال بفعل او ما في قوته

كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين في صلة اللام الموصول قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه
قال والنكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف
عليه او تؤكد قال الذي يأتي الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء
الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قال او في الدليس لفظا او للتدبر
بل للتخيير بين العبارتين قوله فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب موت
فر منه الشخص مما لا فاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية
على العموم اذ به يصير شبيها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او
يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط
لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الا غلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه والان دخول
الفاء بملاحظة مشابهة المبتدا لكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه
امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام
قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء
فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا يرد ان
مدعى الحس هنا مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان لما هو سيبويه نقل عن
المص انه قال في الايضاح منع سيبويه دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل
والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بنحو قوله الذين ينفقون اموالهم
بقوله قل ان الموت واما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله فو الله

ما فارقكم قاليا لكم القلا بالمد والفتح دشمني ودشمن داشتن قال اقيام قرينة الكلام
للوقت لا للاجل لانه يصح لا مقتضي وداع والدواعي مذكورة في علم البلاغة قوله
وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد
محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر
مما لا يعتد به قوله لنعلم الى حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل
اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتنان وتغيير المالوف زيادة تنبيه
وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة
الاهتمام لمدح او ذم او ترحم يعني به زيادة اعتبار وكانه ارادوا انه امتاز من
بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدا لم يبق في صورة الوصف
فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم غير قوله في معمول المستعمل البصر الخ قوله لان المقصود
المستعمل تعيين شيء الخ لا تعيين الهلال بالاشارة قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانگ
كردن وكلاهما مستقيم قال الهلال ماه نو يا سه شب وبعده قمر قوله ولئلا يتوهم
النصب الهلال برايت او ارى وذلك لان الاصل في المفردات الوقف قال
خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وقيل
جواب الشرط ولعله ارادوا انها للزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة السبع
لازمة لخروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح انما قال
ذلك لان فيه خلافا فقيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد في
مثل فاذا السبع بالباب وجملة بدلا يتعسف وقيل ظرف زمان خبر عما بعده
بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان

لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي
ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به
لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت نزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف
غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن
الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج قوله فيما لزم
يقال الزمته الشيء فالزمه اي فعل بلا رحمة قوله اي في تركيب الاظهار بحسب اللفظ
ان يقال اي في خبر وان لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضميره في موضعه
وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن ينساق منه الجزاء الى كونه واقعا
في التركيب في معنى غناء الضمير قوله وذلك في اربعة ابواب لا يقال ههنا قسم خامس الخ
وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر
بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا رعاية او لفظي فليس هو
مما يجب حذف الخبر والتزام غيره مسدّه قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا
عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشيء اي لولا وجوده
الازرآخوار منزلي نمودن قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة
غير ملتئمة من كلمتين كما تراه والبه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من
لو الامتناعية ولا النافية لم يحسن حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسره
كما هو شأن الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لا
لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب قوله وقال
الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل والاخفش فقواه قوله

منسوبا الى الفاعل الخ قال الشيخ الرضي قوله منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى
الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او
فعلية وان اسمية يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق
بست قال قدس سره في الحاشية لت السويق لتا بلّه مصباح قوله واخطب ما يكون
الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الخ يعني تقدير
الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان ساد المسد يجب ان يكون مصدرا او عبارة
عنه ثم لو رفع قائم على الخبر تجاز بهذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز
رفع الحال ان اردت سد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون
لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون
مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع
تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم ويؤيده
اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقدير ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا بعد
حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان
قائما يخرج حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيون
ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم
قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال عن ضمير الراجع
الى زيد وهو تتمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه آخر قوله
ثم حذف اذا مع شرطها لدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لما فيه معنى الشرط واقيما

هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره
في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا المكان ومن
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا
كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما علوا عنه
لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تارة معرفة
ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا
لما لزم الواو ولان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها
بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله و يخبر المبتدأ المقصود عمومه اتفاق
وذلك لان الاسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصيصه ببعض ما يقع عليه
فهو ظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح قوله وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم
حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع
الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله اي ضربي زيدا ضربه اي ما ضربي
اياه الا هذا الضرب المقيد قوله اي ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ
قوله لكونه بمعنى الفعل لتأيده اصلا عن تاكيده بكل واشباهه واسماع لو صيغه
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظ
قوله وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا
واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى مع
كان خبرا كذا ما هو بمعناه وقد ان المعطوف لا يقع ابدا خبرا ولا يجوز ان يقال
اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا استحق الرفع لفظا على

الى قاعدة بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة
التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة اي الضيعة كارو العارم
پيشه كردن صراح ان قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى
ولا الى رجل لانه ليس مقصودا على المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع صنعته
وذلك الرجل نكرة في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وصنعته على ان يكون صنعته
على ان يكون معطوفا على ضمير الخبر فيجوز رفعه بها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة امور حذف
المؤكد وجواز الرفع والنصب في صنعته كما في جئت انا وزيدا وعدم الاندراج
في القاعدة المذكورة لان صنعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول
فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المراد العطف على المبتدأ
نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع صنعته كما تقول زيد قائم وعمرو
وانما لم يقل كل رجل وصنعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر شيء محله بعد المعطوف و
ليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يحمل المعطوف ساد مساد الخبر
لانه من تتمة المبتدأ فيصل لهذا الخبر حيثيتان حسنه كونه خبرا عن زيد وحسنه كونه خبرا عن
صنعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال وصنعته ساد مسده ويكفي في النيابة
على نفس الخبر حسنه واحدة قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعينا للقسم
فان تعينه يدل على نفس الخبر نحو ايمن الله تعالى لافعلن كذا لا احدى حروف قوله
لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك في القسم السؤال نحو لعمرك افعل قوله اي خبر ان واخواتها
اشارة الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر تقديره مما نحن فيه قوله من المسند لتذكير الكلام
ويحتمل ان يكون الكلام خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل ومنها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم تحتمل

خبر ان واخواتها

هو
بما فشو بكونه بابا على حدة قوله اي اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما منها
من التقارب والتماثل كما بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه
الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها لما شابهت ولان اقتضاءه
للخبر على السواء فالاولى ان يعمل فيهما قوله بعد دخول احد هذه الحروف زاده
لفظ احد ليصدق التعريف على كل فرد فرد لو المعرف لو قلنا المعرف ان كل
مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول
احدها وان كان كلام في خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول
احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر
باب ان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وان لم يحمل
كلامه على توزيع بتقسيم ... كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف ولان
المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لما يراث اثرهما
لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيهما الى معاينهما فان
تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينقض التعريف قوله
بمثل لعل قوم او بخبر المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغاة
قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال زيد اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه
قوله ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق قوله الا في نحو
حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجه الشبه الخ
ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول بوضع الضمير الى المشبه بعيد قوله ويجب
ان يتقدم كما مر في قوله واما صلة ان فلي قال الا ان يكون ظرفا فاستشهد

مفرع والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا فيجوز ان يكون
من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدا في جواز التقديم
في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث
لا بد له يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشي كالقريب الحاكم للشخص يدخل حيث
لا يدخل غيره من الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف
في التقدير جار ومجرور قال خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل
ان لانها تشابهه في افادة المبالغة فان لا للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات
فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض
على النقيض قوله انما عدل عما في المفصل من تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان ظريف
في الاصل اسم جنس لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا في ما يمثل له
وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بل لا يوصف الا بالمنصوب واعترض
عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل
كما في توابع اسم ان قوله على ما سوالظاهر انما قال ذلك لجواز ان يقع صفة حملا على المحل
قوله لان الظرافة لا يتقيد بالظرف وكونه من الحال بدون سماحة قوله لكنه لا يلزم الكذب
وانما يلزم لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك الابلق هذا اسود ابيض والحاصل
نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت يجعل الخبر من هذا القبيل
ليس الا اذ امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها قلنا
امتناع الاقتصار على الاول كان في ذلك قوله لو لا ان النفي عليه لان النفي
يقتضي منفيا وما لم يكن ههنا قرينة خصوصية حمل على امر شامل اولا لا النفي رفع

خبر لا التي لنفي الجنس

الوجود وفيه ان النفي المستفاد منه لا رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف
او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل
والحق انه يحذف كثيرا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت قرينة معينة له فيجب
الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الصحيح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم
الى فيكون في لا من اسماء الافعال وزنته المصدر بان اسم الفعل لم يكن على شكل هذه الصيغة
ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل انضاعا في دهذا القول قوله واما بنو تميم
ذلك لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال او
من قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يستلزم كونهما عاملتين عملها وبهما اجرى حكمها
عليهما وذلك ان يقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قليلا او على
خلاف القياس قوله على مورد السماع فالواو هو الشعر قوله من صد قال قدس سره
في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من
اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها اي عن الحرب اي لا اعرض عنها قوله الا ان راجي للقائل ان
يقول سعب ان لا ليس لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براح مبتدا لا نقل يلزم
عدم تخصيص المبتدا النكرة ولا حاجة الاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لا نا نقول يجوز
ان يخصص بتقدم الخبر فان قلنا ان صدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى
ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر
سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان يصرف عن
الاستغراق بالقرينة فيقول لا رجل بل رجلان بهذا اذا لم ينتصب اسم اما اذا انتصب
او انفتح فانه في نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي

الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا لا تعمل عمل ليس لا شاذا او لا قياسا ولم يوجد في كلامهم
خبر لا منصوبا كثيرا فالاولى ان يقال لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع
ترك التكرار كالكتب والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها او مع الموقع
قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا
يبطل طرد التعريف بعلامات في مررت بمسلمات قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان
المشبه بشي يلحق به ويجري مجراه قوله يصح اطلاق صيغة المفعول عليه اي يصح اطلاق المفعول
بالمعنى اللغوي عليه كما يدل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول
ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لانه فاعل الفعل المذكور لكان مفعولا انما يفعل ذلك
الفعل او بغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون
عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر ح يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به
لا مفعولا حقيقة وان لم يكن الفعل مصدرا فيكون مفعولا للفعل الآخر وهكذا فيلزم التسلسل
وان قام على الفعل المذكور فقد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا
وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفاضل الهندي
مفعول بحسب الاصطلاح وجه تسمية فرق بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل ويتعلق
به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي يتقيد بها غيره من جنسه
ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انما اختار الشيخ الاول
ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف
في حواشي الرضي بان اطلاق الفعل والمصدر على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب
من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ

المنصوبات

باب المنصوبات

من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا ولا نعني بكونه مفعولا الا انه حاصل
بمصدر الفعل المذكور وقد اشير الى ما اشار اليه قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ قوله
بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل
الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا
فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه
وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول يتعلق به الفعل اولا
وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة الفاعل او
مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن ان يقع معموله اتفاق
ومن ههنا اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بواسطة
يظهر وجه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة
المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا يقال في اطلاق المفعول
الوضعي على الخمسة ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول
بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى كلمة في
وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قال اسم ما فعله فاعل حقيقة او
حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان
كان مثبتا او سواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا
شديدا قوله لان يكون من مترادفه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة
الآتية قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل لئلا يخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شي
فعله المتكلم ثم اعترض عليه بان لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال

ما فعله كان في قوة اسم فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به الخ عليه ان الفعل
لا يتناول القول بل تعاليه ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا فيها فعلم بالخ اي اوجه
بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه
الذي هو الضرب كما هو الظاهر يرد عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك
المضمون مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها بل
يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا
مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل يتناول القول
قطعا والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ
ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم
قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يرد ذلك لصح ايضا لانهم يجرون صفات
المدلولات المطابقية على دوالها كما في سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر
كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر الاسم الحدث الجاري على
الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه
على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول
المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا
وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا و
رايته الفا قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار
مذكورا وملحوظا وباعتبار كونه فعلا كما افاده بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا في
الفعل المذكور ليشمل حكما المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بما المراد ان معنى الفعل

مشتمل

مشتمل عليه الحاكم بورود اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلوسا وضربت شابا
اذا اكتفي به عن الضرب بل المراد ان يتحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب بتحقق
مدلول الاسم وانه ذكره من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخرج ح دخول المثالين
وخروج كرهت كراهته لان الكراهة التي هي مدلوله للفعل مغايرة للكراهة التي
هي متعلقها في التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا لا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان
كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب
بل من حيث انه علة له لا يقال الاتحاد لا يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه
الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق ومن توابعه فلا معنى
لاعتباره بدون اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت
ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا
فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفايدة دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز
كما في قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكليم
لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن فيه مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر الموقوف
بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد وان
كان للتنوع وجب ان يقال يدل فقوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله
ان دل على بعض انواعه وكلما سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء
كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفه نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا
او من لام العهد او من الصفة نحو ضربته ضربا او من المادة الدالة على الحرب نحو القهقرى
او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه نحو ضربت

اي الضرب ووقعت خبر مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه ولك ان تقول
انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدوما خير مقدم والضرب اي الضرب الذي يعني
ان يسال عنه بانه اي ضرب هو قوله ان دل على عدده اي وحدته او كثرته بعمومها
او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصفة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربت
او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت ضربتين او ضربا باسواط وهو مجاز
عن الضرب بعلاقة الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا
او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة او بدونه نحو رايته الفا اي الف رؤية ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف
اي رايته رؤية الفا قوله لانه دال الخ هكذا اصل والاظهر في العبارة ان يقال لانه
دال على الماهية الا بشرط الغير القابلة للعدد في نفسها بخلاف فردها تخصيصا كليا او نوعيا
فانه قابل لذلك ولهذا اجاز تثنيته وجمعها لارادة الفرد منها قوله او العدد لا
يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد مرارا ولم يقعد
في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا قال وقد يكون فيه للتقليل لانه
يحتمل كثيرا في نفسه قليلا بالاضافة الى ادنى ما كان مفرطا او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك قال بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه قوله
اي مغاير للفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها الضمير الراجع
الى مضمون عامله او غير عامله نحو عبد الله اضربه اي الضرب والجنبني الضرب الذي ضربته
ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو الجنبني ضربي فضربته ذاك قال
مثل قعدت جلوسا فلا نفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقيام والجلوس

للنائم

في
اما لانه

للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر او غير مصدر نبت محل منصوب بانبت
ضمنه لان معنى انبت جعله نبت وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل
وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل ليس من هذا الباب لانه مفعول به
قوله وسقيا لتقدير له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يكون
في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اي ضررا قليلا قال كقولك لمن قدم خير مقدم
وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء
قوله لم يحكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه قوله اي سماعي
موقوف فالمعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف
القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط
قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اي سمع حذفه وجوبا
سماعا وكذا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف
قال مثل سقيا الى كلها دعاء دايما بلام العرف الا الحمد لله
فانه قد يكون خبرا قال وجدعا دعاء عليه بالذل وقطع الحال قوله والحمد
بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظ او
كما في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجب الحذف الى ما قال الشيخ الرضي
الذي ارى ان هذه المصادر والتي لها افعال فاعلها او مفعولها
او بحرف الجر ولم يعتد بهما بان النوع وجب الحذف قياسا
قياسا او لم يبين لم يجب ولم يتعد بها حال النوع وذلك مثل سبحان الله
وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسبحانه اي بعد الله وحده

واما انتصابه في مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي
كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم **قال** منها لم تقول شيء كذا او كذا لان المواضع التي
في ما ذكرهما المصدر الذي يقصد به النوع نحو اي اقعودا والناس قيام وقد
شرب الصدر معاده نحو اقاعدا والناس قيام **قال** ما وقع مثبتا بعد نفي الى
المشروط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا كالمقصود من مثل هذا التكرير
اذ التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على دوام
فيناسبه وصيانه ان لم يناسبه استحقاقا لان المضارع قد يستعمل للدوام وان
لزيادة المبالغة نوعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك
قوله فانه لو ارتفع آخر ذلك لفوات الحصر الذي قصده ويوجب الحذف
وكذا الى ان اذا كان مثبتا لم يكن بعد نفي **قال** واحل قبل نقض النفي بالا ان
منه لكل من نفي ومعنى نفي **قال** على اسم مبتدا او منسوخ ابتداؤه بالعامل قال
الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان
زيد الا سيرا او ما وجدتك الا سيرا البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق
كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجدت لشرط ان يكون ناصب خبر عن ... لا يكون
اي المصدر خبرا عنه **قال** لا يكون خبرا عنه ملاقاة ويل اوصاله **قوله** لانه لو كان خبرا
الخ ان قلت هو ليس بمفعول لانه مرفوع قلنا المعمول قد يكون مرفوعا فان قلت
فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب
لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرنا بعضهم يسلم عن

النبيه لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام **قوله** اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة
لا تفيد هذا القيد الا بتكلف **قوله** نحو ما انت الا سيرا سيرا **قوله** واما جميع من
الضابطتين لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سيرا سيرا فيجب ان يقال
انا الحذف واجب **قال** الا سيرا البريد البريد يكفي **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا
وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي يفصل الذهن منه الى
غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها **قال** لا اثر مضمون جملة اي اشياء
نحو زيد يكتب فقراءة بعد او نحو ويشري طعاما فاما شبعا واما اكلا واما قاعا
مضمون جملة الخ نحو سر فيعجب صحا او نغشيم اغتساما لا الخ نحو كسوت سيرا قد
او سيرا بعدا لان السير البعيد والقعود ليس من آثار السير ولا من غاياته
قال متعددة بيان للواقع او احترازا اذا جوز المتعدد للتفصيل نحو اما
متا او تعدوا فداء او شد **قوله** مصدر يعني ما اتى المصدر المفهوم منها
قوله وباثره غرضا او غايته وانما سمي غاية الشيء اثرا لانها تحصل بعده كالاثر
الذي يكون بعد المؤثر **قوله** اي لا ما يشبه به امرا اي لا ما يشبه غايات
مشابه امر غاية الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال
ما ذكر لا يخرج عن الضابط اذ ذكر المفعول المطلق لئلا يقال مفعول قد حذفت
عادتهم على حذفه ولزوم مصدرية موضوعة على هذا الفرق قوله ما وقع
موضع مصدر وقع لا لان ما شبه به امر سلم عن المناقشة **قوله** نحو لزيد صوت صوت
حمار قال سيبويه يجوز الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه
كالاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية وكذلك

لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول قال الشيخ الرضي لا امنع عندي
ان يكون تاكيدا واذا اتى المصدر واتى بالوصف نحو له صوت حسن جاز فيه
الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف **قال** علاجا ليس في كثير من النسخ ولم يكن في
نسخة الشيخ ولذا قال لا بد من شرط آخر وهو ان يكون الاسم علاجا عرفا لازم ليدل على
الفعل المقدر اعني يخرج نحو له زهد زهد العلماء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له
في المعقولات وكثير المحسوسات غالبا انتهى الا كونه علاجا فانه الصالح **قال**
مشتمل على اسم الخ انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة اسما كانت على
الاسم يدل على نفس الفعل وباسمها انما على صاحبها يدل على ما لا بد للفعل منه اعني
الفاعل فان سيبويه هذه الدلالة يعني عماد التقدير وحسنه الشيخ الرضي ان يقال لم
يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم حيث بان المصدر عندهم لا يعمل
الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ولا يصح ذلك في مررت به فاذا له صوت
لا يقطع بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعا بوقوعه **قوله** واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار وقال الشيخ الرضي الاولى في مثله
الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست وصفاً
اذن كالفعل لخلوها عما لا بد للفعل منه وهذا جاز فيه النصب على الحال والمصدر
لكن لا يجب حذف العامل **قال** فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحال
على اضمار تاويله بالوصف كما سنذكره وجوز الجال الصحيح المستكن في له واجاز غير
سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل
صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ونحو التعريف بانه نعت صوت الحمار لانه مثلا

لا يوصف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
مثل الطويل واما على انه جامد مؤول بالمشتق اي منكرا فاذا عرف كان بدلا
او عطف بيان لا غير من صياح الحمار يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت
يعني بانگ کردن فلا حاجة الى ان يقول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال
المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان ما نحن فيه صوت من التصويت **قال** والاضراع
بانگ کردن مثل هو اسم استعمل استعمال المصدر **قال** ما وقع مضمون جملة الا وخبر
لو وقع على انه بمعنى كله وهذا اظهر معنى **قال** لا محتمل لها غيره اي لا احتمال لجملة
من المصادر غيره فيحتمل مصدرا مبهما وغيره مفعولا **قال** نحو له علي الف درهم لا خبر
وعلى متعلق به او على العكس وبكل وجه لفظي او معنوي ومن هذا القبيل قول
الله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه الصاد ان
زيدا القائم قسما بالله قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق ...
واللام **قوله** اي اعرف اعتراف قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما
بعدها عاملة لافادتها معنى الفعل **قال** وسمي هذه التسمية في المتاخرين **قوله**
لانه انما يوكد نفسه وذاته كما لو كرر ما قبله صريحا بنفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون
المؤكد اعني الفعل وفي مثلنا يؤكد مضمون الكلام الا تسمية **قال** ما وقع مضمون جملة لها
محتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون مفعول له محتمل غيره ~~نفسه الا ان المؤكد ههنا~~
مضمون نحو التقوى في زيد التقوى فان الرجوع يحتمل التقوى وغيره وهو مضمون
مفرد حقا **قوله** حق حق اذا ثبت نحو انه ان يكون زيد حقا الا ومعنى تحققه
ذلك على تعين فالمقصود اثبات كون على تعين ودفع كونه على شك فانه

احتمال بود

من محتملات الجملة كان الساطع والكذب محتملا تاما ويجوز صفة مصدر محذوف اى قولا حقا
كما قاله الشيخ الرضي رح اى جميع الامثلة الموردة للموكد لغيره اما صريح القول او ما في
معنى القول قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وكقولك افعله البتة اى قطعت
بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به مرة اخرى فيكون
قطعتان او اكثر بل هو قطع واحد لا تثنى فيها البتة وكذا قولهم افعله البتة اى
جزمت بان تفعله وقطعت قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها
في الاصل للعهد اى القطع المعلوم الذي لا تردد فيها فقول التقدير الاصلي فيمثل
بهذا المصدر ان يحمل الجملة المتقدمة مفعولا به لانه للتلبث بيانا للنوع قال قولنا الناصب
مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة قال ويسمى هذه القسم المتأخرون
ويحمل انه ذهب المص وزيف بقولات حسن التقابل لان اللام في تاكيد النفعه للصلة
لا للاجل اللهم الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل للاجل كما قوله من سرح وعلى هذا فمعنى
الى اجله البتة لا ابين التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله حذف الفعل الخ كل ذلك
لتنوع المجيب بالسرعة من التلبية فيتنوع لاستماع المامور به حتى يمتثل قوله ويجوز قيل اصله
لبا وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفها ياء كلدى ولديه وليس بتثنية لبقاء يائه مضافا
الى المظهر قوله المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به وكذلك
ان تقول لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل
من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكر اى الاسم لكن ان تقول لا حاجة اليه لانه يذكر
صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكره وفيه مناقشة لانها اسماء الاعلام
مثلا من يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية

بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه
بها نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال
المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولك ان تخرج
السلبية طالانفعال فينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو وبان الشيء
اليها اسنادا والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو
فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد وعمرو فليس عمرو
مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع
قوله ولا يقولون في مررت بزيد انه للافعال لا يصح الاراده لانه مفعول به لا بالقول
لا نسلم انه مفعول به مطلق في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا
في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان المفعول المطلق عين ما وقع ما مل
قوله لخرج به مثل زيد في ضرب زيد لانه لو حرره بذلك القيد لكن في ضرب اراده مامل قوله
قوله فلا يرد المورد في نظرا الى مفعول به فكرمه قوله ويقدم المفعول به وكذا
سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة الاصل الواو فانها في الاصل للعطف
وموضعها اثناء الكلام قوله واما وجوبا فنحو نصحى وكذا فيما اذا كان معمولا
لعامل العامل الذي في حرف الخ ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
قوله كقوله في حرف ان وكو وقوع فعل مو كدا بالنون لان نعدية وليس في ظاهره الا
على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل بنون يكون بمعنى قسما فهو في الطاء قوله
تخصيص بالذكر اي ذكر الجمهور ذكر العدد ولا يقتضي الحصر قوله بوجوب الحذف
في باب الاغراء الى اشارة قدس سره في الحاشية لا بعرف الامور الاربعة بامثلتها

حيث قال اهلك اهلك اى الزم وكقولهم اهله المحمد ونحو انا في زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت
بزيد المسكين قال نحو امرأ ونفسه الواو اما للعطف ومعناه الحث على القوافي
نفسه واما بمعنى مع ومعناها فقررته ولك انه قوله واقصد واحذر الكلمة اى مثله
فلا النوبة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم حي علا ملهي عنه بل سواها بوجهه
انتهى الدمن الخ نحو اقصد واو ايت او ما شئت هذا المثل ولست هذه صابطا لوجوب
الحذف لجواز ذكر الفعل فيها واما نحو اذا تركت الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك
خيرا لك اى حسبك ما فعلت من هذا الامر وات خيرا لك وراءك او سع لك
او تخ واقصد مكانا او سع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انتهوا امرا قاصدا
اى وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله يجوز ذكر فعلها او الوقت ذلك فالقول
بوجوب الحذف في الآية الكريمة غرط دعاء التوحيد علاء العلامة التفتازاني قدس سره
من الناس لما من حيث انها في الاستعمال واحد بالعكس الى طلب معين
ومن هذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظ ان مثل هذه الكلمة لا يستدعي
وجوب حذف امر قوله وسهلا عطف سهلا على المثال قوله او اهلا اجابت اى
كما جاز ان تكون صفة لكان جار ان يكون المراد مثل السهل مع معادلا الا جانب
الاجنبي فكأنك قلت اتيت اهلك واقاربك قوله وطئت الوطي كون من
قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
قوله بوجه اونقله عنه انه لحرج نحو يا والله على نداء لكن مجاز تشبيه لعا
بمن له صلوح النداء ولا يكون ان القول بانه غير صالح للنداء بعد مع ان القول
بالسببية غير مناسب ما لا وجه ان تعالى ان المراد بكونه مطلوب الاقبال

كونه مسؤول الاجابة قوله مثل يا سماء ويا جبال الخ لك ان تقول ان النداء فيهما لا
من باب التخييل لتشبيهما بمن له صلوح النداء قوله منزلا من له صلاحية النداء لسرعة
امتثال الامر قوله جاز للمندوب ايضا كما قال بعضهم الجهو والكولي والمدبرة وقولهم
في المراثي لا تبعد اى لا تهلك كانهم من تظلمهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا
لا تبعد اى لا تعدب ولا تهلكت قوله فالاولى ادخاله مع انه فيه ضم نشر قال حاب دعوا
الا انشائي لان الجملة الندائية الانشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان
الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها الانشائية بلفظ الماضي قوله واحترز به عن نحو
اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله
بل اخبارا عن طلب اقباله قوله وللمنادى بان يكون حالا عن ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل
المقدر وهو نصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد
ونحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء لسد مسد الفعل
فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا
فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وابو علي الى رد بان الهمزة من ادوات النداء
واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان الضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه
لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء
لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني
بانه قد يستتر كواف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد تعرض للجملة الاستعمال كلاما
كالجملة القسمية والشرطية قال ويبنى على ما يرفع به اى بالضم ورقة لا بالامكان
العام للانفعال فينتقض التعريف بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان

ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لعلمها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد وموقوفه ومستغاث بخلاف محال النصب فانها ثمانية او لعلمها بحسب التحقق والاستعمال وفيه حذف قوله ولطلب الاختصار او بالقياس الى ما علم تعين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضم لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص المبنى قبل النداء مثل يا هذا او يا هؤلاء او يا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعنى انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعنى ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد المفرد الكامل منه فخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف فبتلك الارادة فقيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضى ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجئ بعده ما هو من تمامه وذلك الاثنة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمروا اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كما ان اربعة عشر الا انه لم يركب والحق قيد المعطوف بما ذكرنا اذ لو لم يكن كذلك لم يكن

اختصار بور

شبها للمضاف لجواز جعل مفردا معرفه لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما النعت فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وشرط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعل مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي حذف يفوت الاختصار الذي هو المقصود في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريف في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء او لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما عرض الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظ ليتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرهما النحوي حتى الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك الى اخره ان قلت المشابه للشئ لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف في

ك

قطعا

وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشئ كذلك الشئ ولو بواسطة ولو قيل ان المشابهة ههنا بمعناه فالمقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعل كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كالكاف الاسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قال ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثنى وجمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظ يا قائمة مقام اللام قال ويخفض بلام الاستغاثة قوله وهي لام التخصيص معدية لا دعو المقدر لضعفه بالاضمار قوله دلالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لا بدا ان يكون لام معنى به وذلك لانه المعنى يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك كما لم يقع ملك الدلالة جاز النداء مع احد الثلثة لئلا يلتبس المستغاث له اللام في المستغاث ليس متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق قوله لان علة بنائه لا ان مثل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف لا يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو كونه خارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى مع ابعده وكذا الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت العلة للام لقربها كما في تنازع العاملين قوله واجب بان الى او بان نحو قوله مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة ويجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخليل لان اللام بدل عن الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو او ياء او الف قال يا طالعا جبلا ان فيه انه لم يعتبر

اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن يبقى شئ وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوف نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يسمع قصد تعريفه قوله وهذا التوقيت لنصب رجلا اي يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجل غير معين لا حال كون رجلا الغير معين قوله مثل يا حسن وجهه ظريفا حال عن حسن وفي الحاشية وانما قيد به بقوله ظريفا لكون يصادفي كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسن وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريفه بحيث وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا يعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه نكرة وصف الشئ الموصوف بعد وصف بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء قال وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جئ به للتوسط اعتمادا على ما سنذكره قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف يأتي حكمها قوله تابعة للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما في اعجبني ضرب زيد وعمروا قوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به بهذا القيد يستفاد منه الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث باللام للتعليل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى فهم من قوله ويبنى على ما يرفع فلا حاجة الى التقييد قوله او مشبها بالمضاف الظ انه لا حاجة في اخراجه المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لا ليس بمضاف فنوع اخراجه عنه يحتاج الى

النفي بحس

ونوابع المنادى

نجل كما اشير اليه قوله فانهما لا النعت منهما الى فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل الشبه بالاضافة اذ الكل مناد قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هولاء العشرون رجلا قوله اى المعنوى صرح فى شرح المفصل به قوله لان التاكيد اللفظى الخ وذلك لان التابع عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول قوله كيا زيد زيد بنوع التاكيد وصح جعل ابى على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما لا يفيدان ما لا يفيده الاول واذا وصف التابع قال ابو عمرو بضم الثانى على انه تاكيد لفظى موصوف او بدل منه بما حصل لزم الوصفية كى قوله ينصب بالناصبة ناصبة كاذبة و لا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه فى مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوى فى جميع الاحكام قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضى الى انه بدل لحكمه حكم البدل عنده قال والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه نحو والمعطوف المعرف باللام مع انه اخص ليشير الى مانع الاستقلال فهو امتناع دخول يا عليه ولنخرج عنه يا محمد والله لتعيين الرفع قال يرفع ولا يبنى الصفة كالرجل ظريف لان النعت متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع فى كون اثر كل عارضيا مطردا ولم يظهر اثر هذه الشبه فى المنادى لمكان البناء قوله الظا والمقدر مثل يا فتى ويا هولاء فان ضمهما تقديرى منوع كما الى الشيخ الرضى والاظهر ان يقال ان هولاء ضما محليا لانه مفرد امر فيه موجبا لو وقع موقعه لضم كان له ضما محليا لان مضا فالو وقع موقعه لكان منصوبا قوله فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعنى ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله

نخار مع تجويز النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف بحرف الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعلهم فوعا نسها على الاستقلال ان قلت ينبغى ان يختار الرفع اذ الكلم المتبوع غير المضموم تعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما قال ان كان كالحسن قال الشيخ الرضى كلام المبرد لا يدل على ما نسبه اليه لانه قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لها فيه ولا تفيدان التوصيف بل تنجح قوله بها الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنها وان كان اللام الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن تفيد التوصيف فلبس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يحوز ان يريد بقوله كالحسن ما يشبهه ويجوز علما ذا اللام قلنا كلامه فى شرحه يابى عنه او فسره بما فسره به الشارح فقد يسر شرحه قوله اى كاسم الحسن جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال فى صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان فى الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يجوز ان يقال فى محمد و على المحمد والعلى وكذا ان كان اسما معنى له معنى حسن يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء فى جواز نزع الجنس عن الاسم اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد خصه مختصة من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون فيها اللام او اضافة ليفيد الاختصاص فهو العلم

الغالب والاتفاق فى هذا القسم يتصور له معنى جنسى ثابت عرفت بثبوته للمعنى العلمى ومنها ما لا تصور له ذلك لكن لم يثبت كما فى اعلام الاسبوع من الثلاثاء والاربعاء والخميس فانها لم يثبت لمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمى كالمشترى للكوكب فانا لا نذرى ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير لا الاطلاق كما هو الغالب فان الغالب فى الاعلام اللازمة لامها ان يكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل النجم كلهم نظر الى ان الثريا فى نفسه غائب وجوز الشيخ الرضى كلهم نظرا الى الخطاب العارض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله اى حال كونهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف قوله اى العلم المنادى المبنى على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلهما علما قوله فخففوه بالفتح وبحذف الالف خطا اى وانه وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات فى غير النداء بحذف تنوينه والالف فى ابن خطا قوله التى هى حركة الاصلية قوله اى سهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الاصل قال ولذا نودى المعرف باللام الخ فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال فى الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد كان بان اللام فيهما جبر نقص التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيحسن ان يقول المعرف باللام قوله اى اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبدؤها اعنى الارادة قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها وكذلك ايضا فيصح الاستلزام ان يريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذى وسط فيه اى او هذا او ايهذا كما قيل يكل فرعون موسى

كل

صلتها

ان المراد لكل ظالم عادل قوله بتوسيط اى هى موصوفة قال الاخفش هى موصولة حذف صدر صلتها وجعل المبسر التصيف للمنادى وقوعه نكرة وقوعها موصولة ونادرة وجوها موصوفة واعلم يعرف مع ابهامه بالمعرف لانها اذا حذف صدر صلتها يبنى على الضم قوله مع ها التنبيه المشارك لحرف النداء فى التنبيه لان النداء انما هو لا يحرك ما والتنبيه عا فات بعد حرف النداء قوله بتوسيط هذا ليس نصا فى الصرف فانه قد يقصد نداؤه بخلاف اى فانه نص فيها ولذلك قد تعتبر على هذا ويولى تابعه كما يونح تابع نابو فيقال يا هذا الرجل وعند لعله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف اسم هذا الابدى اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا نوقح ما بعد بل يوقح تابع ما مر فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها بذى اللام قوله بتوسيط الامرين معا الشرط لو يلك الامور ان يصح النداء على ما قصد ادسان ذلك ان النداء لا يصح ان على ما هو معلوم الماهية والحال بانه الا اذا قصد التحقير فان كان المنادى ان لا يكون الواسطة معينا وان لو قصد الذهن عنده ثم الا يعيب ان يكون وكذا المبهم حالنا فما رفع الابهام بحسب الوضع يشير الى حاجة الى التعيين ثم الا ضرب ان يكون وكذا المبهم منهما يكون طالبا للمعرف باللام فيصح النداء عليه فلذلك وسط بادة الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام او موجه اسم الاشارة بانه باى اذا قطعت عن الاضافة وابدل بما اضيف اليه التنبيه كما عرفت فلا ضمير بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل عن اضيف اليه التنوين فانها يعتبر ما اضيف اليه وحج برفع ابهامها بالمعرف باللام

عطفه
صح

نداءه
صح

اذا اريد بعض ما اشير اليه ونداءه

او لوصفه باسم الاشارة الذي جرى ابهامه المعرف باللام اما وصف او لا لانهم انما
فرّوا من التدرج في التعلق وتكرار المبهم الذي يورث زيادة ولموق قال لان المقصود
بالنداء تحت الواقع بالتحت اللفظ فاراد كذا لدلالة على معنى في المتبوع قوله لانها توابع منادى
معرب الرفع بعد المنادى هي ما يقال من ان تابع المعرب لذكوره الوصفان نحو
ان زيدا قام وعمرو بالرفع والنصب قد يدفع ايضا بالمنوي في معرب الموحد فلا
ينقض الحكم بالمثال المذكور لان عمروا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان
زيدا باعتبار بعد واعرابه معربان لا معرب واحد وقد ان للمعرب باللام ايضا
اعرابين اما الرفع فلفظا واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل قال
يا الله اختص بهذا اللفظ باشياء ولما اختص مسماه بشي ان بأشياء منها قطع همزه
في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره وحذف حرف النداء وتعويض
الميم وتعرف الشابن كان باسم نحو اللهم وقد شذ في آخره نحو اللهم ما ولا يوصف
اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا فومان
اي كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات ومحمول عنده على
نداء مستأنف قوله وعوضت اللام هنا لكذا لانه سبها الا قليلا كقوله
لك مع يا اعاذ الاله ان يكون كمطيه قوله فلا يقال في الفصيح الكلام
لانه وقد قال في غيره كقوله ببعض لا الكن ربهم الكي الكبير قال حاضري
حضرها قوله من اجلك اي واتت نحو بالوصل على قوله في قولهم فيا ايها
ايا ايها ان تعفا في شرا وفي رواية ان تكسبا شرا قال وذلك خطاب لمن
يصلح له بهذا الخطاب قوله اي في تركيب او في وقت ذكر المنادي مضافا ثم

كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما الاول مفرد صورة لفظا واما الثاني
مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما عدي فجاله مجهول كنحس الكل قوله اما النصب الاول
قيل نصب الشارح ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى
المضاف تغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول
فاذا كان الاول لتعظيمه كان الثاني بدلا وان كان مراد اكان الثاني عطف بيان قوله وثم الثاني
تاكيد لفظي وانما جئ بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستكره بقاء الثاني
بلا مضاف اليه ولا تنوين عوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما لشدة
لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى
انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وكانه
قال ولا اللهم ابداد واما مع الحرف الجر لا يدخل الا في الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه
والخليل قوله او مضاف الى علي المحذوف لئلا يلزم العدم والتاخر والفصل قوله
لانه تمتع بالاضافة واما مضاف كما هو مذهب سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في
الا غلب كلمة حكم الاول وحركته حركة اعتبارية كانت او بنائية فكان الاول محروما
التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالكوفي
كما هو مذهب المبرد والسرابي قوله انتم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك
هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا الحاج الى من ينصرك وتيم بارك وقال
الازهري هو شتم لكشتم فوقه اي لست من رشيده قوله الكنفار بالكسرة فتح الباد
وهو الاصل كما هو المشهور قوله وسكونها وهو الاكثر قوله الكنفار بالكسرة وقد يضم
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة والى الباد للعلم المذكور ومنه القراءة الشاذة

قيل
رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا روما لخفت ولامتداد الصوت ورفع المنادى للندا اول
هذه لغة طي فانهم يدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفني بقا وفنا
وفي جارية وناصية جاراة وناصاة قوله وقد جاء الى قال الشيخ الرضي اما فتح ياء الاصل
يا عنا فلعل شاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع يائين قوله ويكون للمنادي يعني ان الياء
في قوله وبالهاء للملابسة والظرف معطوف على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما
حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا قال
وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاماه فبالهاء لبيان الالف واذا وقفت
على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان
ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي
باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف
وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان
في انهما تزادان في اواخر الاسم ولما كانت التاء بدلا عن الياء عن تجفّفه للتانيث
طولب الياء لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن زايد بخلاف بنت لان تاءها
عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث المذكر اجيب بان التاء
في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مظنتان للتفخيم وبان التاء في يا امت
للمحل على امت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة
الياء يعني ان الكسر حركة مناسبة للحرف المبدل منه فكون البدل مناسبة من المبدل منه
قوله وقد جاز الضم وعليه قرى يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد الموقوفة
لانه اسم في قوة تاء التانيث كونه قال وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف

وبالالف قوله فانه غير جائز وقد جمع الفرزدق بينهما في قوله هما نفثا في فمي من فمويهما
قوله اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام سد القيد يتبادر الى
الذهن ويؤيده مقابله الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة
لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود
مع ندرة الالتباس لان الانسان في حالة نداءه اكثر ما ينبه لا يسمعه في غير حالة النداء
قال اي الضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعلا فعل الترخيم للمفهوم
من الكلام لا فعل الجواز لان صفة الرحم والضرورة الاضطرار صفة الترخيم المرخم
فلم يتحدا فاعلهما وحذف اللام مشروطة باتحاد الفاعل واحتمل على عدم الاشتراط
كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب الجمهور ولك ان ترفع ضرورة
على الخبر اي الترخيم في غيره اي ضرورة كقوله شعر وبارمية اذ مي تساعفنا
الاصل اذ مية قوله وهو حذف الاظهر ان يحذم لو يعرف الترخيم على حكمه لكن
قدمه لانه للعصر قوله اي ترخيم المنادى والرحمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى يقال
كلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف قوله اي اخر المنادى في نحو حذف
ياء غلامي لانه ليس اخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله وحمل حذف الكلمة
الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها قوله اي المجرد التخفيف فخرج نحو قاض
لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف لامه للزوم احد الامرين اما تعذر
الاعراب اذا اسكن الاخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك
ثقيل وقيل في اجراء ان الترخيم حذف في التركيب والحرف في يد حالة الافراد قوله
لا لعلة اولى من قال انه حذف في الاخر لا لعلة او على سبيل الاعتباط والاولى هذا المعنى

والانغباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الرخيم مطلقا
لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كان الرخيم لا يوجد في
غير الاسم قوله او شرط الرخيم اذا كان واقعا في المنادى لكن ان رجع الضمير الى قوله ترخيم
المنادى قال ان لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر وافتح في
شبه المضاف او يستفيد منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه قوله او حكما قيل
اكتفى بذكر المضاف عن المشبه به اذ هما يتحدان حكما قوله لانه ليس كجزء اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء المضاف
زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه
قوله ولا من الشاذ خلافا للكوفيين كقوله حذوا حذركم يا آل عكرم اي آل عكرمة قوله
لانه ليس اخر ابوابه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب
الاضافي يراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل منهما بحسب اعرابه قوله فاستعمل الرخيم
فيهما بعد رعاية اللفظ والمعنى قال ولا جله بعض العرب رخم الحلاحل فغيرها نحو
يا ابا تط قوله ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم الذي في علم الموجب انما قيد
لجواز النقص فيما ليس في حكم الموجب نحو يا ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ
لا يعبأ به قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا قال
واما تاء التانيث فقد كثر الترخيم منه ولهذا اعوبل اي غير المرخم منه في بعض المواضع
مقابلة المرخم اعني في الياء واذا وقف على ذلك المرخم الحق آخره هاء السكت
فقال في يا طلح يا طلحه وذلك لانهم لحقون هاء السكت آخر ما ليس حركته حركة اعرابية
ولا مشبهة بها وقليلا ما لوقف على السكون وقد يغني عن الهاء في الشعر الالف الاطلاقي

نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا قال زيادتان قبل الابد وان يكون المعنى نحو عقنقب
قال في حكم الواحد صفة لزيادتان وهو قيد فلان في السعادة قوله في انهما زيدتا معا
وان كان لكل واحدة لمعنى يغاير معنى الاخر كزيادتي مسلمان ومسلمان علمين وبابان
الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كاسم وزيادة جمع المذكر السالم نحو مسلمين
ومسلمون علمين وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان
وخراسان وياء النسبة وشبهها نحو كوفي وبصري والف التانيث وهمزة الالحاق
مع الالف التي قبلها قوله اذ الكلمة اخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي بل قيد
بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة
فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء
وافتراقهما في بصري ومختار قوله وهو اعم اما عم لان يرخيم مثل منصور ومري كذلك
الحرف الاخير والمدة السابقة قوله في حكم الصحيح الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه
يوافقه ما قيل من ان مثل جحو وظبي يلحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه
قوله او واوا او ياء ساكنة احتراز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب
ومشريف على وزن مدحرج اي مقطوع شرايفه وهو ورق الزرع اذا طال وكبر
حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلهما من جنسها فخرج نحو سنور وعليبي
ثبت متعلق بالنفي فانه لا يحذف منه الا خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا
قوله لانه نحو ثبون لم يحذف زيادتا نون جمع اس لانهما غير تاء الوحدة
فكانه ليس جمع المذكر السالم كمفرد قوله اما في الاول الخ لما كانت علة الحذف في
القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل فلم يقل يحذف

التثنية بر
دتام

قوله

نحو قاضي ما قبل آخره مدة قوله ويطلق على النقد قال قدس سره في الحاشية النقد
صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعى از گوسفند كوتاه دست وپاى
وزشت روى نقدة يكى يقال له كنك قوله وفي خمسة عشر قالوا ادارهما اثنا عشر
واثنتا عشر واثني عشر واثنتي عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بدل
النون في اثنان قال المص وفي نظر وجهان الخ اسم برأسه قوله يا خمسة وفي نحو
تقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه لهاء
قال نحو واحد اي فالمحذوف حرف واحد اتى منهما بالجملة الاسمية بعد بعرفة
الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا فلك الاستمرار تحدوني وهو مستفاد من
المضارع لا من الاسمية فلنا هذا اذا انظر الى امر لفظ الحذف اما اذا نظر الى نفس
الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الاول كما هو المتبادر والى من اتى
المضارع للماضي الواقع جزاء في النسخ السابق فعدل المضارع والفاء لجزاء لا
تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت انما قيل الا يجعلون المحذوف
في حكم الثابت اذ الكل الحذف لعلة موجبة وليس هنا علة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف
فيه كالمحذوف في يد ودم حيث ان المحذوف فيهما لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف
للعلة الموجبة قوله فينبغي الحرف الذي في الا في مواضع منها اسم زال الرخيم ما يوجب حذف
حرف ليس منه فقال في اعلون وقاضون يا اعلى ويا قاضي ومنها اسم بقي احد المحذوف
منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبل الحذف نحو اسحار
بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الاخر وعدم الكسر ايضا وان لم يكن
اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو مارد وان لم يلزم ساكنان

الحذف م

فالنحاة يسمون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرده الى اصله حركة وهو الكسر قال
فقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية
المأولة بالفعلية كانه قيل يحل المنادى تابت بجميع اجزائه او المحذوف تابت
فقال قال يا حار ويا كرو ويا ثمو مثل ثبلت امثلة لان التحريك الاستقلالي الا قبل
اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما قوله وهي يا كروان قال قدس سره في الحاشية
كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له
الحبارى وآنرا شواط گويند گوى نزدى كه اوين جماعة كروان بالكسر ايضا
جماعة على غير القياس قوله فلام قلبت ياء لانه لم يات في كلام العرب
اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا ويقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التقاضي
والادلي في حكم المتمكن لعروض بنائه قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه
من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما
لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن هنا يظهر
وجه اعراب المتفجع عليه بيا ووا المتفجع لو افاد غير طاهر لانه ليس بمنادى
عنده ولا منفعل لا منه ولا منصوب بفعل المتفجع لانه يتعدى بحرف الخ الا
ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخص ويلزم في ثبوت موضع
خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا قوله يعني يا لما كان
يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير
اشعار بان يا اصل في هذا الباب قال المتفجع عليه التفجع دردمند شدن

باب المندوب

لتضمين

صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمود عليه او
معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجوداً قال بيا او وا والباء للالصاق صفة
للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة قوله ممتازا به اشارة الى ان الباء متعلق بالاختصاص
لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء على المقصور عليه جائز ودخوله على المقصور قوله
وجاز لك وجاز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا فان الا نذر لا يجب مع يا الا للتلبس
بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان ولت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا
مع يا ايضا وان لم يجب الالحاق معها قوله اي اخر المندوب وقد يلحق في اخر المندوب
قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف
ويعدد الاعراب نحو واضرب الرجلاه للمسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات
البنائية الا عند اللبس والمص يتبعها مدة من جنسها ولا يعتبر حركة البناء للزومها قال
سيبويه تقول في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى
ان يقال في غلامي لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قال وا غلامكيه لانه لم يكن المندوب
مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى
هذا لم يمثل بقولك وا غلامهوه قال وا غلامكموه وقال الشيخ الرضي اذا المندوب
ان كان ساكنا قبلك الالف اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف
للساكنين وتزاد الالف واما المدة فان الفا فاحذفها لالف الندبة نحو وا غلاماه
خلافا للمص فانه يقول استغني بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت
الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي لسكون الياء
فسيبويه تقول يا غلاماه لان اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم يكن

مهوه

للواو والياء اصل في الحركة فان كان قبلهما فتحة فانك تكتفي بما فيهما من المد نحو وا غلا
ووا انقطاع غلامهي ووا وضربوا ويا اضربي اذا سمي بهما وان لم تكونا مدتين حذفت الف
الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع
بالمثنى نحو وا غلامكموه ووا انقطاع غلامهي والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في
الجمع للاستثقال ردتا لمد الندبة واما الف المد فلا تسلم واوا او ياء للبس واما الساكن
غير هذه الاشياء فيفتح وتلحقه الف نحو وا منذاه المسمى بمن قوله لبيانها ولكيلا الالف
لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما يتبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف
وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قال
الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها
ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان او غير علم نحو وا من قلع
باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله وا رجلاه مسمياه فشاذ قوله لان اتصاله
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف
بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر
قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة
قوله لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس
كذلك فقد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان وقوع اللبس انما يستغنى عنه اذا
كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة والاسم المعرفة
المعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف ووقوف التعريف لا يحذف كما
تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع

في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى الى مخاطبا
منافرة ظاهرة فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره
وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان
يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المص لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف
منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في اوله قال نحو يوسف
عبري وقيل عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لانصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع
بانه يجوز ان يكون محدولا عن يوسف بكسر السين قوله ولعطا اي اذا وصف نزل الام
فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم
وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي معرفة عطف على قوله
لعطا اي قوله اي صر صبحا او ادخل في الصباح قوله قالته امراة امرئ القيس حين
احدثت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المهموم قوله قاله
شخص صار مثلا للحرص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله وفي اطرق كرى
الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افگندن وسر فرو كردن قوله هي ربيه يوا
سمعها تلبد بالارض فلقي عليه ثوب فصاد وصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من
هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام لج قبل معناه الفاد كر الحباري تكون طويل
العنق فيراد احصر عنقك للصيد فان اطول عنقك اعيانا وهي النعل قد
اضطربت قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى وزين
لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا او المعنى فهم
لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل عن السبيل اي فصدهم عن السجود

الشيطان

ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم
ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا قوله اي مفعول اي به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص الاسم
في قوله كل اسم بالمفعول به واللام تكن التعريف بانما تصدق على لوم الجميع لوم
صمت فيه وعلى الثاني لا تخصص ولا باس في التعميم مع عدالحدود وبالتمام مع نضع
الاربعة لانه يجب بعض افراده منها قوله اي اضمر عامله اضمارا على شرط يعني ان على بنائيه
ولك ان تقول يعني ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا او واقعا على شرط مثل
وقوع البناء على المبني عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى
اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا
الباب لان الجملة الثانية لم يات بها لمجرد التفسير بل اتي بها للتبيين الجملة الاولى
قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته
كاتبا قال كل اسم اقحم لفظ كل لبيان الماهية قال بعده فعل مبتدا او فاعل
الظرف قوله وزيدا انت ضاربه لانه شبه الفعل مما يعتمد عليه فاعل الاسم
المحدود نحو زيد مبتدا ضاربها وازيدا ضاربه العمرو ان او بعده كالمثال
المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدا وضاربه خبرا له
قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظ او ولكل الامرين على
سبيل التنازع قال عنه متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ او لان الاشتغال
بمعنى الاعراض او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالزام الضمير وتعلقه
بالضمير لا يكون الضمير منه تتمة لوجه ما وتصور ذلك لوجوه منها ان يكون المتعلق

مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل او شبهه نحو زيدا ضرب علامه
او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا او غلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا
لعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا القيت عمرا
والذي يضربه او رجلا يضربه قال لو سلط التسليط بركما شتغل بضميره قال
او مناسبة ليس في اكثر النسخ بل لم يسع شي من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة
الاخيرة ويمكن ان معنى تسلط تسليط بعينه او بملازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق
قوله والقيد الواقع عن العمل الى قوله نحو وفرح الفاء ... بعده فعل وشبه فعل لا
يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون ... شبه او مصدرا او ما له
صدر الكلام كان واخواتها ... او حروف النافية وغير
لم ولن او بان يكون صلة او صفة او ... او واقعا بعد الا او موكدا بنون
التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظننه منطلقا او معطوفا او واقعا
بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غيره واقعة موقعها
فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما بكل شي
فحدث بنعمة ربك فجعل ما في خبر الجزاء شرطا وصار جزء الجزاء او حيثها ان يدخل
على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما يستفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا
بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه خرج عنه اذ ليس بحرد الاشتغال بالضمير
بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل هنا والمعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع
على زيد لا بالحال فيه والمعنى غير مانع عن العمل صورة لا يقال انما يقول يدخل فيه مثل كل
شي فعلوه في الزبر لا انه لا لان بعد صحة المعنى في التسليط يكون قيد التسليط

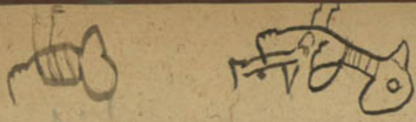
ضروريا ولم يكن هذا القيد وسابقه واحدا كما قال الشيخ الرضي قوله بالترادف فيه
مسامحة لان الترادف انما يكون في المفردات قوله او باللزوم ولو بواسطة كما اذا
توالت اسماء منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست
اهنت واخاه ... قوله ولا تصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم وجوز الشيخ الرضي ... القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلق فتقول
في زيدا ضربت غلامه ان ... ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل لفظ
تفسيرا للفعل المقدر وبقول ... تفسير المتعلق المقدر وكذا اجوز تقدير المجاورة
مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا في ما عدا الصورة الاولى تقدير
فعل الملابسة قال وينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم
لا يخفى ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان يجد ما بعد الاسم المجرور ناصبا بتكلف
بان لا يقال انها ساده مسد افعال صالحة لان تنصبها وقع موقعها اعني جاورت
واهنت ولابست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب
لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما
بدلا من الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل
منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقديم التابع
على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة قوله في مظان الاضمار قال قدس سره في بعض النسخ
او في مواقع لطيفة بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن
منه في الواقع قال وكسار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف تقدير العامل تقدير
عامل قال بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل مضمر

الى وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع ارادوا بترجيحه تقويت جانب النصب
سواء كان مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة
المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولا يفيد القرينة المطلقة تستدعي و
جوب الرفع لا اختياره نعم لو جعل ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار
الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد قوله بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل
ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة طلبا انه
كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من صرف للمسند والمسند اليه وفيه انه
يلزم في خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي تليها قال
كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط
على ما ذكروه اما واذا للمفاجاة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر اشارة
الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي
بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية او اما زيد فقد اكرمته في جواب
ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوي جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكوران
قوله كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام
مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسلط على الاسم قوله قال الرفع بعد ... الى
الجملة الطلبية فلا يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف
الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة من الحذف
لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد لو بلزوم الاسمية او المراد لزوم الحكم في هذا
الموضع لورود النصب هنا قوله بسبب عطف جملة ولو بلكس وبل قال على جملة فعلية

حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند اهملها فان اسم الفاعل في حكمه واستثنى بعضهم الجملة الفعلية التعجبية نحو احسن بزيد وعمرا ونصر بكون اشتباه بالفعل
فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لا حقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية
في المثال المعروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله
ولا تقدر معمولاتها في عدم تقدير معمول ما لا تحت قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام
اذا كان سواء الاسم المحدود واما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه حكم
هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او
مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره قوله فلا يمكن فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ
به والشرط في ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل
زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا
قبح هل زيد خرج قال واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش جاء فالكوفيين
فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذا في وقوع الجملتين بعدها وحدها فالمبرد فانه ذهب الى ان
حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن
افادتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطع الحصول وحيث دون حيثما فان
حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعي لجواز تقدير فعل رافع كما
في اذا زيد يفعله او افعل زيد يفعل ويمكن ان يقال الاولى لحما هو المغير للمفسر وفيه
فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر اما في ملفوظ الحرف
للفرق بين فتح اللبس وتوهم فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه
واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما لا يخفى وذلك لان اللفظ اذا دار

قال

بين كونه خبرا او صفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله وشيء حلا في المعنى
قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا او كونه صفة لان المراد
بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه مساول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق و
جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق بالقدر وفيه ان ما لا يتم ساول الشيء للمعدوم حالا انه
يخص لاختصاصه بالموجود لا بالمخلوق و على التقدير لا بد من تخصيص الموجود بما سوى
الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا يتم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر
بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب
المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قال ويستوي
الامران في الاختيار قوله فلما هي معارضة بقرب المعطوف عليه اي السلامة من حذف
العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال
من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض المركب اعتمادا على علمك بان الخبر
لا بد له من عائد اذا كان جملة فرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا بتشبيه
الجملة الاسمية الصدر بعلة التي معطوف عليها وعلى خبرها قوله فلنا بهذا باعتبار المنتهى
اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا او اعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في
حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى معضولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير
قال بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الواقعة في الشرطية قوله والا بالتقدير يجوز
التخلل فيها التخفيف قوله لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان
التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط معان تتعلق بالفعل فكان القياس
اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التخصيص



وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولوية
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا
للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون
مبتدأ قوله فانه وان صدق عليه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع
بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصب
الضمير والضمير هنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار تسلطه فذهب الى المصدر المدلول
عليه حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول
عليه بالفعل معنى وكيف لا يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا قوله
فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب به الا الظهران يقال يلابس زيدا الذهاب
وفي هذا المثال يلابسه الصفة للموصوف وفي الثاني يلابسه مبتدأ الصفة لموصوفها
قوله مع الحادثات اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع
من عامله موقع الاسم المشتغل به من المفسر الذي ان اخر واقع من اشتغال المقدر
مقام الضمير من اشتغال المفسر وزيد في ان زيدا ضربته واقع من ضربته المقدر موقع
الضمير من ضربته المفسر وان التقدير في ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو
لا يناقض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيدا لم يضرب الا اياه
ولا يخفى ان نسبة زيدا الى يلابس واذهب ليست كنسبته الى ذهب به لانه مسند
اليه وهذا مفعول قوله واجب بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون
مرفوعا بما ذهب المقدر لرعاية الاستفهام والواقع في ضابطه ذكر ما في شرح المفصل
قال وكذا خبرا او مبتدأ وفيه قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر التسطر ش

.. بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله فانها لا تمنع العامل بحسب الظاهر النظام
دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك فكبر قوله
عن بعضهم هو عيسى بن عمر قال ونحو الزانية والزاني الخ واما للعطف على
كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وفي قوله الفاء بمعنى الشرط
تعليل ومحله قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي بهذه الآية جملتان تعليل او معطوف
على الاول واما للعطف على قوله وكل شيء فعلوه ومحله قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة
الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية اي بتقدير العامل وقوله جملتان معطوف عليها
عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب قوله مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الفاء صلة ويجوز
ان يكون للسببية قال عند المبرد قيل ظرف لتعامل الظرف المقدر وان الظهر انه
ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ
والخبر نحو قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله وقيل هذه الفاء انما
قال قيل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها العوض كما في قوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها في ما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد واقوى
من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولهذا اقدمه المحققون فيه انه يلزم ان يكون
للانشاء خبرا قوله مبتدأ محذوف المضاف او خبر كذلك والتقدير بهذا
حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب قوله ان يثبت زناهما شرعا
وذلك باربعة شهداء او بالاقرار قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا
يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتفسير لان
اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله وبجزء الجملة الخ

يجوز ان يقال ان ما بعدها فاء التفسير والسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل
فيما قبلها قوله واختيار النصب يعني ان الشرطية اشارة الى ما قيل يستثنى من هذا
بعض الثالث بعض المعدوم وسوى ما ذهب اليه المبرد او سيبويه وانما حمل على
ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه
غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به قوله لضيق الوقت في كلامهم التحذير ضيق
وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه وانما لا يذكر الا المحذور منه قوله وفي اصطلاح
النحاة معمول نقل اليه لفظ التحذير لكونه محذورا او محذرا منه قوله اي اسم عمل فيه النصب
اشارة الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قال بتقدير اتق
الانسب بالصناعة ان يقال باتق بدون التقدير قال تحذيرا مما بعده هذا القسم
الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والثاني لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء
في الا غلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر نحو لا حذر
وغيره يقدر نحو ضرحطا يا والاول اولى كذا ذكر الشيخ الرضي قال وذكر المحذر منه
هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما مكلا او مخاطبا
او غائبا قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر
مصدر نفي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان تقدر في الاول مضاف
اي ما هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المعمول والذكر ليس منها
وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان اوصنا الاتصالية الى البيت
اضرابية فيمتنع ان يليها مثل المذكور فعل والمذكور فعل مفرد وما يليها جملة وانما
جازت المخالفة اذا كانت لقصر نسبة واختار قد سبق في الاحتمال الاخير وهو المشهور

المشتاق الى اللهم ولم يجعله معطوفا على قوله تحذيرا معمولا حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل
جعله معطوفا على فعل مقدر يشتاق اليه الفهم اعنى حذرا وذكره يمكن ان يكسر الاحتمال
الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا استقدم الحكم او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى
على ان يقدر اتق دون غيره من الافعال للتحذير لا ان التقدير لاجل التحذير لان التقدير
لعدم الوضعه ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا
على قوله معمول ويحمل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف بادنى الحدود
انما يصح اذا كان صدر الحد مساويا للمعطوف فيكون اشارة الى تقسيم المحدود
وليس الصدر هنا مساويا لانها لا ما سول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار
العقد كان العقد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى قوله معمولا مساويا للقسمين **قوله**
فلما نعم ادعلنا بتقدير العامل والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضمير
في ذكر وحمل المحذر منه بدلا منه **قال** مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال الاصل
الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤوا بالنفس مضافا
الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج
اليه فرجع الكاف ولم يكن ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال واري
ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير باعد اياك بعد حذف
العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قوله**
ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يصحح التوجيه بمعنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك
ولا يخفى ان في تقدير الحد مع تضمينه معنى التبعيد تكلف السيخ تقديره تقدير **قوله** لانه
لا يقال اتقت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء پرهيز كردن نه پرهيز انيدن

قول

قوله فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه **قوله** قال المعنى على
بعد نفسك مما يؤذيك فيه تامل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان
المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها
ليس الا باتقاءها الشخص ضرا فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالآل فاذا
نظر الى المآل صح هذا المعنى **قوله** لان حذف حرف الجر الا ان حرف موصولة طويلة
بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظها سوغ في حقيقتهم
واخذها جاز ومنه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قال** ولا تقول اياك الاسد
انما يجوز ان الشاعر فاياك اياك المراء فانه فللضرورة الشعرية ولان اياك اياك من
باب الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل اترك او احذر او لان المراء في
تاويل ان تماري **قوله** فلم يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت **قال** المفعول فيه اي منه المفعول فيه وهذا
باب المفعول فيه او المفعول فيه كذا وهو فصل على الاخير وصدر استينافيه
على الاولين **قال** ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مسامحة او اسم ما فعل فيه
قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي **قال** مذكورا اي مؤدى **قوله** تضمنا الى قوله
او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المعنى بالاصالة وبالتضمن بالتبع
فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي ومال يحتاج الى معنى **قوله** اذا كان العامل
مصدرا او ما بمعناه **قوله** فلو اعتبر في التوقيف فيه الحقيقة الخ فيه تامل اذ لو اريد
من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحقيقة ولو اريد
معناه الحقيقي لا يجدي الحقيقة لان هذا المعنى لا يصير قيدا وهو لا يقتضي الاعتبار

الفعل اليه بكلمة في ثم يصير قيدا من اعتبارها **قوله** ولا يخفى الخ قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز
عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما اخذه القيد الصريح **قال** من زمان او مكان فقد
يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في
مدلول الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا كجلست في الشمس
اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم **قوله** اشارة
الى معنى المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في قوله
على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي معمولا فيه **قوله** مبهما كان او محدودا اتفق
القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك
كاليوم والليلة والشهر والسنة **قوله** وظروف المكان ان كلم المكان جعل الضمير راجعا
الى المكان والاوجه ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان
بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد المبتدا عائد المبتدا **قال** وفسر المبهم بالجهات هذا
تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة و
المعين منه هو المعرفة ورد بان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه
بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة كما قال الفاضل الهندي في الارشاد من
ان الجهات الست لا تعرف بالاضافة كما لا تعرف مثل بها ومنهم من فسر هما بمثل ما فسر
المبهم والمعين من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست و عند ولدى و وسط وبين
وملقا وليس كل منهم عندهم جائز النصب لان جانبا وما بمعناه من جهة ووجه
بمعناه وكنف وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى
جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ

والليل

والميل منصوبة **قال** وحمل عليه ينبغي ان يذكر ان المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة
اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست لمشابهتها اياها في الابهام
فان بعض ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه و
انتهاؤه كتحول الخلف قداما والقدام خلفا والشمس شمالا **قال** ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله
معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي
في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينصب بالدال
على ذلك الحدث وبما ينصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت
وان لم يكن كذلك فلا ينصب الا بما ينصب به المكان المختص **قال** وما بعد دخلت
وكذا سكنت ونزلت **قوله** والاشكال ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة كما ان من صلة
لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في عند التكلم
وذواته المكان وبكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا
وبكونه ضد الخروج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على ان في التعدي بلا واسطة **قوله**
والمعمول فيه الخ ما اختاره نحو يوم الجمعة سرت فيه فانما انتصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه
واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس المفسر بالعقد كل يوم صمت فيه الصيف و
ما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه نحو
ان يوم الجمعة سرت فيه **قال** ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو متقدم
اما بحسب التصور او بحسب التحقق **قوله** الا ان يراد بذكره معه الخ لا يقال الخ المفعول له
المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل
في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف **قوله** فان

التأديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب
عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا المراد بالترتب ما يتضمنه التأديب اعني التأدب
قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه الكون علة
ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم تنصب عند النحاة
قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وجاريته شجاعة لكان احسن اي اتم
المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه لوص علمه وتنبيه على عدم تعمقه
والاكتفاء بظاهر الامر قوله والعامل الى اد القول بكون المفعول له مفعولا مستقلا
كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا
للجرمي فانه عنده حال فيلزمه التنكير قال فانه عنده مصدر لما رأى من كون مضمون
عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب تأديبا
قوله وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه
مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم
الا ان يحمل اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالنفي
الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام [illegible] ان في ذلك مجالا [illegible]
قوله او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن الاولى للمصدر حقيقة هو
المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته
سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو
عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورده المص ايضا بان معنى ضربته تأديبا ما ضربته
للتأديب ليس بمعنى مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع
الفاقا وقوله للتأديب

الضمير الفاعل بل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير
وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في
اللفظ والنية قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط
ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول
امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة و
استتماما للبلية والمستحق للسخطة والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا لان
عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال المفعول وهي الاستحقاق قال ومقارنا له جاز
ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القرآن هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انه مثال ايضا على ان اتحاد الفاعل
لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب التنكير
كما كان الغالب في المجرور التعريف قوله او يكون زمان وجود احدهما بان يكون آخره
اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك قوله لانه بهذه الشرائط قال المص انما اشترط
ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرائط فحصولها يدل على اللام المقدرة

المفعول معه

قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما
مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل
المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص قوله وقد جيء من العير والنزوان
قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب
ومنه قدس سره في تفسير الوثوب بر جستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط
بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمروا في قولك ضربت زيدا وعمروا معطوف

يقول بدل

انما قال مفعول معه وبعضهم يقال فيه نحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى
مفعول او المعنى يكفيك قوله نحو استوى الماء والخشبة اي تساوى الماء والخشبة
في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فلبست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس
يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل
الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش وجوزه غيره استدلالا
بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير ويمكن ان يقال المراد
بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة
الزمان قوله نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قال قدس سره في الحاشية فصيل
بچه شتر از شير باز كرده رضع الصبي شير خورد كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور
النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل
الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته
قال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كان في الاصل
حرفا اعطي النصب ما بعدها قوله واصلها واو العطف فلهذا لا يجوز تقديم المفعول
معه على عامله اذ لا يخرج عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر
عن المعطوف عليه قوله فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي وجد
جعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى لعدم
توقف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو
العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن
التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل ظاهر

ان قلت عمروا في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة
الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام شاملا لمثل هذا والامر بقي بعد ذلك تعين العطف
قوله فان العطف قد يمتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح
وابن هشام الى ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا
حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم
النصب مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة
وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون
يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك
باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد
النص على المصاحبة وهو اولى مما قال المص لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشتق بمعنى الفعل
في المثالين الاولين لكلمة الاستفهام ووقف الجار الطالبان للفعل في الآخرين
ايضا شيئان كلمة الاستفهام والثاني الذي بمعنى المصدر بمعنى الفعل والصيغة
فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد امرين بخلاف نحو هذا لك
واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف
الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في
المثال الثاني والمص لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين
والاخيرين وبين الاخيرين قوله لان المعنى بالقطع وما ثمة متعلق بمفهوم الكلام
السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل الزيد وعمرو

خبر محذوف تقديره ذلك مثل الزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد
وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة
لاحكام مجملها حكمنا بمعموليه العامل في تلك الامثلة قال الحال من حال الشي تحول اي انقلب
وانما سمي هذا القسم بالحال لانه لا يخرج عن انقلاب غالبا قال ما يبين هيئة الفاعل الهيئة في
الاصل الحالة الظاهرة للمتهيّئ للشي كذا في المغرب والمراد هنا الحالة وهي اعم من ان يكون
بحسب تحققها وهي الحالة المحققة او بحسب تقديرها وهي الحالة المقدرة كقوله تعالى
فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وكقولك خذ هذا الثوب قميصا وكقوله تعالى
وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرا نبوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار حال نفس
الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم لكن
يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال
في بعض حواشيه ان زيد قائم بيّن هيئة لازم الفاعل او المفعول اعني زمان الاتيان
وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم ولكن
بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا
مغايرا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف
لا يدل عليه ولا له ظاهره قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل
منهما حد لاختلاف ماهيتهما الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجري
مجراهما بقولنا جزء الكلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب معه ركوبه غلامه اذ لا
يجعل حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجي مقررا لمضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز
عن نحو رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول في دلالته لهما على ان مدلولها

هيئة للفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا توافقت
حالا الفاعل والمفعول جاز التفريق كقولك ضربته راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك
راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما
كيف ما كانا كقولك لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما
بجنب صاحبه كقولك لقيت منحدرا زيدا مصعدا او يجوز على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي
وقال بعض شراح المفصل في الحال المؤكدة وان يرتب على حد ترتب صاحبها قال
لفظا او معنى يعني عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدار كما اشار
اليه في الشرح قوله اي لفظا بان يكون مرشدك الى هذا التفصيل العامل قوله
مكان الفاعل او المفعول فان تعلق عمل تحصيلهم هو من علامة اتحادهما ذاتا قوله
فكان الحال من المضاف اليه الحال لان الداخل في الذات في حكم الذات قوله والوجي
الى هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل
والجمهور جوزوا الحال عنهما تاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كقولك
لزم جواز الحال عن المفعول فيه قوله وزيد في الدار قائما مثال للفظ الملفوظ حكما
هذا توجيه جيد لكن المص جعل في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ونبه عليه الا باعتبار
عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان
وفي حال عن زيد وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لانه اده معنى الضم الذي هو فاعل
الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه
لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه

فاعل الظرف وفاعل لفظي لان
عامله مقدر في نظم الكلام
اللهم الا ان يقال ان م

الاول اولى لان زيدا مسار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان زيدا
مع تقارب الاسم والفعل قال وعاملها الفعل العامل هنا المتعلق لفظا العامل
والمفعول ومعنويتها وتكون لفظه لا مساغ لعدم الحال على العامل المعنوي
وجوازه بعدها على اللفظ المفهوم من تخصيص الامساغ به وكانه ارادوا ان لا فصل
من مباحث التقدم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو لفظه لتعقيب ذلك التفصيل
قوله وسوى من تركيبه اي من صيغته قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفي
وان وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمني
والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انها لا تعمل في الحال لانها لا تعقد من المعتقد هو
الخبر لكان المعنى ليت اي تعبر الحرج او قيل هذا التحير لكان المعنى ليت اي ارجع
وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه وتمنيت اي وان كان فقيرا راجعا
قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو كاتبا وزيد اسد صائلا لحذف ادات التشبيه
قوله لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسوال في المعلوم وقد
ان المفعول له جواب للم مع انه يصح الا يكون معلوما والحل ان المعلوم باعتبار
كونه لا يكون مجهولا باعتبار اخر قوله نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة تمثيل
موصوف ويشمل المخصوصة بالاضافة فهو لكان احسن قوله كاستغراقها وعمومها
بنفسها او بوقوعها في حيز نفي او نهي او بمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشار
به الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص
او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي آمرين امرا او عن ضمير مفعوله
لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون

ليكون

حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله او واقعة في خبر الاستفهام
لانها شبه النكرة الواقعة في خبر النفي في كونها غير موجب قوله او بعد الا نقضا
للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صور النكرة عبارة اللباب حيث قال لا تكون اي
صاحب الحال الا نكرة موصوفة او معنية عناية المعرفة لاستغراقها او في
خير الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال شارح
في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقول ان من قوله بعد الا
ومن قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال يعني فاعل الظرف هو ضمير الحال
او نقضها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى ان لا يدل اعمال عايد ليصح وقوع
الظرف صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قيل
الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قيل
الا الداخلة على الحال فطول الكلام فلعله قال ذلك رعاية للاختصار او اما
قال نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا لا يكون الا
في الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنكير هنا لان الا تقطع بعدها عما قبلها
فلا يصح ان يكون الحال صفة لما قبلها لانقطاعها عنها ومع نظر الجواز ووقوع الصفة
بعد الا قوله او مقدما عليه الحال انما حسن التنكير لان التقديم يومن
الالتباس بالصفة قوله ويجعل قوله وصاحبها الى وجه يكون غالبا ما طرفا ما بنية
من المصدر او الجزء والمعنى قبلي سعادم قوله موفه اي يتوقف غالبا ولم
يزدها قال قدس سره في الحاشية الزؤد المنع قوله ولم يشفق على العقص
الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والعقص بالصاد المهملة

مفرغا

فعل

قوله الحبس المعجمة المفتوحة من نحص ان لم تم مراده انتهى في الصراح لعض بمراد تمام نا[ر]سيدن
وسير اب ناشدن شتر قوله والاتن جمع آتان خر ماده قوله تم يردهم العطش قال
قدس سره في الحاشية العطش حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني
جاى شتر خوابانيدن قال ومررت به وحده قال قدس سره في الحاشية وحده مصدر
وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان — وحدة م
يقال ان اصله اتا بتم حذف لعام المصادر اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة
قوله مثل معلنة جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد بالضم الجهد
الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفؤاد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قال — بوم
متناول اى كل واحد منها او نوعها قوله وما وليها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال
المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وما وليها على
الوجهين وان كان غير مصدر كان تعريفها اتفاقا كذلك وما وليها انها في معنى النكرة
نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا اسا تكثيرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول
الاول اى اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان
بذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال
لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين في المجيء وبالتميم قبلها في يجيء قوله احدها انها مصادر
لا افعال او لصفات اى مشتركة ومنفردا فالحذف غير واجب في المثال الاول
واحرى التي على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة موضع النكرة يعني
ان اللام للعهد الذهني او زايدة قال فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا اولو

راكبين
كانت جملة وجب الواو ولا التقديم قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاءني رجل وزيد
قوله لتخصيصه فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مخصص
بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص لكن اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا بد من
التخصيص الحاصل بالعمارة الى حكم اخر قوله ولئلا يلتبس بالصفة فيه ان هذا
الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق
الالتباس حال ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه
جائز الا لمانع لتصديرها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف
في الافعال كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصول
دون ساير الموصولات نحو الذي راكبا جاء قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو
قاعدا اعلم ان الدال على حدث من صا[ع]دا فقد يدل على حدث معنى نحو ضارب
زيد عمروا او يضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من عمرو وقد يدل على غير معين
نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن
لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اعمالها في الحدث بوجه
كالمكان او الزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اخصصناها مع وجهها لم يتميز
بالعبارة حتى يلي كل منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك
الحدث المصرح به وان لزم التقديم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع
الالتباس والحرص على البيان نحو قولك زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة
كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام وح يكون
قوله بخلاف الظرف حالا لا عن قوله على العامل المعنوي كانه حال عن ضمير لا يتقدم

على ان حمال الثاني ويحمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدا او قوله واما اذا جعلته داخلا
الى الله ذهب المصنف في شرحه كما مر الاشارة اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني
وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اى في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي
ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقدم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي
قد صرح ابن برهان بجواز تقدم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي
اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك التقبيل البر الكريبستي اه الكريم حيد ليس ممنه
حال والعامل ليس قال ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقدم الحال اذا كان
مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقدمها
عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل
قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف في المضاف اليه
او جار عامل المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يعجبني كيف قائما زيد
ونتبع حنيفا ملة ابراهيم قوله لان الحال تابع الى قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد
لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع لعارض الالتباس
بالمسند او على وجه يمنع تقدمها فلو جاز لوقع قوله يحمل كافة حالا عن الكاف
والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم
مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الحكم في
وقت الارسال وليس كذلك لم راجه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير للزوم
اما يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله والتاء للمبالغة كما
في كافة والشافة وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول

ومنعال قوله اى ارسالة كافة عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اى
تكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة
لازمة الحالية عن الاضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى
قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة
في باب الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان
الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا ونحو جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما تقصد به التشبيه نحو جاءني زيد اسدا اى
مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاه شاة ودرهما وضابطه
ان تقصد التقسيط تجعل لكل جزء او اجزاء قسطا وتنصب ذلك — التقسيط
القسط على الحال وتاتي بعده بجزء اما مع واو العطف او حرف الجر نحو بعت البر
قفيزين بدرهم قوله وهو ما في خصوصه الاخلاء التعالى التي فيه نوع عوض قال
في الصراح بسر غورة خرما اول بار اور النخل طلع ثم خلال ثم بلح ثم البسر — طلع
ثم بسر تمر رطب ثم تمر قوله وهو ما فيه حلاوة وليس قوله والاحاجة ان يأول البسر
بالمبسر هذا اذا كان هذا اشاره الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه سياقه
اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر وليها بالنضج وغير النضج او المدرك
او غير المدرك قوله لانه اذا نظر الى شئ واحد قد تعتبر في ذلك ذي الحدين
قال ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعود الى
الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى في
نحو كلمته فاه الى في اى مشافها وبعته يدا بيد اى يدا بيد اى النقد بالنقد ونحو بعت الشاه

بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع
كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا بكران لعتبوا لها
الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل كو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة
ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تقيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول
بوقت وقوع مضمونها ولا تصدر الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير
والواو ولما كانت الجملة الحالية مستقلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا تكون الواو
رابطة في الجملة الواقعة خبرا او صفة الا اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما
بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قال فالاسمية
وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان مع
كونه حرف نفي داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة
نحو خرج زيد على الباب وهو قليل قوله لانها يدل على الربط في اول الامر
لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق قال والمضارع
المثبت بالضمير قد يمتنع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد اولانه خبر مبتدأ
محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين
ولن ونحوهما قوله المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خاصا فالا نزلي فانه قال
لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظ
ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير مع الاغلب تجرده عن الواو قوله
ليدل الى سد الحقيقي ذكره السيد الشريف وللمقدم هنا كلام بعيد عن التحقيق جرى ان
لا نذكره قال ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين

الحال ازديادا وثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن من باب كل يوم جوامع القرآن
فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والصعود
قوله وهي اي الحال المؤكدة التي هي اما التقرير مضمون الخبر وتاكيده واما الدلالة
على مضمونه على سبيل منع الخلو قوله والمستقلة قيد للعامل لان المؤكدة فانها
ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير
صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصوير قال اي احقه ذلك
التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت
الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو
مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو
ان العامل معنى الجملة فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى
مولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيها منصوبا ولهذا لا تقدم
المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله
بهذا المعنى فيكون احقه منشعبا معنيين التحقيق والاثبات ولا حقه مجردا
معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي بها اراد ان يبين متعلق التحقيق
في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة سواء الاب من حيث ذاته
اذ الاب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك
الخ قوله اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها
انما تحدث بهذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة

الثمن في الابتدا صاعدا او ثم و في الثمن ثم نقول اخذ في الازديادا و ثم في غير الثمن حر

بجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا او من خصص المؤكدة
بالجملة الاسمية يأول امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد
وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر قال التمييز ويقال له التبيين والتفسير
والمميز بكسر الياء فعل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس مع
الابهام قال ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال ايجنس ذكر لتعيين
منهم صالح الاجناس محتمله متعاض لبعض واحدا منها بالذكر والاصل فيه التنكير
لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة
نحو غبن رأيه وألم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه
بمعنى غبن في رأيه وان ألم بطنه متضمن معنى شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او
بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير
انتصب ما بعده لوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قوله في المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان
اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد و
الكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد به المعدود والمكيل
والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل دفع
لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستوي لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن
ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة
الحادث الطاري والمراد ههنا هو الثاني قوله لكنه غير مستوي بحسب الوضع
ولهذا يكون حقيقة كل واحد من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص

مباحث التمييز

قوله صح

حصة منه مجاز وكذا انتفع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال
ان التوابع كلها خارجة لذكر ما نقول لكون ان يقال ان ذكر المستوي لاخراج
التوابع الاخر المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا المفهوم
ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا
الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا
الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم
الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته
فيه الا فيها له اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصنجة ولا ابهام فيها انما الابهام
في ما يوزن بها كما اشار اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث صفة
هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون قوله
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة
اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة المميز اليه كما في طاب زيد نفسا
وعلما واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا
وشهيدا كفى شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال
المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف
لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو
رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته
او شهادته قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما انساق الى الفهم
وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله تقيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها

فيما بعد لا يقال ح لا حاجة الى ذكر المستوي لا ثانيا حر

الصنجة سنگ ترازو مهذب

كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد
لابهامه سبب له او عن نسبة فى جملة اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شى
فى الظاهر والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره فابهم تلك النسبة فتلك النسبة اذن سبب
لذلك التمييز لانه سبب لاعتبار ما يستدعى التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما تاما
جعله تاما بعضه الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانك
لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن منصوبا نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اى
طاب نفس زيد فزيد هو سبب الانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام عنه اى م
الكلام وعن تمام الاسم يعنى ان تمامهما سبب الانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذى
يجى بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد كما فى قوله
لتركبن طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به الشئ وذلك اما مقياس مشهور موضوع
لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملء الارض
ذهبا والملاء قدر ما يملا به الشئ ونحو لك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك
رجلا محمول على مثلك بالضدية ونحو لله دره رجلا وبعضه ارضا قال ومنوان سمنا
تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا
كما فى خمسة عشر وكم رجلا قوله والنون سواء كان فى التثنية او شبه الجمع نحو عشرين
لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز فيه يكون عن ذات متعددة قوله لان المضاف
لا يضاف ثانيه لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف وان اضيف مع حذف
المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضى
قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو كثير و

ذلك

ذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويا لها قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما
وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا وان انتصب عشر فى الصوفيين
سولعن التمييز واسم الاشارة قوله عندى راقود خلا راقود نوعى از پيمانه و خم
قدر انداره و كرده حاكم فى الاساس الراقود كيال معروف لاهل مصر يأخذ
اربعة وعشرين صاعا قال مفرد الى قوله وجمع ضمير الفاعل راجع الى تمييز غير العدد في قول
الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجرى فى العدد ومثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا
اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشيخ الرضى اذا قصد به الانواع وجب
تجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم تقصد به الانواع وجب كونه مع التاء قوله
وهو ما يتشابه اجزاؤه اى تتشارك الاجزاء فى اسم الكل اى اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك
لان الابوة جنس مع انه ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره الذى نحن
فيه مبنى على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس
الذى نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد
الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندى عدل توبين عدل تنك بار وما يشد
قوله وان وجد التمييز بهذا الاحتمال مناسب للسياق قوله بنون الجمع او شبه نون
الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى الخمس ان رمضان لو كان تمييزا لكان
نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان
لا يكون علما قال وعن غير مقدار قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا فهو منتصب
عنه التمييز واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز وقطعه

ذهب قوله والمقصود غير المقدار عن طلب التمييز فان التنصيص عليه انما سببها طالب هو
للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذى يستدعى التمييز ليس الا فى الذات المقدر و
التى هى طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما للنوع ابهام فى النسبة حسب اتصالها
بالطرف ورفع ابهامها التبعى مستلزم لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه
التنبيه على ان مقابله بهذا القسم للقسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا باعتبار
عدم ذكر الذات ههنا وذكرها فى السابق الا ترى ان نعم رجلا مندرج فى القسم الاول
مع ان التمييز غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره قوله والمقدر جعله الشيخ الرضى داخلا
فى شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او فى اضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا
قال او فى الاضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست
الاضافة كذلك قوله نحو حسبك زيد اى يكفيك زيد قوله فكانه قال طاب زيد الى كانه
مثل الفعل وشبه فعل مجازا فى نفسا وابا وكذا فى ما عطف اعنى ابوه الخ قوله والدار
فى الاصل اللبن قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل مادر اى ما نزل من الضرع من اللبن ومن الغيم
من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى
قصدا للتعجب منه لان الله منشأ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه
تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قال ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو
للمتعلق فى هذه العبارة شبهة مشهورة وهى ان صدق الشرطية الاولى يقتضى طاب زيد نفسا فان نفسا
اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون للمتعلق واجاب قدس سره بتقييد
مقدمها بكون التمييز لم يكن نعتا لما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك
لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندى بان نفسا كما صح ان يكون

لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه ذات تعلقت به
نفس من النفوس صح ان يكون للمتعلق بان يكون معناه طاب زيد
من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن
مدفوع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشئ والقوة المدركة
والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح
للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت
الشرطية بقولنا زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج
عن هذا الحكم لانه فى حكم الصفة اذ يعنى به ههنا الكامل فى الرجولية ويمكن ان
يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب
ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او
القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا
اذ الذات من حيث هى ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة التشخص
مع جميع صفاتها قلنا فح كان فى حكم رجلا فى المثال المذكور ولو سلم صلاحيته
التمييز لما المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا
ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندى والمراد بكونه للمتعلق
صحة الاضافة اليه لا يخفى صحة اضافة النفس ولبعض الشارحين جواب آخر
وهو ان قيد معطوف فى مقدم الشرطية الاولى والمقدر ثم ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه وللمتعلق جاز ان يكون له وللمتعلق واعترض عليه
بعض بين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالى وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه

قبل جعله تمييزا وبعد الثاني بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية
لان مقدم الشرطية الثانية نقيض لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين
وهو انتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز
اذا كان لما انتصب عنه فقط كان للمتعلق واذا لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق
وقد يدفع بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير محذوف في تالي هذه الشرطية
والتقدير والا فهو للمتعلق اولا ولا يخفى سماجة هذا الجواب والمراد قوله
والمراد بتعلقه اطلاقه عليه وحمل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم من قبيل متعلقه
قوله جعله لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه مسامحة قوله وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما
قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد
كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهي تقتضي مشاركة ما بعدها لما قبلها من حيث
انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة
في نحو معلم بشرا ذا ثابت ان بشرا مبتدأ او لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة
تقدير الى كاين مبتدأ لفظا بمعنى كاين لفظا مسند او كاين معناه فاعلا
ومثله كثير في كلامهم قوله لان من تراكيب التمييز في قسم الاول مطلقا وفي
قسم الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا بحكم ما قاله الشيخ الرضي
وقال في المفصل لقال تقدره من فارس ولا تقال عندي عشرون
من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن كلمة للتمييز
قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان

بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله فغشيهم
من اليم فاغشيهم قوله اذ ا جعلته لازما بضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار
المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع فعل متضمن ذلك الفعل قوله
نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان النوع متنوع الى ماء عذب وملح او الى ماء
وقار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بمرتبته دالة على ان الطاعم مركب قوله
وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة مع ربح تجارة رجحا كقوله تعالى وما ربحت
تجارتهم قوله خلافا للمازني استاذ المبرد وتلميذ الاخفش نظرا الى قوة العامل قال
سيبويه كلام العرب استواء لا قياس قوله قول الشاعر هو من محدي الشعراء
قوله اتهجر ليلى الخ قيل على الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك قوله بالعراق في بعض
الروايات بالعراق قوله وما قيل مثل تحمل الضمان تكون تطيب المذكور مفسرا
لتطيب المقدر مثل تغيا قوله غير قادح في التمسك اذ بناء تمسكهم على النظم
الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى الاستثناء من الثني وهو الصرف وانما
سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكم
اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير
عن منع وقوع الموت منبس في الحكم بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين
امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا
ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه لهم من تعريف قسميه
كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال المستثنى مشترك لفظي بين المتصل
والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا كلي جمع

قوله

الاستثناء

شيئين مختلفين الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك
بين الماهيتين المختلفتين قابل للتعريف واحد كالحيوان والماشي المشترك بين
الانسان والفرس فكذا ههنا لقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما
قبلها نفيا واثباتا مع انه اشكل عليه عد المطلوع من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين
ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجازا
او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجازي
للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز وبعضهم حمل هذا القول على ان اداة
الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله لا يمكن اجراؤها عليه لخصوصه الا بعد
معرفته بخصوصه قال فالمتصل الفاء للتفسير قال هو المخرج سواء كان اقل مما بقي
او اكثر منه او مساويا له هنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا
اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج شيء
فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك قلت له على دينار ا
الا دانقا كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف
وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي
ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت
نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة
عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم
المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يمشي في بعض ادوات

الاستثناء كخلا وعدا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متاخرين عنها ثم
يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض بيان
ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون
على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب
بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام
الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بالقوم تقرر السلب بالقياس الى
زيد والايجاب بالقياس الى الباقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد
الشركة في النسبة ولما لم يكن في المنقطع شركة لم يكن هناك اخراج قال من متعدد
اي ذو عدد وكثرة قوله بالاعم الصيغة بيان للواقع لئلا تذهل قال واخواتها
ارادها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناه مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم
المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه
نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاعلال
لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء
قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم الخ قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا
ولهذا استعمل في صورة لا تصور فيها الاخراج كان يقول جاء عمرو ولا زيد
وما جاء عمرو ولكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا
وغير وبيد قوله اي ليس بنفي الخ الموجب المثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب
وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب
انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا

والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في
غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض
ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم المفرغ وهو في الايجاب ممتنع و
فيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل
مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاءني زيد لا عمرو في العطف مع
انه في قوة تكرير العامل واما الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى
وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام
التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره لقوله بان يكون الخ والكلام الناقص
اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل
المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فيمتنع ان يكون داخلا في الآتي قوله والعامل
في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المص في شرح المفصل العامل في المستثنى
منه بتوسط الا قال لانه ربما يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا
اخوتك وللمتبصر ان يقول ان في الاخوة معنى فعلا وكان معناه نحو القوم الا زيدا
وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى
قوله او بعد ما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتبادر الى الفهم لكن يخدشه
ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله
او منقطعا ويمكن ان يجعل معطوفا على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك
وهو خبر ثان لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب ايضا الخ فذهب سيبويه الى
ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد

الا مؤول سواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم تكن في معنى لكن عطف
العاطفة في وقوع المفرد بعدها والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها
الناصبة بنفسها نصبت لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاء القوم
الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى و
فيه ان سوى ليس للاستدراك والا هنا تفيد الاستدراك لانه لرفع
توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها قال في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ
بطريق الاستثناء او خبر محذوف قوله واما بنو تميم الخ في بعض شروح المفصل
ان بني تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال
ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا
فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا وانما لم يجوزوا فيه الا النصب لانه ليس
من جنس الاول بحسب الظاهر قوله اسم يصح حذفه مفردا كان او غير مفرد نحو ما
جاءني زيد الا عمرو قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فذهب كثير الى انه
استثناء متصل فمنهم من قال ان عاصم بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق
ومنهم من قال ان عاصم بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم
وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم او مكان
من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله اعني الموضع
وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك اليوم
معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني

السفينة قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى البعض جزء
مطلق يحاول اليه رجوعه وذلك لان الكل مشتمل على البعض فذكرت في ضمن
الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صنعة الفعل موجود واما قال مطلق محتمل للابعاض
لان محاورة البعض المعين لا يدل لعدم المط ولا يدل العبارة عليها وقد قيل
يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا هذا المعنى قوله والتقدير جاءني القوم عدا
اي اذا قيل عدا في كذا كان معناه تنحى عن كذا فاذا قلت جاء القوم عدا بعضهم
زيدا كان معناه تنحى الجائي عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان
معناه تنحى الجائي او البعض عن زيد بمعنى انه ليس زيد جائيا ولا بعضا
منهم واذا قيل خلا منه كان معناه تنحى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان
معناه تنحى الجائي من زيد او تنحى الجائي او البعض من زيد اي سلبنا عنه قوله ولا يكون
لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
الخ قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا او لا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد
ولا يكون فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وقيل بدل منه والتوجيه
الشيخ اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه
في حكم التنحية ثم قيل في بعض النسخ لفظه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا
بتعرب وبخار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين
كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا
بقوله بخار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل
التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة

الى الا اشتراط في اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون
المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا
الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام بمعنى الاستفهام نحو ما جاءني
القوم الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب اولى هنا
ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية ارجاع البعض الى الكل واما صحة
ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لانه يفيد
ان المستثنى بعض المستثنى منه قوله لا بالاصالة اي يتبع بحكم قال ويعرب على
حسب العوامل اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل
المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل
المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير
مذكور اذ المستثنى ابدا معرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل
عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد في المثال نصبا محليا وعامل جره هو الباء
التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء
وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه قال ذا الكلام المستثنى منه غير مذكور قال
الشيخ الرضي انما اعرب ما بعد الا باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى منه والمستثنى واما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول
والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب يعني فاذا حذف
المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب
لاشتغاله الجزء الاول قوله ليفيد فائدة يصح فيه ان النحوي يبحث عن دلالة الهيئات
التركيبية
على اصل
المعنى

صح اولم يصح الا ترى جواز جاء كل احد الا زيدا فيمتنع ان يكون جاء الا زيد ويمكن
ان يقال ارادوا بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهى متحققة فى غير الموجب
فى الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لان
يقتضى متعدد او لما لم يكن ثمه قرينة خصوص حمل على العام وليس له معارض معين
المراد واما الثانى فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة
على عدم ارادته فتعارضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح نفى
العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام
اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب وقت من الاوقات الا وقت استقامة
المعنى فاشرح بعض المراد **قوله** اذ معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال يفيد انما
لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات وفى افادته بحث
قوله لان نفى النفى اثبات اى مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفى النفى
يتوقف على تصور النفى وتصور الاثبات لا يتوقف عليه وهو ليس عينه **قوله** ما جلا
منا احد لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشئ وليس زيد بشئ استغناء
للصور الاربع التى تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى **قوله** فتحمد ومحمول
يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن فيهما ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف
اذ يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضعف منه فى النصب نصب لا اله الا الله
لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا فى لا فتى
الا على **قوله** قيل انما وصف به ولو لم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين
الحقير **قوله** لان من الاستغراقية انما قيد بها لان من قد يكون زائدة فى الموجب

عند الاخفش اذا لم يكن استغراقية **قوله** لا نها لتاكيد النفى اى نفى مجرورها سواء
باشرته اولا نحو ما جاءنى من رجل وامراة **قال** لا تقدران اى لا تفرضان وقوله
عاملتين بمنزلة حال او مفعول بان تضمين معنى الجعل **قوله** لا نهما عملتا للنفى يعنى
انه علة عملهما على ليس وان اوجب العلة وعلى التقدير باشعاره بنفى العلة **قوله**
فقم ومرفوع على انه الى النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبتهما لكن يتعين تقدير
عملهما اذا كان العامل ما قبلهم ثم اذا كان العامل ما لا نظر معنى جار اعتبار ذلك
المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا
اذا اضطر اليه كما تحن فيه **قال** لبعض معنى النفى اى اضافته فهو مصدر مجهول **قوله**
وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس فى الاصل ما كان ~~بدليل~~ لحوق علامات الافعال
عليه نحو لست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضى فحكمها حكم ما كان مما ان
لم يبق فيه معنى الكون وهو قد يبقى بعينه ويبقى عمله نحو ما كان الا قائما لبقاء معنى الكون
بعد الا **قوله** مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضى كسر السين مع الفتح وفتحها
مع المد مشهور ان **قوله** لكونها حرفا جره دوسه والدليل على حرفيتها
قولهم حاشاى مردونه نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا
ودخول ما عليها او نصب الاسم بعدها شاذ عنده **قوله** واجاز بعضهم النصب
الى بدليل حاشيت زيدا وحاشيته فقيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لا لبيت
اى قلت لا لا ولو لبيت اى قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل و
اذا وليه اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضى الاولى انه مع اللام اسم لكنه
مبنيا نحو حاشا لله فى بعض القراءات وانه بمعنى تنزيها فيجوز على هذا ان يركب

غلبت عاملهما

حاكاف بر

كون حاشا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين فى حاشا لك
لا ستنكارهم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لا لاجل الاضافة كما قال بعضهم
فى سبحان من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل انعقاده على صورة
المضاف لا على استعماله مضافا **قال** ومعنى تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا الا استثناء
وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكور بما ارادوا تنزيه شخص من شئ
فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يشيرون الى ما ارادوا تنزيهه على معنى ان الله
منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اكد والمنع **قال** اسل اعرابه البيه
فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا اجاز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو
بالرفع لان المعنى ما جاءنى الا زيد وقيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان
الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يقل غير
مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض **قال** وغير صفة غير مبتدا او ما بعد خبر
ان له **قوله** باعتبار قيام معنى المغايرة بها سوا بحسب الذات او بحسب الوصف
لكن قال الشيخ الرضى ان استعمال الغير باعتبار الثانى مجاز و **قوله** وذلك لاشتراك
كل منهما الى يعنى انه استعير غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما فى المغايرة فان غير يدل
على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها
فى الحكم مجاز استعمال كل منهما فى معنى الاخر بعلاقة المشابهة **قوله** مذكورا اما نظر
ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة **قوله** نحو ما جاءنى رجلان الا زيد قال الشيخ الرضى
لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان اثنان من هذا الجنس وليس زيد
اثنين منه **قوله** وانما قلنا الى هذه الزيادة لدفع شبهة وهى ان مناط حمل الا على

دو لـ

وقوله لا

الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب عدم التعذر فلا يكون
الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول الجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا علم
وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لئلا يلزم منهما ما ذكرنا **قوله** فالا فى
الا انه صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعنى لم يجز البدل لانه لا يكون
الا فى غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفى المستفاد من لو لان النفى المعنوى ليس
كالنفى اللفظى الا فى قلما واقل وابى ومتصرفاته وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضى وايضا
البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء **قوله** يجب ان لا يتعدد الا اله اى يجب ان
لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد
وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات اللزوم مستلزم
لاثبات لوازمه كلها **قوله** اى بناء على ظرفيتها قال الشيخ الرضى ما حاصله ان سوى
فى الاصل صفة ظرف مكان بمعنى مكانا قال تعالى مكانا سوى اى مستويا فحذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان
البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء الا انك لو
قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل المطلق
الى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى
الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فما
فالبصريون نظروا الى حكاه الى معناه الاصلى اذ المعهود فى اعراب صفات الظروف
بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد

التعذر وانتفاء لا يوجب فى التلازم بدل

المعهود

فجلوة في حكم الغير قوله والمراد بجعله المسند اليه اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها
والاظهر في العبارة ان يقال المراد بعده المسند لدخولها لان يكون اسناده
واقعا بعد دخولها قوله فالاسناد الواقع بين ايدا الخبر لا يقال وكذا الاسناد
الواقع بين الخبر والاسم بناء على انه تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد فقد
تغير بدخولها قوله كامر خبر المبتدا في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص
ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور
فيصح ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى
وظل وبات وكذا منع ان يمنع والصحيح زيد يقول واخواته والاولى كما ذهب
اليه ابن مالك نحو [illegible] ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا بلا قد
فلا تقدير في قوله تعالى وان كان قميصه قد [illegible] ومنع ابن مالك وهو الحق من خبر صار
وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال [illegible] فانها اما صار فلكونها
ظاهرة في الاستقبال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا استمرار
الحال المستعمل فيها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار
هو اي الدوام والصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما
المصدرية للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا
كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله
وكذلك اذا انتفى الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت
تلك دعواهم ان تلك خبر فعلى ذلك مبني على ان الكفاء في بعض الدعوى لا في كون تلك
دعوى قوله وهو كلمة يعني اطلاقه ليس بحسب قال في مثل الناس قال الشيخ الرضي كذا

كلم

كان مع اسمها بعد لو وان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وايتني بدابة ولو [illegible] واخواتها نحو انك
لدن قائما اي لد كنت قائما قوله وهي ان تجي بعد ان اسم وجار بعده معه او
او في على عمله ونحو ذلك مع كان المحذوفة وانما الخبر بعد النصب نحو اسير كما
تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان
كنت راجلا فانا راجل قال فيه اربعة اوجه قال الشيخ الرضي رحمه الله ما بعد ان
وان لا مع ما بعد فاء ما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما قبل كحرف
جر نحو المرء مقبول بعمله ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فخير [illegible]
وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح
فالمرور بطالح قوله ونصبهما نحو في الثاني بعد بر فعل لا لفي نحو يجزي خيرا قوله ورفعهما
قال الشيخ الرضي في الرفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلانه مراد المتكلم
ان الكلام نص على خبر لان كان في عمله او معه صرح واما الثاني فلان حذف كان مع جزئه
الذي بعد صورة الفصل حذف شي كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا
بخلاف حذفه واسمه الذي هو كجزئه لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت
لم لا تقدر للرفع كان التامة قلت لضعف تقديرها لقلة استعمالها بالحذف
للتخفيف الكثرة الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف قوله مكان جزائه
خبرا انما يصح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا يلزم الفاء قوله
ما صحل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة
الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال اي قولهم بعيد انما الصواب

لساعده اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعلق واما اللفظ فلمجي الفاء في قوله
شعر ايا واسه اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع شعر ولا يجوز ان يكون اصله
لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم تاكلهم او يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع بعد
الفاء عليها الا جماع ان الشرطية لكثرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف
شرطها جوازا لم تغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيد
منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها وهي الكسر الى الفتح
ولا بد اذن من ان يكون كانه بها عن معناها اعني الشرطية لا يتم حالها عند ذلك
من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف هو وحدها فان كان الاول وجب
جوابها الفاء كما زيد منطلق اي ان لم يكن شي موجودا فزيد منطلق فلا بد اذن من
اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها وانما قال
المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل على ما [illegible]
منصوب بلا ولم يل بلا قوله اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما ادي عليه قوله لا عرفنا
من معنى السعديه والدخول لا يخ انه لا حاجة في اخراجه عن قوله المنصوب بلا الى هذا
لانه يخرج بقوله يليها ثم انما الحاجة اليه في نوع اسم ولعله قال ذلك ليصح قوله
وهذا القدر كاف في حد اسمها مع قبله في اخراج المرلو الذي اسند اليه خبرها وعليه
ما ذكرناه مع حذف معمول [illegible] قوله وهذا القدر
كاف الحق ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا تسمى اسمها فالتوسع [illegible] العمل
اللهم الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه قال او مشبها به ان قيل ما تقول في قوله
تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا تثريب عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله

قال

فيكونان
فان جوف الحرف صليان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما
مشبهين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول
مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر
له اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم
من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي
هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مبتدا كان او منفيا و
لا يضر تعدد ما يتعلق به الجار والمجرور لتقديم ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو
صلة الاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا يقول بك مار على ان
يكون بك خبرا عن مار قوله اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليها الى
المنصوب كما توهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله
والكسر في جمع المؤنث السالم حلا فاللمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين
لانه وان لم يكن للتمكين فشابه له فيمنع عن الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على
الكسر مع التنوين قياسا لا سيما غانطرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء فيهم
من قال ان بعد الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه
الذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله
لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراق لا يفيد
التنصيص الا يرى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل
رجلان او رجال بخلاف ما جاءني اي ان اضافة الى الاسم الصريح برجح جانب
الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك

الاضافة ثم
من رجل قوله لان

ونحوه قال والتكرير وكذا اوجب التكرير في النكرة المنفصلة بلا اذا الغيت عليها
لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير
للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا لا لعينه يعني ان لو تكرر النوع لا يكرر الشخص
قوله ليكون مطابقا لما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكيف نعم او لا قوله
لا تشاجروا ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله ويقوى بهذا التاويل اعلم ان
نزع اللام واجب على البناء وليس سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما
اضيف اليه الا في عبد الله وفي عبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره
تعالى حتى تقدر بتكرير بهما اما النزع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه
واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على البناء على الثاني واضحا كما يدل
عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال وفي
مثل لا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة قوله فالتوجيه
التوجيه تريد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي
الجنس لمعناه عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها
ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني
يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا للتبرية ولا زائدة وان يكون بمعنى
ليس برفعه على انه اسمه وان يكون للتبرية بلغاه وان رفعت الاول
وفتحت الثاني يحمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية قوله وخبرها
محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان
لانهما كالمماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله

تنكيرهما

وان يكون في الاولى لنفي الجنس وفي الثانية ان يكون الاولى زائدة واذا رفعتهما يحتمل ان يكون الاولى زائدة وعلى الموضعين لنفي الجنس

موجود
اي لا حول ولا قوة الا الظاهر موجود ان قوله ويجوز ان تقدر لهما خبر واحد
عند غير سيبويه فان لا عاملة عنده في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا
يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدا والمعطوف مرفوع
بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة
قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكنها تلغيها عن
العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة فشرط التكرير سواء العنت
الاولى او الثانية او كلتيهما قوله وانه معطوف على محل الاول والعامل في
ذلك معنى الخبر كما ان قوله وضعف المضعف الشيخ الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس
اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا و
الخبر محذوفا فالحمل لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق
انه للتبرية لكنها ملغاة للضرورة قال واذا دخلت الهمزة دون انكار فانه
اذا دخل كحرف كتب بلا مال وغضبت حتى لا شيء وربما فتح نظرا الى لفظ لا
كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام ظاهر عبارة المص
الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها الجواز ان يعني التوبيخ والانكار والتوبيخ
فالاولى ان تصرف العبارة عن الظاهر ويقال انما خص الثلثة بالذكر
لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز
حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني تغنيها عن الخبر فيصير اسمها
مفعولا لا لمعنى الا غلام لي بمعنى اتمنى غلاما وقال الاندلسي تبعه الشارح قدس سره
قوله واما قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء او قوله يدل على الفعل

بشروط

الموضوع

بيت الحصلة المرادة التي تحصل تراب المعدن تبيت اي بعث بعمل كذا
قوله لحكم الاتحاد اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا ووجه المنع انه
حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كتبا لك قلت لا ظريف قال ومن
رفعا او نصبا مصدران في عيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه
سماعي الا ان قوله ويجعل مرفوعا فان القياس معنى الخبر قوله لكن بمعنى
ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا تخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل
اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والسالك اللفظي
تارة واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي
قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة وكذلك الاسم المثنى والجمع المذكر
السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع بهذا عند المص واما عند الشيخ الرضي
فالا ولان والاب والاخ قوله واجراء الاحكام المضاف عليه انما زاد ذلك
لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لسقوط الالف كما سون
لا حسا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي قوله اي مشاركة اسم لا حسن اضافة
يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة
بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو معنى الاول واما الثاني
الخ فلا يعتبر في انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله
وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف
او التخفيف الا خر فقد يلحق قال لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا للزم
الرفع والتكرير وفيه ان الصورة عرت لئلا يلزم ذلك قالوا الكامل على هذا

التغير بعد النصب من غير تكرير لا لخفا وذا الاسم مع المعرفة
ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وجود الاسم والعلة
واحدة خبر ما ولا في لحق التا كان في رب وثمت لتاكيد
الكلمة او المبالغة ولا تدخل الا على حين مضافا الى نكرة وهو لها
في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين
مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين
مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئي الجملة
المشبهتين في النفي الخ قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال
عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي قال اي خبره يعني ان الضمير
راجع الى الخبر المستفاد من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا اعلم احدا
عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها واما بنو تميم فحيث لا
يعملونها الخ وذلك لان القياس العوامل ان يختص بالعمل الذي
يعمل فيه من الاسم والفعل لكون متمكنة متوسعا في مركزها وما مشترك
بين الاسم والفعل ماء موكد والا فالنفي على النفي فقد
الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قال الاخر انه لا يجوز الجمع بين حرفي
معنى لمعنى الا مفصولا بينهما او انتقض النفي بالا فعل عن
ولس انه يحكى الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك
وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا
واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران

معمول وان حذف مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فهما مثل هو لك
ما زيد الا سيرا او تقدم الجر او تقدم ما ليس لطرف على الاسم المتقدم
على الجر فلا يحو زيدا زيد على وصار مما يخالف ما اذا كان ظرفا كقوله
تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين اى خبرها منصوبا كان او مجرورا
بالباء الزائدة فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ
عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اى بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل
عطف على سبيل التوهم اذ كثر ما يقع خبر ما مرفوعا عند العرب الاعلى العمل
يعني الحرمان للواقع فلا يتوهم الدور لفظا او تقديرا
لم يقل او محلا لان المقصود ذكر اقسام المعرب بل حقيقة كونه مضافا
اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف
اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ما حذف لا حق كلا اعني قوله والمضاف
اليه كل اسم الخ يجري سابقه مع ان المراد مستغن لكن للشمول على
علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشي بدون ذلك الشي
والمضاف اليه الظاهر موقع الضمير للتنصيص على المراد ولا احتمال انه
اراد بالمضاف الثاني غير المضاف الاول المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف
اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه
محض بالمضاف اليه حقيقة اى ملفوظا كان اشار الى ان قوله
لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان قياسا في ما كثر وقوعه ولا حاجة
الى كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من

بيان المجرورات

المجرورات

ايجه

جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسط من معنى التوسط والتوصل
وقيل المصدر الثاني حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا او المصدر
من اقسام ذلول العامل كولانا ماسرعة ونطوا او القول بان اللفظي والتقدير
من اقسام التوسط لا تخلوا عن تمحل وهو الجريان للواقع لا الاكثر
ملحوظ بهذا العنوان حتى يحمل على ان تعريف المجرورات بصدد ورايد
لان المراد في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر
لزم الدور اى منسلخا عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة
الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين تنوينه
او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه
للاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجه فاعل للحسن او فاعل
للشي بمنزلة جزئه والضمير الذي يضيف اليه الفاعل فلم مقام تنوينه فحذف
القائم مقام التنوين من فاعل الشي بمنزلة حذفه من ذلك الشي فلم يرد لقوله
من نون التثنية والجمع للحضور واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه
قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين
او نون الحذف لما في لم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل لا
يقال فيه ايضا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا
نعم من تحقق شرط شي تحقق ذلك الشي لجواز ان يكون مشروطا بشرط اخر
وهو ههنا تجرد الاضافة المعنوية عن التعريف حتى لسوا قائلين
بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو لا

المحل

في ضارب زيد لانه معمول فيه عامل في المضاف اليه اسكان او لكن
بها حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة
عمل الجر لانهما اذا عملا كان في ذلك مما حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان
يقال عمل المضاف الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل
الاضافة لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالمضمر وهو معنى التعريف
والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في الحد هي ما تفيده اللفظ علامتها
انما هو رما اذ لا يصح حمل قوله ان تكون الخ على الاضافة المعنوية لان حقيقتها
نسبة شي الى شي بواسطة حرف الجر بعد جامع ارادتها معنى ومن البين امتناع
الحمل وانما لم يقل علامة المعنوية ان تكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة
المعنوية لا لعلامتها كاسم الفاعل الخ والمنسوب والمساواة
كان المراد بالمساواة .... الى دقة الساعة مرادفة المساواة
او اعم مطلقا كاحد اليوم فان كاحد هو يوم الاحد ولا يصح اظهار
اللام فيه اذ لم يستعمل للاحد وكذا الحال في الاثنين وفي مسجد الجامع
وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى
ولما لم يستعمل مقطوعا فاذا قطعت اوجب سائر الا انه عن مالوس
ولا يحتاج فيه الى التكلفات الاصل في نحو اضافة كل الى رجل ان كلا لا
حاطة جزئيات كل ما اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن
يمتنع اظهار اللام الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا
لزم فك كل عن الاضافة وفيه لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة الى

مايقابل جه

يوم

والمؤد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فيصح اضافة
الجزئي الى الكلي مما لا يحد في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد
فان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ولكن في
الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء للسهيل اى كوكب له
اختصاص بالمرأة الخرقاء لملابسة انها تشرع في التهيئة لاسباب الشتاء
عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرات للامور في اجيابها
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لا كثرت لزم ارتكاب وادقاتها
مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز كما لا يخفى الا ترى
ان نسبة الفعل الى فاعله المعنى لا يستلزم معهودية الفعل ونحوه
قلت ذلك الخ قال الشيخ الرضي انه وضع هذه الاضافة لمعنى ان لواحد
مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا
قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان تشير الى غلام من بين غلمانه
له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او
بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر الغلمان في الاصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من
غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد
معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف
لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية
الذهنية معلومة للشيء او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومة الفرد

او جعلوه للجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة للارادة نفس
للجنس وهو الاصل وتارة للارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك
بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما
كلام الشارح قدس سره فيجوز ان تعرف الى هذا باولى تحاميه
وليس يجري هذا الحكم في غير مثل انما قال في نحو لسمل ما هو عينا تماكشتهك
وشتهك وغطرك وسواك الى غير ذلك وانما قال لم يشر لعدم الاعتداد
بها لعلها وتجوز ان تعال احال وقول الى السعيد فانه ذهب الى ان
اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير
بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان
للحال او الاستقبال او غير ذلك والقائس يجري هذا الحكم في نحو حسبك
وسرعك وكيك وهنك ونهاك لان معنى حسبك زيد لمكفيك زيد
وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يحمل واحداه وعبد بطنه
نكرتين وليس العلم في نكيرهما اقال بعضهم ان واحد مضاف الى ام
او مضاف الى ضمير واحد فلو عرف بغيره لكان كتعرف الشيء بنفسه
وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول لئلا يتقدم
عليه من صاحب ذلك للضاف نحو رب رجل واحداه فالضمير عائد الى
رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك
الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة
مختصة بشيء وكذا قيس ان يكون هو ملك صدر بلدة وريس قبيلة ما ه

وماده دمره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق الحق اندفع الدور والذي
هو فيه في امثال هذه التركيب لو علمنا في الابهام لان مماثله ابدا في
صفة لا تحصى الى ما لا اعداد كذا مغايرته فانه يستعمل كل ما في الوجود والاداة
الا ان يكون للمضاف اليه بكذا قال ابن السري وقدح
ابن السراج في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم
كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح يوصف
صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه
صفة فمحمول على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان
يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره
قوله اذا قصد بكرمان لحمل كذا قال الشيخ الرضي اراد به جعلنا
فان نكر العلم قد يكون بارادة اشتهار او صافه او ارادو ما هو الغالب
في المنكر او ارادوا ان نكر العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك
قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا
منع من اجتماع المعرفين اذا اختلف كما ذكرنا في باب النداء و
ذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى كزيد الشيء فانه
يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد لكان طلب الحاصل
وهو مستنكر في بادي النظر لكان تحصيل الحاصل يعني ان
المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل
للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني

يعني اصل التعريف وبين حملها علاقة ان المعرفة في الامثلة
المذكورة هي الاسم المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة مما
بل فيها زوال تعريف الى حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثابتا
ازالت معنى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لم يكن وضعا ثابتا
يرد معنى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادت لاجتماع
تعريفين في ارادة من ترك اللام فقط قال ذو الرمة
الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر
اما منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او
يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال في ربع اي برد
جواب السلام ويرجع او يكشف العمى عن السؤال الذي هو في عمي عن حال
سلمى وفي ثلاث الاثافي جمع اثفية وهي واحدة من الاحجار الثلاثة التي
ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني الخالي صفة
مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة من
الفعل ابدا في ما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل
والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى
الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى المرفوع هو
سبب نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب غلامه بابه بكر ويعملان
في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال
او الاستمرار ويضافان الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين

وعلى الثالث يحملا والمعنوية وقد تاول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول
المستمر فصيرا الاضافة لفظية كما تاول القيد بالمقيد والعمر بكسر العين
او ضمها وسكون الموحدة بالعابر نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله
فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين ه اذا جعل
بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى الكلام كما في صاحب الحال ثم
يعتبر ان يوم الدين ظرف لو مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم ويكون
الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاخف في
اللفظ صح بقوله في اللفظ لا الاثنان الى دفع المسميه او للتصريح بالمقابلة
او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره واضيف
القائم اليه لعدم جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
اذ الرائع من الصفات لغة الروع بخلاف الناصب مع المنصوب
فان اوائل الاضافة اللفظية مثل ما ادعى في الاضافة المعنوية من
امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية
والمراد ان المشار اليه بهم الى لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز
ان يكون مسلرما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء دخل في
ذلك الاستلزام لكن يمنع العبارة واسلوبها انما قال البناء لاحق على
سابق واستدلالا باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك مسلما للقياس
الى اسقاط التخصيص يجب ان يحمل قوله من غير احتياج الى التخفيف
واسقاط التعريف اي تركه مجازا كما تقول فلان قتل ملك المسلمين انه

الدين م
اذا اعتبر بمعنى اللام

ليس الاصل بعضهم وعلى هذا كان الانسب اى الاولى اصله مذكور
صريحا بخلاف اصل الموضع السابق فانه مذكور ضمنا خلافا
للفراء اى مخالفا هذا القول خلافا للفراء واجاب المصنف
بعضهم بان الاضافة ضعيفة بعد واركانت متعددة ابدا حاصلة بعد الدخال
اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذى هو الاصل ترد الى المضت
الاضافة لاجله ولا كذلك فيه مذهب معادرج لان اثبات المط
يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله موقوف على ابطال اثبات المط
اللهم الا ان يقال لا كذلك بعده لان المبنى ضعيف فى المركب
لانى الاستدلال اذ لا نص فيه على الجر فيه شى لان روايه
الجر مشهور وهى كافيه فى الاستدلال يستوى فيه الجمع
والواحد اى هو مشترك بينهما كالملك ويجوز فيه وجهان الجر
الخ اما الرفع فيتضح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب فيعنيه محل
حيث جعل الفاعل شبيها بالمفعول فنصب نحى مستوية واتباعه
تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا الكلام المصنف بهذا بناء على
ما نقل عن سيبويه من جواز الجر فى الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه لا
يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضى
الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرمانى
والمبرد فى احد قوليه وجاز الله حملا اى محمولا اى لما شبهه له
بناء على جعله مفعولا للفعل المفهوم اى جوزوا حملا ولم يحملوا

الذى به ترتبط بالموصوف فى قولك مررت بزيد نا الحسن الوجه ١٢

ان ٢

نــ ٢
او لما شبهه به

الجر الضارب

الضارب زيد الخ على هذا المعتبر دون التقرير السابق حتى وسواهم
لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك
على ضاربك واما هنا دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف
التنوين فى ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين و
اتصال الضمير متنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم
يكن فى ذلك الباب النظر الى الخفة لم يحملوا ما هناك التخفيف فى
الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف فى بابه
منظور فيه ان قلت يرد على هذا المعتبر بعض القواعد المعلومة
من السابق وهى ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل
المصنف لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قد يزول باتصال
الضمير فان اتصال الضمير انما ينافى التنوين لكنه حذف من
من التقدير بعد اعتبار الاضافة كان حواج حيث اعتذر على هذا
هذا المعنى ان لا يجوز الضاربك بالحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب
زيد بالحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك
مشابه لضاربك فى حذف تنوينهما لغير الاضافة وليس الضارب
زيد مشابها لضارب زيد فى ذلك وحصل التخفيف هاهنا من
جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ويرد على
القاعدة الاولى اى مذهب الكوفيين الى جواز اضافة المنصوب الى
صفته وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد

باب ٢

الموصوف بر

الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه
لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان
هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره فى الوسط الاسبب الضمير المستكن
وقس عليه اضرابه وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد فقدم جرد واضيف
للتخفيف بحذف التنوين والخفيف وقس عليه امثاله واجاب البصريون
بالتاويل كما اشار اليه المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع الخ معناه
بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع
للناس فى مسجده للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع
وتاويلها الخ وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام
الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة
طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الكرنب وجانب الغربى
مناول لصلوة الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال الشمس
ولعله الحمقاء اما نسبوها الى الحمق لانها تنبت
فى مجارى السيول وموطئ الاقدام ومثل جرد قطيفة قال فى شرحه
فى الحاشية جرد دريشه از كهنكى دفرسودكى انتهى وقطيفه جادر در
بحلده صراح اسم ما مثل المضاف اليه فى العموم والخصوص
اراد المشابهة فى شمول الاطلاق وعدمه كلمث واسد فان ما يطلق عليه
الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم
يطلق عليه الليث وبالعكس سواء كانا مرادفين لجار الدولة

واخوانه جرد قطيفة واشباهه فان اصله نحو الجامع المسجد
الجامع له

بلا

اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال ويوجه
الشيخ الرضى بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشى وكذا حق زيد
اى ذاته وصحته واسم السلام عليكما اى كلمة السلام ولعل المشهور
ان اسمائهم فانه اى المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف
اليه لان هو كله يحترز عن حدوث الاختصاص وهو فى المضاف
دون المضاف اليه ولان الكلام مسبوق لفائدة الاضافة
سواء كانت الخ يعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل
للتعريف فيصح المثالان واذا كان الجنس فيهما جاء
اعلم ان الشى بمعنى الموجود فى الخارج عند جماعة ولا شبهة فى ان
العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق الشامل
للموجود الذهنى والخارجى عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم
منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشى نفس مفهومه من قطع
النظر عن تحققه فى الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق فى
الذهن فهو فرد من افراد الشى كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح
يكون العين اعم منه يحمل احدهما على المدلول الخ من باب
حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال ذو وذات
ومتصرفاتهما اذا اضيفت الى المفعول بالنسبة كقولك ذا صباح اى
وقتا صاحب هذا الاسم وذات صباح اى مدة صاحب الاسم وليس
منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب فى الصباح بمعنى ذا صبوح

صاحب

زمان بها التراكيب **قوله** جاني مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان
نسبة الجناية الى الدال غير صحيح **قوله** لان صدرهم بالاضافة ولان اللقب
يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا
ذكر اولا لم يبق فائدة الاسم ولا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون
عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع
مرفوعا او منصوبا **قوله** غالبا والمغلوب لا حكم له فان من عرّ
اي من غلب سلب **قوله** وهو الذي حرف العلة ماللبس في آخره حرف علة
ذلك لان الخلل يهم في احوال اواخر الكلم **قوله** او الملحق به معنى الالحاق
الحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح **قوله** لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في
الصدر فانها لا تستعمل الا في حكم الابتداء بها **قوله** فان كان آخره
يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان **قوله** الى ياء المتكلم اعلم
انهم لما ارادوا ان الكسر يلزم قبل الياء للمناسب في الصحيح والملحق به
وارادوا ان حرف من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء للمناسب في
الصحيح والملحق به وارادوا ان كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء لتكون كالكسر
قبله **قوله** ولا تقلب الف التثنية مع كان الواجب على هذا ان
لا تقلب واو الجمع ياء لئلا يلتبس واجب بان الاصل الالف عدم
القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذا القلب لامر استحساني لا لوجوب
القلب عند الجمع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب

لهذا

لمشاكلته ص

الدم

عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا تترك الامر
المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع **قوله** يوجب قلب
الضمة الخ لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها قلبت واوا قال الشيخ الرضي
قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس
اما اذا ادت الى اللبس وذلك بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة
كقولك في جمع لوى اذا سميت به فعل لفعل **وفتحت الياء** الى ياء المتكلم في
الصور الثلث فقد جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي
اما لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف الكبر مدا من اخويه
فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند
النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي **قال** فاضل وانما لعله
قدم الاخ على الاب لتوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه
واما لتقدم الاخ على الاب في الامانة طرعا اسلوب الترقي
فاقول في اخ واب الخ او معنا اضافة في بعضها الى ياء المتكلم اخي وا
وعلى هذا الكون عطف جوازا اجاز المبرد وعطف قوله ويقول حمي على
عطف فعله واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعله على
اسمه **وهي** الواو بدليل اخوان وابوان **واي** مالك
لصيغة المنى طينة قال في الصحاح في الحاشية اوله فذر احلك ذا المنى زو
قد ارى وكتب على قوله هذا اي هضاء وقيل ذ المجاز اسم سوق
بمنا ومعنى ارى اظن انتهى وقوله او ابصره المجهول

مع انه يحتمل غلا يصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال **اي** ابي حمع
فاصله ابين كاخين مع اخ **وتقول** اي امراة الخ قيل انما صرح
بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى
للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح
لانه لا يضاف الا الى الاجنبي اللهم الا ان يقال بحذف مضاف والشارح
جعل صيغة يقول للعامة فاندفع الاعتراض بلا تكلف **مثل** اخ
واب وحم وهن **وقد** اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان
وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوح العين لجمعها على
افعال كآباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كحمل واحمال
واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه وهو فيه
وهو جنيه لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما
حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لا
دليل في هنوات لانه يمكن كثمرات ولام الخامسة ياء وعينها واو بدليل
افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا يدل
صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين مثلها يجمع على افعال
كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لانه لا به لما حذف لسانا
عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند
جريان الاعراب عليه وهو تنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه
هما نفثا في من فموبهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من

ان يكون

للهاء اي اللام قدمت على العين **بالحركات** الثلث النائبة مجرى الحركات
الاعرابية وكأنهم نظروا الى حال الاضافة لا بهم اعني فوك وفاك وفيك
وقد احم الخ لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات و
الا فالاولى ان يقول كدلو وعصا ويد وخبا وفيه لغة سادسة او في
الكل وهي ان يكون كوساء **ذو** واعلم ان عينه واو و
لامه ياء واما كاول فلان مؤنثه ذات واصلها ذوات بدليل ان مثناها
ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي
اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فعل عند الفراء
والمشهور عن وزنه فرس اذ لو كان كخفض لقلت في المؤنث واو وياء
كطيه ولا يدل اذوا جمع ذو على انه مفتوح العين لما **لانه** وضع
وصلة الخ قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شيئا بالذهب مثلا
لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب في اي واحد وما صاحب الذهب
فجاؤوا بذو وذهب ولما كان جنس العمرات والاعلام قال الاتيم صفة لم
يوصل بذو الى الوصف بها وان كان يعود التوصل بصير الوصف هو
المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الغرب والعيل
فانها وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب
والصالح حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه مقامه وعلم لم يحز
قيامهما مقامه **كقول** الشاعر انما يعرف ذا الفضل صل على محمد ذو ذويه
وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصل على نبيه محمد واله وذويه

كنوات ى

فذلك احسانٌ من الدعاء المأثور   وكأنه خصّ المضمر الخ يعني ان
المناسب لمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن عدل عنه
الى نوعه واما العدول في جنسه فعند   اي ذو وكذا اسم فاعله
وقد جاء بعض مصرحاته مطوعا على سبيل الشذوذ ونحوه وكنى اريد به
الاوثان   والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعل
الوصفي دون الفاعل الوصفي   كالكاهل وهو اسم لحب كامل
مال درس سره الكاشفة ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم لحب   الكاهل ه
العارض   متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة
الثانية منه وان يكن في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره
كالصفة الثالثة والرابعة قوله ثان لبيان الحال لا للتصدير ومنهم
من قال المراد بالثاني هو المتأخر مطلقا وفيه ان الكتاب عموم مجاز وهو
خلاف الاصل وعلى الاولين [illegible] المعروف على المعطوف
المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد
السبق او المتأخر بحسب الرتبة   بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه مع انهما متغايران بحسبهما بحسب القصد فلا يرد النعت لان ذات
الكتاب جاءها الذي اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر في موضعين
مرجعه الى المقتضي للاعراب   متحدة فلا يرد المفعول
الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحد نوعا لا شخصا
ناشي من جهة واحدة شخصية وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه

لعا

مفعولا للفاعل   لان المجيء المنسوب الى زيد لا تحداد ان ما تشن فيه بانه
عزم ان يكون للعصبي للاعراب زيد في جاني غلام زيد موفاعله غلام لان   غلام ه
المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا الى المطلق
اللهم الا ان يقال يراد المعية في الاسباب اليه لان النعت هو
المنعوت الذات   ثم ان المخطط كل الخ وكذا لفظ التوابع لان التعريف
مخصص ويمكن ان صيغة الجمع ولفظ كل محمان وزيد يا انسان الجمع والمنع
النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوله
ما بعده كالسجي   يدل على معنى في حاله اسم في متبوعه سواء كان
باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاء رجل حسن غلامه
اي دلالة مطلقة حاصلة بان الدلالة على حصول المعنى في
متبوعه وضمره لانه لنوع منه عن معكه عنه والشارحون جعلوه
صفة لحصول المعنى في متبوعه وضمره يكون التابع عن مقصد برهان
النسبة فمنهم من قال به لاخراج الحال لانها معين بزمان العامل الى   نسبة ه
صاحبها وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى القيد مخرج وحمل
التابع على العامل اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال و   المعنى در
هو المصنف لدفع توهم ان الحال داخل في ما قبل هذا القيد وكان منشأ الوهم
حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال وهو المصنف لدفع توهم ان الحال
داخلة في ما قبل هذا القيد وكان منشأ الوهم حمل التابع على معناه اللغوي
ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كلهم فانهم يدل على

معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه معتد بزمان النسبة ولا يخفى انه يشمل امر   زيد ه
البدل مثل اعجبني علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف
مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان   وعلمه بر
يكون مذكورا للدلالة على ذلك فلا يخرج تلك الامور ويخرج التاكيد فقيد
الاطلاق لاخراجه غير ضروري   وفائدته تبيين او تخصيص النحو
وقد يكون لمجرد الثناء الخ وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك اليوم في يوم من   زيد
الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون للكشف الماهية نحو
الجسم الطويل العريض العميق الفرق بين الصفة الكاشفة والصفة
الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين كل الفاح
والمتقرر وفيه الفرق بينهما ان الموكد لو كد بعض مفهوم الموصوف
كامس الدابر ونحوه واحد والكاشف يكشف عن تمام الماهية ولم يذكر
لا الحاجة اليها بالموكد وفيها بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض و
العميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان علت كل
من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الا
شاعرة فلا يشتبه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان
المجموع معروف على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق
فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى
على اجزائه كما في قرات الكتاب جزاء جزاء والبيت سقف وجدران
ولما كان غالب مواد الصفة الخ حاصل كلام المص في شرحه انه قال

الخ

الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلم يجعل
المستعمل منه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستعمل بزيد
اسدا حالا مستدلا في الفرق نظر   رد لقوله لا يخفى ان الكثير لما ذكر للابيع
راد الا ان كونه مشتقا اعتبار انه في نوع المشتق   ولا فصل بين
ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف
الا الى متعدد واو لا حد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو ولما اتى
بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا
غير محتاج الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين
اذا كان وضعه معلق لقوله غير مشتق   والوضع شامل   يشمل الوضع در
الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو
مررت بنسوة اربع بناء على الهام العدد في المعدود ومجاز ونحو مررت
برجل اي رجل بناء على ان اي بنوع الاستفهامية استعيرت للكامل
البالغ غاية الكمال في مدح او ذم لكامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج
الى السؤال عنه   لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالي الدلالة   التي ه
واللام للاجل والعوض منه تنبيه على ان اللام ليست صلة الوضع على ان
المعنى الخ ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا   نحو مررت
برجل اي رجل بين كون وصفا للكرة ومضافة الى ما هو نعتا لها و
مرتبة منه كل وجد وحق لكون ما هو لمحسن منه كان او نكرة ويكون
مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل اي

انه امتنع فيه من حلال الخبر ما لزم في جمع الرجال وحد الرجل اى
كان ما سواك منزل وهى الرجل اى كان من سواك الطف وبهذا
الرجل يعنى به اسم الجنس الجامد ناظرا الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت
بهذا الرجل قال الشيخ الرضى وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في
الرجولية نفس وضعا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس
باقيا معناها على ما وضعت له ساير المبهمات كما يوصف بها اسماء كان
فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت
لتجريد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء
الاجناس ولو لم تتبع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد المشخصة
والفائدة عند السبعة بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل
ولهذا الحذف للموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه
كالغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك بهذا الرجل فللموصوف
فائدة جعل الوصف حاضرا وبهذا قال الشيخ الرضى اسم
الاشارة يتبع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم
الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غيره المواضع فلا يتبع
صفة وفي المواضع الاخر التي لا تقصد بدلالة هذا المعنى
لا المعرفة الا معرفة بلام لا تشترط الا واحد بعينه لان
تعريفه لفظي التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومة
مخصوصة لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم

وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت
تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن
تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله
الشيخ الرضى من ان قائم وصف جنب ابوه في تاويل ذاهب ابوه والوه
زيد في تاويل كائن ابوه زيدا لان الدلالة على معنى انه قد
سوى الشيخ الرضى بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد
اصل لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما يكون في المفرد
لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها
معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهى ان يعرف المخاطب
الموصوف المبهم بما كان يعلمه والانشائية لا يكون مضمونها معلوما
للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة الا بتاويل بعيد وذلك
في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله جاءوا بمذق هل رايت
الذئب قط اى بمذق مقول عنده هو القول كما يكون في الحال والمفعول
الثاني مرهب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اى لم يكن حالا للنفس للموصوف ولا للمتعلقة
وفي اللازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا
ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله
وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون ماله اضافة ونسبة
اليه ككاتب والغلام او ماله ربط الى ماله تلك النسبة كقولك قائم رجل

ضارب اباه زيد يعنى صفة اعتبارية انما صح الوصف بها لانها
بمنزلة باعتبار نفسه في حصول الفائدة في عشرة امور انما معه
في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لعلة به
والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع
مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز
الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة والافراد والتثنية والجمع
وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف
النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشج
او فصل الى غيره ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن والكل معه في
الخمسة كالاول بما فيها ذكر مجملا لقوله في الاعراب ان حمل الوصف
بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب
او الجر فيجب لتطابق الموصوف في العشرة فلا يمكن ان يجاب عنه بانه
ح من قبيل وصف الشئ بحال نفسه محلا وذلك لان نصبه للتشبيه
بالمفعول محلا والجر تابع للنصب كما مر فلزم ان يكون الضمير فاعلا محلا
لان يتعرض له تعدد علامة لكن ضعف فاعدون علامة اولى من ضعف
تعدد علامة لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف
الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا وحمل عليهما ضمير
الغائب اجاز الكسائي وصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم

والجمهور يحملون مثله على البدل لانه ليس في الضمير معنى الوصفية
بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة ودلالة
الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية لمرجعه
ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف
والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف
او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف
اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا قرنه به او الكتى به يوقع
الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضى اى الموصوف
المعرفة اشد اختصاصا منهم من حمل الاخص والمساوى على ما هو
مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوى بحسب الصدق وذلك
باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان
الناطق وحيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بحد التوصيف
مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو
اللام الا على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمة اشارة الى الاخص
والمساوى بحسب النحويين ان اصل لا يدفع لاستخدام من الضمير كما يدل
عليه عرفه اجيب بان الاسم كالاشارة في حكم الضمير او في قوة ان
قوله ومن ثم من فوق قولك من اجله لانه المقصود لا كون ان يكون
المعرف الاخص محطا في الرتبة فالمس مقصودا ان اعرفها
للمعرفات لا قال الشيخ الرضى كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب

فلان احتياجه الى لفظ مفسره فحله عن او وضع اليه وانما كان العلم اعرف
من اسم الاشارة لان مدلول العلم فان مدلوله عند الوضع غير معين
واما تعينه بالاشارة الحسية وكثرا ما يخلص في المشار اليها الى اشارة
حسه فلذلك كانت الاكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم
نفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان الكل مما
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة لكونه
من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالحلب
والعين فيها ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول
كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فمرتبته مثل مرتبة المضاف
اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه بل اعد ... واما عند المبرد فيعرفه
البعض ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر
الا مشله اي ذي اللام الحرا والموصول فسره بالمماثلة في التعريف
ح لا يتعين لقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه دلالة ان
ذات المثل لولم يتغير لبيس فيه كثرة فلهذا اخفه لقوله اي ذي
اللام الخ فلذا حمل الاضافة عهده واشار الى ما هو المعرف عند
جمهور النحاة لا يعال بقي فيه امر وهو ان الموصول الراجع صفة ما في ذلك
اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز
ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور تم بحث استدراكه قوله او بالمضاف
الى مثله الاعند من يحمل المضاف ادون من المضاف اليه والشارحون

فره بذي اللام وح منصص لانه المذكور جواب عنه بان المراد
ما هو ذو اللام صورة وماتن بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام
فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل او
البعض منه يعني ان يدعى ان البعض لا ينحط الى درجة ما هو دونه من
المضاف اليه حتى يثبت المدعى اي المشار اليه والصفة
العطف هو في اللغة الامالة لتبيين بذلك الشيء من التابع والامالة حرف العطف
بالبعض الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على
نسق واحد لان كل منهما متفق بالنسبة اي بحسب نسبته اليها في جميعه
على مثل البيت سقف والجدار حار بالنسبة الواقعة في
الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك
لا غير اذ جاء زيد وعمرو فات اخوك وان كان المقصود اما للسمع متبوعه
وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعها وذلك لانك بينت لوصف المتبوع بذكر
معنى فيه ولو صح يعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وبينت بالتاكيد
ان المنسوب اليه بحسب الظاهر المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع
غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور يلحظ العموم بان على عمومه
ولا شك انك اذا ابينت بالشيء فالمقصود هو المبين والتابع منه
واجيب بان المراد انه ان بدل الغلط منه اقسام احدها
ما انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك

توهم انك غالط نحو بنيدهم عمر شمس وثالثها انك سبقت البدل لكن
المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل
منه في تلك الاقسام ليس بوطئة فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو
لم يكن قوله موسطا داخلا فيه وهو كما ترى ايضا بان المراد يكون المعطوف
والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة اي يكونا مقصودين باصل النسبة
المدركة على نهج واحد من اتحاد الادراك اعني الحكم ولترددهما في ذلك سواء
في التقيد اولا فاعتبار اصل النسبة وان حلها الجابا وسلبا
وباعتبار كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف بادوا ما ولم لان
النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف على نهج واحد وهو التردد
وبعدم اشتراطها التقيد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع فقد
ابتداء ثم بدا له فاعرضه عنه بل وقصد التابع ولما تم الحد عاد ذكره
الى تحصيل منسين احدهما ان قوله موسطا حكم خارج عن التعريف والمثال
غير اعني قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح مكانه من
تمة التعريف اولانه يقصد تمثيل الحكم الخاص واما بيان انه داخل في التعريف
كما يساق اليه الفهم وترتيب تاخر المثال لكن ليس له دخل في المنع
والجمع كما ان نظر ذلك في تعريف الاعراب موسط منه الا ظهر يتوجه كما
فيه تحريرا واذا عطف اي اذا اريد العطف
اكد لا لعاد الدفع كما يعاد الى خط لان التاكيد اخف من الاعادة
لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك

حف القاضي اراءه والحافظ اعودة بالنصب حيث واعلم ان مذهب
البصريين انه لا يجوز حالف التسليل لانه اوجب التاكيد حيث قال
اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب الاستحسان فلما ذلك
ما ذكرتم في ذلك المعقول منه من انه اذا لم يجز العطف لحس النصب مثل جئت
وزيدا عطفا كان او استعمال الشيخ الرضي لا بناء العامل الذي
الا اذا لم يسكت انه لا معنى له وانه حلف لهذا الوصف كيس فانه لا يتصور
الا بين اسمين فان البس فحكم على انك غلام زيد وان زيد على ما واحد ا
لم يجز الا اذا قام قرينة داله على المقصود دليل قولهم حتى وثنك
لو بين لا لاضافة الا الى المتعدي فلا يتصور عطف المضاف وفي
نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون مثله الثاني معنى او يمكن استساغ
معنى الحار ويكون بسبب الاستساغ له معنى لكن لما كان احلابه كالحلاب
بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين كانه الحرف يعني ان الحس
بالفعل من الحروف الزائد مستدل بالاشعار دليل قوله تساءلون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها بعد تسليم
وقوعه ان حرف الجر المقدر لا بطل في الاحسان الا في نحو الله لافعلن
وثانيها انه معطوف على معقدر والتقدير وبالارحام في والارحام انها
باق الواو للقسم وثالثها انه قسم السؤال لان مانعه واتقوا الله الذي
تساءلون وقسم السؤال لا يكون الامع البار ولما كان القسم انما يكون
للتاكيد ما هو المعنى في الكلام لم يبح حرف القسم الى قوله تساءلون

لان المعه الامر بالاتفاق وراىهما ان حمزه كوفى والكوفيون اجازوا
ترك اعادة الجار ورده ابن هذا انما يصح اذا لم تكن القراات السبع متواتره
وحين الظاهر لمتوى لحن كما لا بحاب كونه من الاحوال الحاصله
لكل نفسه ما مل لان للعامل وعلاقه نحو ماطه الاعراب كونك
يقصد عموم المعنى بناء على ان الاضافة للعهد الذهنى او محمول الخ
لعلم انهم حملوا الحمل على تكلف الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واعترض
عليه بان الضمير لا يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان
يجاب عنه بان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضمائر
الراجعه الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مخصصه بحكم وصفه كانت
نكرات . او الوصف او حصص الخ ولا يجوز ان تكون معطوفا
على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى تكون من باب العطف على معمول
عامل واحد لامتناع عمل ما فى الخبر المتقدم فتعين الرفع على ان يكون
الحمل ان يكون مبتدا وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه ح
فى قوة الجمله فيصير من عطف الجمله على الاسميه بان تكون
معناها المسند لا العطف كانى اذ الغيبة فاكره او تكون معناها
المسند مع العطف كالهاء الاضيه تكفى رع فكنها كحل الكلمتين
كلمة واحدة وذلك لا الاتصال بينهما بالنسبة لكن الشيخ الرضى ما حاصله ان
الجمله التى يلزمها الضمير كالصله والصفه وخبر المبتدا اذا عطفت عليها
جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها مضمون الاول متراخيا عنه

لولا او بعد ذلك جاز تجرد احد بهما عن الضمير اكتفاء باحتياجه ذلك لان
ذلك التعلق يجعل المجموع كالمفرد فيقول الذى جاء فعرف الشمس زيد
لان المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الكلام فى ثم ولما الواو
فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدت القرينه على التعلق كان
يقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال زيد واكثر الشارحين
على ان المعنى على معمول عاملين بحذف المضاف واما حذف المضاف
ليبنى الحكم على ما ظاهر فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول
ولذا جاز العطف على معمولى عامل واحد فهذا اى فهذا العطف
وان كان بحسب الظاهر جائزا الخ كان اشاره الى دفع ما قيل فى هذا المقام
من ان القائل فى قوله واذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز فساد المتقدم
وان لفظ اذا او صيغه الماضى لمعنى التحقق فيكون الحكم بعدم الجواز دون
الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع
ان العطف بحسب الظاهر صحيح والتحقيق بحسب الظاهر لا ينافى الامتناع بحسب
الحقيقة ولعل النكته فى العدول عن الصواب للمبالغه فى الامتناع وكانه
قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه
لتمام الدليل على ذلك وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد
من قوله واذا عطفت واذا اريد العطف ح يندفع الاشكال المذكور
لكن فيه ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الاراده فانه ثابت على
تقدير عدمها مطلقا فاحتج فى التعلق . لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم

من كلام الشيخ الرضى ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمول
عاملين جائز الا اذا فصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا فى الدار
وعمرا الحجره فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور
قال ومذهب سيبويه والمبرد المنع مطلقا واما المتاخرون فمنهم من يجوز اذا
تقدم المجرور فى المعطوف عليه على المنصوب او المرفوع ثم يلى
المرفوع المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد
فى الدار والحجره عمرو ومنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء
اخر الكلام واوله لان المجرور فى الاول موخر وفى الثانى مقدم المعم
المستدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد
السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر
ما فى كلام المصنف اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح
لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا
الا فى ما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا فى ماده
متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه هو خارج عن الضابط
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند
الجمهور الا فى نحو فى الدار الخ فانه يدل على الجواز ثمه والمخالفه
بالموافقه خلاف سيبويه فانه لا يستثنى بل يحملها على حذف المضاف
ح يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد التاكيد
جاء بالهمزه وبالواو او اعقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء

بيان التاكيد

قد يراد فى التاكيد اللفظى كقوله تعالى والله ثم والله وكقوله تعالى كلا
سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة اى
حاله وشانه بقوله ام المسموع فى النسبه او الشمول كقولك شانك
فى العلو اى فى باب العلو اعظم من ان يوصف وامرى فى الغفران
فى باب الغفران جليل فى النسبه عبير عن الذات المذكوره او المحدث
وكانه اراد انه يعبر بحسب المعنى عن الذات المذكوره اذا كان بمعنى
الامر بمعنى الشى او عن الذات المحدث اذا كان بمعنى الشان
يعنى يجعل حاله اى الحاله المفهومه منه بطريق من طرق الدلالة كالنفس
فى جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكالاحاطه مفهوم من جاء القوم
كلهم لانك اشرت بالعموم الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم
اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه ولذا اطلق النسبه وذلك
الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوى فانه غير نافع لما قصدت
به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه
فربما ظن انك اردت ضرب عمرو وغلطت بنفسه بناء على ان المذكور عمرو
وقس عليه الصور الاولى بذكر كلمة واحدة الخ قال الشيخ
الرضى اعلم انهم اذا ارادوا الوحده والاثنينيه والاجتماع لا باعتبار
نسبة الفعل لم يصنعوا الالفاظ الداله على نوع للمعانى نحو جاءنى رجل
واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة

بدل الغلط

يقول بلسه واوبعه الى غير ذلك واما اذا ارادوا ها باعتبار نسبة الفعل
اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا النفس جمع فان الاغلب قطعه
عن الاضافة ومن الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب بعضها
لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا
للتأكيد وهو كلا وكلتا واجمع واخواته ولا يجئ الا تابعه
مضافة في التقدير على رأي الخليل وربما ينصب جمعاء وجمع حالين
على قلة وقد يعاقب اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بالباء الزائدة نحو
جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع
فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على اصله اذ جاء اما مقطوعا عن الاضافة
حالا واما مضافا غير تأكيد لمعمول العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا
تأكيدا وهو قليل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيدا واخرى حالا
وذلك عامة وما يؤديها القول جاءني القوم عامتهم ولا يؤكد بسائر ونحوها
الا العدد ان يعرف المخاطب بكمية العدد فيستعمل وكذا التأكيد لا يجئ
تأكيد الخلاف الوصف نحو جاءني رجال عشرة لا البدل والعطف
وقد يخرج بها به لكن في اخراج مدلول الكل احتيج الى مفيدة وهو ان المبدل
منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقرير مقصود السامع بها
وافادتهما توضيح مسوع الى اخر وكذا معنى ان يقال وتفاد بها الكشف
والتأكيد مثل نجه واحق ويمكن ان يقال في الله انها خارجة بقوله
في النسبة اوفي الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول

وبذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المصنف يصح اخراج
الصفة للموكد مثل نجه واحق ان قرر امر المتبوع لا يحقق مدون الدلالة
على معنى المتبوع لكن واحق لا يدل على معنى التأكيد اذ لا دلالة لهما على
النسبة اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض
بان ولحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلوله للنسبة واجاب
بان الوحدة منسوبة من التوضيح لا القصد انتهى اعترض الشيخ الرضي
على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاء الرجال اجمعون
يقرر مدلول الرجال نصا لا مطابقة لان كونهم مختصين في المجيء معنى
انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار
بها الى جنس لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على
الاحاطة دون كونهم مجتمعين في الفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج و
المبرد كما قالا في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال
على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة
وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتأكيد المعنوي الا اذا
كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد المعنى مطلقا عند البصريين
واما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا
كانت النكرة معلوم المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي لك
ليس بعيد اي بكرر اللفظ الاول او ما به بكرر اللفظ الاول
قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري

للتأكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل
ذهب الى ان زيدا في قولك با زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق
بدا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يذكر على انه معزز كما هو الظاهر
وح يكون تأكيدا لفظيا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة
لذكر غيره ثم بدا له ان يقتصر دون غيره فذكر ما سابه هذا الطريق وح
يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود
بحسب وقتين قوله او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع
واخواته مرادفة لاجمع فيكون تأكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي
واجيب عنه بانا لا نسلم انها مرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز
ان يكون ذلك لجريانها بعد اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع
ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد لاجمع بل هي تأكيد لما اكد به اجمع
واما قول المص واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تأكيد له
بل معناه انها اتباع لها لا تستعمل الا انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى
الجمعية فيها قوله ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما
مستقل يجوز الابتداء والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان
على حرف واحد ولا اواجب الاتصال جاز تكريره دخله نحو ان
زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد
بالمرفوع المنفصل نحو انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب
المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته

اياه وهو اما المستقل فهو يكرر بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل
نحو قوله وهم بالاخرة هم كافرون قوله مثل لا معنى لهذه الكلمات
قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول
وثانيهما تقويته بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على
ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له
اصلا معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم
يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى
متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه وقولهم
الكتعون البصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى له مفردا
وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكر الشارح قدس سره قوله
ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد
او الاجزاء واما الرحمة فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم
هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط
شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي قوله
وعن بعض العرب بعضا بنا والاول اولى لكراهتهم اجتماع ثقيلين حيث
تأكد اتصالها لفظا ومعنى قوله باختلاف الضمير في كله وكذا
في جمعه اذا قوله او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث قوله
وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل
خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر

الافراد فمثل اراد بقوله ذو اجزاء ذو متعدد وسمى بطريق عموم المجاز
فتناول الاجزاء والافراد لان الكلى ما لم يلحظ افراده مجتمعة
جاز ان يلحظ افرادا والكلى مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد
من افراده كالدرهم النقص والدينار الصغير كما جاز عكس ذلك
ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد
انسان وكل الانسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق
الطوسى يصح افتراقها حسا او حكما اى افتراق حسى وافتراق
حكمى والظاهر انه لا يمكن الافتراق الحسى بدون الافتراق الحكمى حتى لو
كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما وحال العالم يصح
ما يكون بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمى مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضى ولو يكون لشئ اجزاء يصح افتراقها
حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول
لا الثانى لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت
رفع الاحتمال الثانى قلت اشتريت جميع اجزاء العبد بخلاف جاء
زيد كله الملابس عليه يعنى انه لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا
للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع واكتع واخواته
اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلام من
رتب اللفظ لكن بالمشهور فيما اشتهر التضعيف عن اجمع فان الزمخشرى وجماعة
ذهبوا اليه وسمعه المصنف قال الشيخ الرضى لا يعوم النفس على الكل فان

الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان
النفس موضوعة للذات والعين مستعار لها من الجارحة كالوجه المستعار
للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا او اتباع المشتق اولى
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا او اتباع المشتق اولى واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه اظهر فى معنى الجمع ولا تقديم اكتع فى الصحيح
على اخواته فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اى
تام بالنسبة الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من
المنسوب دونه طرف النسبة وحال من المستتر فيه اى مجاوزا
عن المتبوع بل كون النسبة اليه توطئة هذا اعترض فى بدل الغلط
لانه متبوع مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء
كان مقصودا انتهاء او لا فدخل فيه بارد وهو ان جعل بدلا فانه
لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا فى بحث التاكيد لكن صار مقصودا
انتهاء ويظهر من ذلك ان هو المؤثر اظهر من ان يقال لان المتبوع لا
يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة الى اخراج
المعطوف ببل لما قوله ولا انتهاء ونسبة العامل نحو الى التابع
مقصود وذكر استادنا ان الغلط غلط قد وقع فى كلام جماعة من العلماء
ان الاستثناء بحكم ما لنا وان الحكم فى المستثنى الا بالاستثناء لا بالجملة
فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصود وغيرها اذا اردت تطبيق
هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكرنا بالاستثناء المفرغ او من

مباحث البدل

فقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان نفى فى قولك ما قام احد غير
زيد كان البدل فى الحقيقة غير زيد وهو مقصود لسلب القيام وح لا
حاجة الى تعميم النسبة وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما سمى بذلك
لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول مشوقة
الى ذكره ومنتظرة له لحمل كلام الشارح قدس سره على هذا فالاضافة
فى الاخيرين اعترض عليه بان بين الاضافة لامية والاضافة فى الاولين
بيانية يعنى فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان
يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة فى التحصيل ويمكن ان يقال لو قرئ
والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم
يحتج ذلك كذا ان حمل الاضافة فى الاولين بمعنى اللام او فرق بين
المذكورين والمعدودين الاتيان باعتبار المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف
بل لان عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه
والبيان فرع المبين ولولا المبين لما اتيت به الا
الغلط فان كون الثانى هو المقصود دون الاول ظاهر وان قصدت
فيه الاسناد الى الثانى وجعلت مناط الحكم كما لو قلت جاءنى زيد من
قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فانك
قصدت بذلك الثناء على المخاطب واردت ان الاكرام وقع
عليه من حيث انه يكون اخوك وهو الفائدة معنية فى عطف البيان

بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتمال فلا
يقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاءه لان
الملابس معلوم حسا بخلاف ضربت زيدا غلامه فلا بد من اعتبار
ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكرناه فيدخل فيه الحج اى
لم يلزم ثبوت قسم خامس نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى
المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال
وكذا المثال الاخر بعد ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب
التزيين او بالنسبة لا ادخل اللسان قال الشيخ الرضى الاخران لا
يوجدان فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل اللسان فى كلام فحقه
الاضراب ببل بغيره هل لم يحمل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه
حين ذكره لم يذكر بحسب كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا
واذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا
كان نكرة مبدلا من معرفة فالنعت قال الشيخ الرضى ليس ذلك
على اطلاقه بل فى بدل الكل ثم نقل عن ابى على انه قال يجوز ترك
النعت اذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه كقوله تعالى
بالواد المقدس طوى اى مقدس من التقص لئلا يكون المقصود
انقص بل عن المصنف انه جعل هذا وجها لتوصيفه بدل الكل واما فى
توصيف بدل البعض والاشتمال فقال لانهما لا بد فيهما من ضمير

يرجع الى المتبوع لتعلم ان بعضه او كله مراد به فلو كان منفصلا لكان
معرفه ولو كان متصلا لكان موصولا به ومضمر نحو الزيدون
لتسمهم اباهم قال الشيخ الرضي لما يجيء بدلا اذ المقصود لفظ الزيدون
واخوتك والجاه يوردني بد المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد
لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد العموا اى مثل اكلت انت وزيد
الحكم ان انت تأكيد وكذا اجمعنا الشيخ حاصل كلامه ان البدل عنده لا
يعيد الاول وما ذكر من المثال لا يفيد الا ما يفيد الاول ولنا
ان البدل يفيد هنا ان ما يفيد ان يثبت له الفعل ليس الا زيدا
كما اشير اليه في قولك ما زيد ما زيد لان المضمر والمخاطب
الخ قد لا يكون شيء غائبا او مخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ
يلزم منه ان لا يجوز ابدال شيء من الضمير من الاسم الظاهر
مع كون مدلولهما واحدا الا لقصد زيادة على ما يقصد بالمبدل منه وفيه
ان المقصود ما مر ان عادة ما في الباب انما يجب ان يحمل الذات
فان المانع منها متحقق وههنا ما لا يمنع المبدل منه
وان على ما قد ذكر بنات الدهر والشر والنجار الاخر
والنجار سود شر باي ان كان فخرا اى كذب قال المحشي
ماخره. ان جعلناه بمعنى المصدر اى حين فيه معنى الفعل
لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا لفعل جاز ان يكون المبني الماخوذ
في التعريف معلوما بالوجه عن الوجه الذي اريد به لا بالقول لما

لقيام لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف الشيء بنفسه
والظاهر ان السيد ... ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو
اريد به وجه لا مفهومه كان مجازا والا من غير اللام لم يعقل وجه
المخاطب كما هو المشهور ولان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا
والمراد بالمناسبة المعتبرة في تعريف المعرب هو نوع المناسبة
لا العكس لانها اعم من المناسبة وهي كافية في البناء كما تشهد عليه تفصيل
موجبات البناء وبعد فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبني
الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط
ان لا يعارضها حجة مقتضية للاعراب كالاضافة اى الموصولة وبهذا
التحقيق اندفع ما يتجه علم من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه
ولا مناسبة موثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة مؤثرة لاستلزامه
التعريف بالمجهول لان للنوع مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع
تلك المراتب لما تضمن كلامه معنى المبني الاصل كحيثما لا
توهما فلا يلزم بناء المعنونه لان تضمنها بالواو العطف وهي لا حقيقي
بكلمة او بهما المتبع الخلو لا الممتنع فلا ينافي التعريف
مثل غ اى شيء مدخل عاق في قولهم عاق صوت الغراب اجيب
بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المتكلم للمعنى الواقع غير مركب وهو
ما لا يتكلم به العباد ولا ما يرى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا
يكون معربا ولا مبنيا والقابه عن حركات البناء بالالقاب

دون الانواع لعدم الخلاف في اثارها اى القاب المبني من
حيث حركات اواخره وسكونها او القاب بناء المفهوم من المبني
من حيث علامته يعني القاب حركات اواخره وسكونها او القاب
علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص
بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين
ولا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في
كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي عندي ان اطلاق الرفع و
النصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية
مجاز تسمية للنائب باسم المنوب ضم وفتح وكسر ووقف سمي
الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به
والوقف وقفا لوقوف النفس عن الحركة وبالعكس يطلقون
الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية والمراد ان الحركات
الخ رد لما اشتهر من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني
ولعله فهم ذلك الاختصاص من مورد القابه لان لقب الشيء مختص به على
ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا
بخصوصها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون
السكون على الجزم لحذف الحركة حيث قال الضمة رفعا وقد سماها
فرقا بين ما معه البناء وما ليست معه والكنايات كالاول
ان تقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة

والاصوات مثل نهالت اسماء الانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى
الاسماء المبنية في البناء لعدم التركيب المضمر قدمه على سائر المبنيات
او ليس في شيء منه الاعراب ولا الاتباع في بنائه وليس اضافة ... الالتباس
وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم ما كني عنه ما وضع اى اسم
وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك من حيث انه متكلم فيه ان اراد في
المعنى فلا حصر في القول الحاد مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم
بل للمكني عنه من القطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما فهم
تلك الحيثيات من لواحق الضمير الا ان يقال ان انا اذا لوحظ معها تلك اللواحق
فهو باعتبار تلك اللواحق فهو موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا
بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد ولكنه بعيد
وخرج بهذا الحد يعني قوله لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين
للمتكلم والمخاطب بها ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا خرج ان
عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظ
المتكلم والمخاطب موضوع للمفهوم وبعد الحيثية ههنا يخرج زيد اذا
عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله
ما وضع لمتكلم بقوله اى ما دل بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظ المتكلم
والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الصيغة
الاسمية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة
مع النون قد يكون للتحقيق فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة

للغايب يعني لما التبس مشكلا من حيث انه غايب وطلب وهذا القول باسم كلهم
نظرا الى اصل المنادى وسعل للمسمى يزيد وضرب ولا القول وزيد
ضربت وانما جاز باسم كلكم لان باد ليل الخطاب ولبس في زيد ضرب
دليل المتكلم ولحج بهذا العدد الاسماء والظاهره ان حسل اذا
اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهره به فلم يكن بعد داخل
في الحد ما اعلى ذلك المستعمل لم يخرج بعض الاسماء الظاهره
مثل لم وكذا فلا بد منه لاخراجه الاد بالتقدم اللفظي الى اعلم
ان تفسير المقدم اللفظي بما ذكر يدل على انه جعل هو لفظا او معنى او حكما
من اقسام المذكر حقيقة لا من اقسام المقدم حقيقة كما كان المقصر الا صبح
مبنيا سان المقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي باني
تقسيم المقدم اللفظي الى المحقق والمقدر على خلاف دابه فان عادته جعل
اللفظ قسم المقدر كما مر في باب حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول
لقائل ان نقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام المقدم حقيقة بناء على تفسير
المعنى لانه جعل الحضور والذهني وحده سببا لذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا
حاجة الى ان المخارج لبس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما العدم فحتى
لا حاجة فيه الى محل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده يحتاج
الى المحل في المعدم باي حال مثلا انه مقدم بحكم وضع الضمير واقتضاءه
فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكنه هنا خالف وضعه ومقتضاه لغرض
الا مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من جعل

الاول

بالاول وجعل الثاني من باب السابق والاول اظهر كقوله تعالى
مواعيد للتقوى وكقوله حتى توارت بالحجاب اي الشمس بدل على توارى
الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السابق والظاهر انه منه لانه
المفهوم من لفظ واحد ولكانه مقدم من حيث المعنى الظاهر انه حال من
حيث اللفظ اي من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع في
الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى
انا انزلناه في ليلة القدر وجواز النزول في ليلة القدر التي هي في
رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي
انزل فيه القرآن وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب
التنازع فليحرز عن التكرار وحذف الفاعل هو لكن فالمتصل الا لتفسير
المستقل مفسر في اللفظ لسان المخاطب لفظاً
مقام الظاهر اعراب لا حصار لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد
يقع بين المضاف والمضاف اليه فلما لا يقع اذا كان المضاف اليه
ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح الاول ضربت او ضرب
الى ضربين ولضربن لكون افراد النوع المتصل مستوفا وحكى انه سئل عنه
بان المراد بصريح صيغة المتكلم للموصوف ما ضافا كان او مستقلا او ما في
المقصر السطر لا يستقيم الحد فان قلت لم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها
لئلا يتوهم ان اختلاف يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من
بيان مبتدأ اي ضربن فصل الى هذا الحكم لا للاسقاط فلزم

مالتفصل ابر

ان لا يخل بالعدد بما في الحكم الجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وبما دون
ذلك الى ضربن وضربن فسكوت المخ للاسقاط فدخل وانما بدا بالمتكلم
العرفيون يبدون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي
الا محل قد يبدل همزته بالهاء نحو هنا وقد يمد همزته نحو انا وقد سكن
نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيد للوقف
والضمير في انت الى انت هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب
البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير
وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته حروف عند الكوفيين واما عماد
لكنهم وضعوا المتكلم لفظا يدل على نفسه لان المشاهد يسائل
على العرف واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير
الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي
خاصة قيل حال من ضمير بسيره والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب
بمحذوف اي اخص بالاستار خصوصا والجملة معترضة التي وضعها
للاختصار اي المطلوب في هذا الباب الاختصار اما او لافادة المعاني المختصة
للاعراب في مدلوله لانها لا تحتاج الى الاعراب واما بيان معاني الحروف
وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فانك اذا عبرت عن نفسك
وعن غيرك باسمائها وجدت عليها ان الضمير اقل حروفا منها واما الثالث فعدم
الاحتياج الى قرينة برفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك
اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج

في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا او هو بعد تعيين المرجع لم يحتج
الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل
الضمير المستتر لانه اخصر من المتصل البارز ثم المنفصل استتار الفاعل
ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو
للمتكلم صيغة المضارع مطلقا اي ربما مطلقا او استتار مطلقا
والظاهر ما قال الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة
مطلقا وفي الصفة مطلقا باعتبار الصفة هو الوصف
ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر صور الاتصال فيما ذكر لان الصفة
الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام لو كانت عاملة في الضمير الفاعل
يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعطي ما
يراعى وكذا فاعل الا لتعذر المتصل الا لام بلوغه او لاجل
اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء
من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء
الاخير او بالفصل من بابه ما وقع تاكيدا او بدلا او عطف
وكذا ما وقع بعد الا للمسوغ للمتكلم في اول الامر نحو ما انت او زيد
وما وقع ثاني مالي علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث الالتباس
بالمفعول الاول اما اذا لم يحصل الاتصال في باب اعطيت اولى وكذلك
في باب علمت اولى لو وصل قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد
اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد

فذكر قوله مطلقا م

بلا بدم

ثم اعترض عليه بان التقديم ليس بمستلزم فاجاب بان تقدم المفعول لا
يفيد ذلك بل هو يكون كذلك لاتساع الكلام مل قيل ان تقديم المفعول
على الفعل بعد كونه اسم صفة جرت على ما تجرى ان يكون نعت
او حالا او صلة او خبرا اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم
كذلك وما ضربك الا انا وكذا الضاربك انا ولكنه تاكيد
لازم لا فاعل الخ هذا هو تحقيق الشيخ الرضي ولمعد فصل منا متصلا و
قال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد او فرعه يعني التثنية
والجمع وفي التذكير او فرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان متحمل
الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكرنا فان اتفقا في الغيبة فاللبس
حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لازم اللبس وان اختلف
في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في صيغ الافعال الا في غائبة
المضارع مع المخاطب وفي غائبه مع المتكلم فان اللبس حاصل هنا
ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور
ويرتفع بالتاكيد بل برفع الاسم بالمنفصل الذي فيه بين الصورتين
طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس او لا سواء كان رفع اللبس
لولا واما الكوفيون فقالوا على انه لا يجب تاكيد ضميره اصلا لانه
رفع الالتباس فيه كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه
برفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلت لما كان ذلك الضمير لم يورث به لمجرد رفع
اللبس وكان مما يجوز حذفه جعلا للبس على تقدير حذفه فالحق

رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه واذا اجتمع ضميران ولم يكن ما يقدر
فيه الاتصال احترازا عما اذا التبسا وما قال سيبويه ان كان على سنن
جاز الاتصال وهو على لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا على سنن لم يجز
الاتصال واجاز المبرد هما ساعلي الغائب للتحرز عن تقدم احد
المتساويين فيه انه يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل في الاصل كما في نحو
او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان
بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال
باعتبار التساوي في اللفظ فلزم انفصال المتحد الخ ولان الثاني
اشرف من الاول لكونه اعرف فانف من كونه متصلا بما هو ادنى
وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم
به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستحسنه المبرد ومذهب النحاة
فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال
باعتبار عدم الاتحاد وبسبب ان لا مقتضى في التعلق بما هو اشرف
منه وصيرورته من جملته بالاتصال وان شئت اوردته منفصلا
قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الاتصال في
باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى
كان الى الاصل ضميره الفاعل وفي مفعول باب علمت راجحة المبتدا والخبر
وفيهما الانفصال لانه كان في الاصل خبر المبتدا ان قيل ان
انفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف

يصح ابقاؤه قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ على عكس ذلك
لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فانه لو قلت كان زيد قائما في معنى زيد قائم
في الزمان الماضي ليكون ما بعد لولا مبتدا عند الجمهور او فاعلا
بفعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه السابقة يقتضي كالانفصال
لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما هو وذلك لان المراد
بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى اخره من اوله
الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكن غير الاسلوب لما ذكره قدس سره
وعسيت الى انا لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما لاختلاف الضميرين
بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اخبر فيهما
غاية واحدة وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام
الضمير المتصل خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها
حال كما ان لدن لجر الغدوة بالاضافة واذا وليها غدوة نصبها قال
الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق ومتعلقه
غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك
فالاخفش بصرف ما بعد لولا ولزمه تغير اثنى عشر ضميرا
وسيبويه في عسى ورجح ان الضمير في واحد لتقاربهما في المعنى
لان معناهما الاطماع والاشفاق جرا اي جار لعل وعسى فنصب كاسم
ويجعل خبره مضارعا اسمه والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى
وجاز تركه لرعاية لعل ونون الوقاية وتسمى ايضا نون العماد لانه

العماد كما يحفظ السقف عن السقوط كذلك حفظ النون اخر الكلمة عن الكسر
اي ياء المتكلم اولم يعهد غيره لتقي الخ اي ليحفظ عما هو اخت
الجر وهو كسره في اخر اجزاء الكلمة غير عارضة لا التقاء الساكنين وذلك
لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف
النحو وكرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له ولجانب اخرى كرهوا ان يوجد
فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد
عن الجر ودخولها في نحو عطاني وتعطيني اما لطرد الباب او لكون
الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي وتركها في عساي لحملها على لعل
ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى
المسبب وذلك ان يقول الصانع باب رجل سوء عبارة عن
نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير او نون التاكيد او لم يكن
معه احدهما وانما جاز هاهنا نون الاعراب مع نون الوقاية دون تلك
النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها
لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها اخر الكلمة
بخلاف الكلمة المستقلة وانت خطاب عام وقوله مع النون
ظرف لقوله مخير يعني ان وكان الخ المعنى مبني على انه محل
التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذلك لان
قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولكن لدن حكمها مع الياء
في المشهور رجحان النون وذلك ان محل التخيير على المشهور كما في

اله الفهم ويخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما
فيما بعد ويقول في لكن انه مع الخول فانه ذهب الى التسوية ويونع
الاعلام ويكون مع ليت للمحافظة على الحركات السابقة بهذا الحاصر
في غير العقد واما في المشبه فوجهه ان كسرة المناسبة مجانس لكسرة نون
الاعراب اذ انها لطرد الباب وعلى السكون في لكن قال
الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سعوده قال في
لدن بالضم الذي وفي الكاف الجاني كي لان السكون بعد الكلمة عن الاسماء
المتمكنة وتقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها
الى تلك الاسماء ومن ههنا فهم ان التحرز عن اخت الحرف المضارع مع النون
من حيث انه فعل لام حيث ان حركة اخره حركة بناء وكذا التحرز عنها
في الحروف المشبهة لشبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل تحرزا
عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس في لكن الا اجتماع نونين كما
في لعل فانه في حكم اجتماع اربع نونات او ليس الفاصل بين اللامين
الا حرفا واحدا ويختار في ليت المشهور فيه ان النون لانه
الا لضرورة الشعر ويتوسط بين المبتدا والخبر لفظ الفصول
ويقع بين المبتدا والخبر بعده تجريد ويحتمل ان يكون بين للتاكيد و
انما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل
قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت
عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح قوله متوسط بين المبتدا

والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
وذلك جائز عند البعض وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدا مثلا الجزء
الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدا يطلق على جميعها لانه
من قبيل رايت هذا الشاب في سنه وصباه فانه حقيقة وفيه نظر لان
الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك
مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب
فنظيره رايت سالما في شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب في شبابه
وصباه صيغة مرفوع انما قال للمفصل بما هو في صورة الضمير لانه
غير ضمير لان الوصف وانما خص صيغة المرفوع لمناسبة الطرفين اعني
المبتدا والخبر مطابق للمبتدا لمناسبته له ولكونه مطابقا للخبر كما
قيل اي ذكر الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر ويكلاهما خطابا
وغيبة ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب
يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا
يسقط عن خبريته وذلك التوسط للفصل يعني ان قوله للفصل علة
غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا
وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو
كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان
يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع
فهل يحتمل ان يكون حالا ان يكون الخبر معرفة او افعل من

ان لا يشترط ذلك الاشتراك لثبوت الالتباس في المبتدا والخبر اذا كانا
نكرتين مثل انا لم تعمرو وذلك لان صيغة الفصل بعد التاكيد قائم في قولك
زيد هو العالم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا لزم ان لا يقع
بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والثاني انه انما اشترط ذلك لان نقل
الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس يبقى ان يقتصر
على مورد السماع اجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله ومكر اولئك
هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدا او تاكيدا كما في قوله تعالى
وانه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ لا يلزم تاكيد الظاهر بالمضمر وفي نظيره تاكيد
المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للمضمر المستكن في الفعلين لكنه
قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا اخر لانه ح مبتدا عند
المحققين ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله له لانه ظرف
مستقر او ظرف للنفي وبعض العرب يجعله مبتدا وبعضهم يجعله تاكيدا
لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا تدخل التاكيد
ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبره اسمية الا اذا دخلت
عليه نواسخ المبتدا فانه ح يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار ولا يبعد هذا وجه ضمير غائب لان المراد به الشان
والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل
فانها عبارة عن المبتدا فيلزم مطابقتها له كما ذكر ويسمى بالشان قال
الشيخ الرضي بانه يؤنث هذا الضمير وان لم يكن الجملة المفسرة مؤنثا فيه

القصة
لان ذلك باعتبار المقصود ولكن لم يسمع والظاهر ان قوله
يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب ثم قوله
يفسر وصف له بان كان مبتدا او بان كان عامله حرفا و
الضمير مرفوع الى غير ذلك اما جوازه فلكونه على صورة
الفضلات هكذا قالوا وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات
لا يصحح الحذف بل لا بد من قرينة فجاز ان يقال قد تقوم القرينة
على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على المحذوف فلرفع
الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم
القيامة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف
اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر
على ضعف ان قلت معنى ان لا يكون حذفه ضعيفا فلا تلك القرينة
لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد و
هي اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان بين القصة مطابقة للواقع
لان الخبر كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه انه يستعمله
لا ينافي ثبوت القرينة كما قال بعض ان من يدخل الكنيسة يوما ما يلق
وذلك لانه لا يقول ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت
يجوز ان يكون ان بمعنى نعم من حروف التصديق فلا ذلك بعيد عليه
البعد ثم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث قال قدس سره في
الحاشية الكشفية عند النصارى انحا محمد جو ورد هو ولد اللعين

مبحث اسماء الاشارة

اى اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المفسر
بحسب اللفظ هو المجموع وضع اجزاءه   اشار به الى تحصيل اعداد
واصل بل المحل وما يعبر عنه لذلك الامتداد وهى لا تكون الا الى
محسوس مشاهد   فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا
توقف للشئ على ما يساويه فى المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من
الاسماء مفردة بل المشار اليه بل لذكر المركب الاضافى معنى
اصطلاحى كما اسماء الله اذ هو مسماه بالاسماء المحلوه لكل واحد من
اللفظ اسماء ليس تعريفا للشئ بنفسه كما توهم لان المأخوذ فى المعرف
جزء بل قيده واما لو كان كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه   محمول على
التجوز بسر له بسر له المحسوس المشاهد اذ ما من شئ الا ويدل عليه
وهى ذا للمذكر لما اصح حمل ذا على هى لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه
فقال بعض المحشين بان قوله هى مبتدأ محذوف الخبر اى وهى
خمسة والجملة التى بعده مبينة والاول ان يقال اى وهى فيما سيذكر
وقال بان الجر بعده معطوف اى وهى ذا واخواته وقوله للمذكر
خبر مبتدأ محذوف اى هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف
المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وقال بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة
خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهى ذا منها للمذكر ولا يخفى ما فيه
من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال قوله لمساواة ان
من باب حذف الموصول اى الذى لمساواة ذان وفيه ان جواز حذف

الموصول مذهب الكوفيين لكن حمل ان لبعض المحققين قالوا انه قيل
ان قوله هم وماسا الا معام معلوم من هذا الباب اى ما منا الا له
معام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن
واللطف   والعامل فى الحال معنى الفعل الذى فيه ان قوله
ذا جزء للخبر على الحقيقة فان لظيره الست سقف وجدار ان جزء الخبر
ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع   قدم الى مكس ان يقال لانه
لان الذهن مساق الى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد   على احد الوجوه
قال قدس سره الى المكسنه وقيل ان ههنا ضمير هم وهذان مبتدأ ولساحران
خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران
بقلب الالف ياء فان الياء قد تكون علامة التانيث نحو تضربين بقلب
الالف والياء ياء لان الهاء قد تكون مبدلا من ياء التانيث فى
الوقف   بوصل الياء لحصولها من الاشباع او لجمع العوضين
ولا مثنى من بعاره الى لم يرد المثنى المتعارف لان المعرفة لا تثنى
الا اذا نكرت لاشتراك اسم الاشارة   واذا كان مقصورا كتب بالياء
لان هذا قال الالف المجهول اصله   على سبيل اللحوق
يعنى ان اللحوق بمعنى اعتبار الاصل او لا ولا يلزم ان تكون اتصالا
بالاخر وانما اختار من الفعال ما قد يتوهم من انها جزء الاسم كما شان
اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف
وذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا [illegible] انتم اولاء وها هو ذا ونحو

٥/ ٥/

فقيل   لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير افعل ويفعل
مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لانه منها ما عن مستقل
بالمفهومية الا ترى انك تقول فى ترجمة ذاك انت ذى بر جه ذلك
انت   وهى الحروف تذكر وتؤنث واعرفها تذكيره لكونه تلفظنا بتذكير
الاسم البعد داخل فيه   اى حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل
ان يفسر باسماء الاشارة   وذلك للبعد وذاك للمتوسط قال الشيخ
تكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع
اسم الاشارة للقرب والحضور لانه لمشار اليه حساولسا رمالاشارة
للحس لا على الى الحاضر القريب الذى يصلح ان تقع مخاطبا فلما
اتصلت الكاف به وكان متعينا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا
اخرجه من بين الصلاحية اذ لا تخاطب انسان فى كلام واحد الا فى مفرد
مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف فى اسم الاشارة معنى البعد وقد
كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال
المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهى اللام
ولا رأى لهم كذا ذكر الشيخ الرضى وفيه شئ لان الاستعمال كل
فى معام الاخر بالتاويل كما ذكر فى علم البلاغة فلك ان تقول انه قال
قال انسان الى الاستعمال فانه لو قال وذا للقرب لم يفهم منه الا
الوضع   وتلك لا كان الى الهاء بين ذا واخواته للبعد اكتفى
به   انسان الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس

مبحث الموصولات

فيما ذكر زيادة ان الا فى ذلك   بضم الهاء وتخفيف النون للقرب
وهناك للمتوسط وهناك للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد
ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم   خاصة اى اخص خصوصها
ذكرت للتاكيد   لا يستعمل فى غيره الا مجازا كما كان استعمل فى
الزمان كقوله هنالك الولاية اى ح ويكون باستعمال المكان للزمان كما
يستعار الزمان للمكان كقول العرب مواقعت كالاحرام اى مواضعها
اى اسم لا يتم الخ اى اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعد عن
المعنى المراد   او لا كثير جزءا اما ما ذكر الشيخ الرضى بهذا الاحتمال
وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا خبر لها   والمراد بالجزء
الكلام الخ حمل الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كالمضاف اليه
الغير او لا وقال معناه ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله الجملة
لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان
تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا احرف الشارح قدس سره الجزء التام
غير طاهر   والمراد بالصلة معناها اللغوى كذا نسب الى المصنف فيه
ان لفظ التعريف محله   والمراد على معنيها المتبادر ولا خفاء فى
ان المتبادر معناها العرفى فلو قال تجعله خبره وضمير له لكان الحصر
واضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد
بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير فيه انه قام التعريف المفصل
الا اجمال ثم التفصيل فى خارج التعريف وان ذلك القصد مناف

كما نقل عنه من ان المراد معناه اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قائل ذلك
لسان الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في
اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه لكان هذا القول
مستقر ركاكة لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصوف الحرفي وهو
اول مع ما بعده من الجمل فصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو
خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصطلاحيا الجزء
التام هو الاول المصادر لا الحرف المصدري للمضم اليه الجملة كما في
المحمول الاسمي وهناك ولقائل ان يقول يمكن ان يقال القائل ان يقول
بل يجب ان يقال ذلك ولا يلزم بعض الحذف المشترطة لا يقال فاذن يلزم
ان يكون تعريف القول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم
بما له العلم وذا لا يجوز لانا نقول ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذا
فسر العلم بعد ذلك كان يقال هذا العلم صفة يحل بها المذكور لمن قامت
به لان الخفاء في معنى العلم كما هو المشهور ليس باعتبار المادة الاشتقاقية
فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدا ، فتعريف العالم بما له
العلم تعريف للشي بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصله جملة خبرية ليس تعريفها
لما ذا لا يلزم التعريف لا الحكم بل لا بالقول المراد بالموصول معناه العرفي
وهو ما عبارة عن المعنى ليس ماخوذا من الصلة العرفية ولابد بهذه الاشعار
على شي من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بما كتعريف العالم بالعلم
بان يقال الصلة جملة الخ فيه ما فيه وصلة اي صلة ما لا يتم جزءا الخ

جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالمناسب له لا الى الموصول
جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما
يعتقد ان المخاطب يعرفه بكون محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك
لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجمل القسمية صلة كقوله تعالى
وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية
او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء
لا غير منقطع الا ما دراه في الظاهر موضع الضمير لان اللام الموصولة
لشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لا ما حرفية كما زعم بعض ثم لعود الضمير
اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد جملة معنى
ولهذا احتاج ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلة مصدر الا انه
لا يقدر بالفعل الا مع صحة ان وهو معها يقدر المفرد والصلة الا
يكون الا جملة وهي اي الموصولات لاحظ معنى الجمعة باعتبار الخبر كما
بحث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع فهو ما هي للسياق
والضمير واقع فيه الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام
عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعد ها صفة لها فان الجملة
لا يكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون
صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون
صفة بخلاف سائر الموصولات والتي على الدالة

وتثنيتهما اللذان واللتان بالتشديد النون فيهما بدلا من الياء في المفرد
والذين مختص بجمع المذكر من ذوي العلم واللذون في الرفع بدله
مع حذف من اللذون تخفيفا ومن الذي ايضا والتي بمعنى
التي بمعنى كانت او مقرون بمعنى الذي وفرعه وكذا في قوله
بمعنى التي المنسوب الى بني طي فلت في التنبيه احدى اللايي الى
والاولى بمعنى اجراء على اجماع بين اللاءات وذا بعد ما جوز
الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت
او لا ولم يجوز البصريون الا ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية
اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي
من الذي فان ذا زائدة او بعده موصول والعائد المفعول
سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصولها والضمير احد
دلايل موصولها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائد اذا اجتمعا
في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ ليس عن ذلك للمحذوف بالباقي
فلا يقوم دليل على ان الضمير المنصوب او مجرور او مرفوع فان كان
منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل
على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا
يحذف بشرط ان يجر بالاضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر
معين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي به وتعين حرف الجر هاهنا اذا جر
الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وعامل المتعلقان نحو مررت



بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثل لا يجب
في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير
منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة
واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة
ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلة
فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله حيث طال الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض
ظرف لغو متعلق لقوله اله لان في معنى معبود اي الذي هو معبود في
السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا تخصيص العائد
بالمفعول وتعميم المفعول ليحسن الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف
لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون
العائد بعد الا للبس الا مع انتفاء القرينة فلا حاجة الى التخصيص
المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه فلا يحذف ح واما
قولك لا معنى لتعميم العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان
كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فيتناول المفعول
اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الاطلاق
لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على الاطلاق يصح الحذف وهذا
هو المراد والصلة قد عرفت انه حذفه للاستطالة والكلام في حذف
العائد من حيث انه عائد ويجري هذا ان الجواب في المجرور ايضا



٢١٨

عن التقليل او لمجرد التمرين التمكن والتدريب ويذكره اياها
كما يذكر مسئلة معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما
وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان
مضمرين لان الذي يخبر عنها اى بحسب الذكر واما باعتبار
المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولهذا قال فاذا اخبرت عن زيد
الخ وانما عبر بهذا الوصف بالنسبة الى زيد دون الذي مع انه المخبر
عنه بحسب اللفظ لان شان المخبر عنه ان يكون موضوعا في الجملة الاو
مع اجرائها موضوع عنها دون الموصول اى لو وضعت كلمة
الذي الخ لان المطابق ان خبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ
والمبتدأ لا يرتبه العقد(?) وجعلت الخ لان المطابق يصف
الموصول بالوصف الذي كان لذلك المخبر عنه فلا يتغير شيء من الجملة
الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتعذر مبتدأ
فلا بد ان يكون تامة والضمير العائد مكانه واخرته لا رجحه(?)
وحق الخبر التأخر في الجملة الفعلية خاصة ان صلة اسم الفاعل
واسم المفعول قد تكونان مع مرفوعهما جملة اسمية كما ضارب الزيدان
وما مضروب البكران فلم لا يجيء الاخبار فيهما ايضا لان نحو تي(?)
الجمل يصير مع مرفوعها صلة للام في ضمير الشان ولو قال
في ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة
والموصوف والصفة وكذا الحال في الاشهر اذ ملك(?)

الا

٢١٩

الا لفائدة معتبرة في التأكيد فلا تفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون
الضمير مبتدأ لانه المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف
واما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما والمصدر العامل
وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز
اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما معناه الفاعل على
في الضمير المسمى بغيرها اى الذي استحق غيرها واما
الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المتشابهات ما ولي(?) لفظ لفظ
الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين
ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المتشابهات في اسماء الافعال كنحو فجار
وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار
ورعاية المناسبة اللفظية لكان الجنس يقتضي ان يجعل لها باب برأسها
الحرفية لانه ذكر احوال كل اسم واحكام الحرفية يجيء في بحثه
فانها اما كافة اى منتقلا(?) والاستفهامية قد يراد معها
التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الف ما الاستفهامية في كل على
عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعدها كالاستفهامية
نحو ماذا اشتغل نحو ربما كرم الموصوف الجملة جاز ان يكون ما كافة
قال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصول واعادة الى رد المجرور معاه(?) تعني قوله من الامر ذلك
فقيل الا لشرط وفيه انه يجوز ان يكون من للتبعيض متعلقة بنكرة كما

٢٢٠

في احدث من الدراهم اى شيء من الدراهم ويجوز ايضا تضمن نكرة
معنى نسمي وتنصص جملة قوله فرد صفة للام لان اللام فيه للعهد
الذهني وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة وصفة احلف(?)
في ما التي هي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم
اسم فانها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما
اى عطية لا تعرف من حقارتها او لامرها اى اعطيت عطية لا تعرف
من عظمة واضربه ضربا ما اى ضربا نحو لا غير معين فان كلمة من
لا تكون تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة
وهي عند الكوفيين حرف زائد نحو قوله ... والاشرون(?) من عددوا
اى الاكثرون عددا وهي عند البصريين موصوفة اى انسانا معدودا
قال الشيخ الرضي اعلم ان في وجوهها لذوي العلم ولا تجوز في العلم وتقع
على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال فمنهم والضمير راجع الى كل دابة
تغليب العقلاء في الضمير وعلى هذا التغليب فقال من يمشي على
بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم
قليلا ويستعمل في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو اى هو
سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او
غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ويقال للعاقل لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة
الى ما والاسم ماهيته(?) ... والاصل المائية او يقول انه منسوب

الى

٢٢١

الى ما هو على ما يعتقد رجل الكشتي كالكلمة وقول فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى بما اجاب تنبيها(?)
دون بيان الماهية منها للفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وتمامه(?)
غير للمشتر(?) والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا
اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة
موصوفة لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام
الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما تضافان
الى الجملة ولا بلدن فانه قد تضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الا
ضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي
للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع
عن الاضافة او الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو
غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما
التزم في اي الاضافة لان وضعها للبعض بعض من كل فاذا حذف المضاف
اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرف كما في النداء وان كان مقدرا بقي على
اعرابه الا اذا حذف صدر صلتها اذ كانت صلتها فعلية فلا يبنى
اي معها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون
ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم ولحاق(?)
سقوط الاعراب وقال هذه لغة حسن وان لم يكن مضافا فاما كالاعراب

فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا ... فتمن قرا بالضم
دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية
فان الكوفيون ذهبوا الى ان ايا في هذه الصورة معربة مرفوعة
على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اى كل
شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة مقول لندعن كل كالقول
اكلت من كل طعام فتكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع واقعا
على من كل شيعة اى لننزعن بعض كل شيعة مكانه كما قال من ثم فقيل
ايهم ابتداء اى الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس بشئ
لان مفعوله ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة ... لما كان
شبه الحرف ان قلت قد مر ان من الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي
ان لا تبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة
وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان تبنى مع قطعها عن الاضافة لان
زيادة الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء
واى اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها من في صورة المضاف
الى الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي وبناء اى مضافا عند حذف
صدر صلتها سماعي ... وماذا اصنعت قال الشيخ الرضي اذا لم تكن
موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميين والاولى فيما ذا ومن
ذا عدم الزيادة ويجوز فيه على بعد ان تكون بمعنى الذي اى الذي
هو موضوع على حذف المبتدا ولا يجوز ذلك من ذا لما قدمنا الاسم الاساسي

لا غير ويحتمل في من الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم الاشارة
كما في قوله تعالى من ذا الذي فان باء التسمية مدخل على اسم الاشارة
احدهما الذي الجملة صفة لقوله وجهان او استئنافية ... على
ان تكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجى ذا موصولة ويحكم
في نحو ماذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل
على ان الجملة اسمية قلت جاز ان يكون ما مبتدا وذا زائدة والفعل خبر لما
بتقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدا قليل ومن صلة الموصول
والظاهر ان موردا بما واحد لو قلنا ما نقلناه من الشيخ الرضي من
ان ذا موصولة او زائدة ... وجوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل
ينصب ما قبله او يشتغل عنه بضميره او متعلقه واما اذا لم يكن كذلك نحو
ماذا عرض وماذا عليهم وماذا الحال لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة
او زائدة ... اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان
ينبغي ان يكون ناظرة على اصلها وما هو بمعنى صار وزال وكما كان في
اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا تكون لها محل من
الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انه لا يستدعي جواز محل
فيها فلا تكون اسماء الافعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء ...
بل يقول انها اسماء مصادر للافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا
للمسافة ونكتة فيه ان لا وجه لتسميتها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني
لكونها في الاصل اصواتا كصه ونحوه وحمل الباقي عليها طردا للباب

وقيل مبتدا والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء
وفيه ان هذا القسم من المبتدا لكونه مسندا الى ما فيه معنى الفعل وفيه ان معنى
الفعل لو لم يناف الابتداء يجب ان يقال لكل فعل انه مبتدا وفيه ان ذلك
امر اصطلاحي اوان هذا القسم للمبتدا باب تحت القرون والاخروات
في الافعال لجواز ان لا تكون لها محل كالاعراب بخلاف الاسم فان محلوه عن الكلام
غير معهود فلا بد ان تخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني من
المبتدا قول الى آخره الى انه مسند اليه لان قولك قائم زيد في قوة ان صاحب
القيام هو زيد ولا تصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم
الرفع في المبتدا مطلقا كونه مسندا اليه ... لان المبني على الاساس
فيه ان المبني لو كان على الاساس وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة
اذ ليس للمبني على المضي والطرفي بناء اسماء الافعال ما قال الشيخ الرضي وهو
انما بنيت لكونها اسماء اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بني على ذلك
الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فلا حاجة الى العدد المذكور
مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدرا رود اى رفق
تصغير الترخيم اى ارفق رفقا وان كان تصغير الطلب وقولها ان يكون تصغير
رود بفتح الراء وسكون الواو بمعنى الرفق على انه المفعول به مصدرا او
اسم فعل تضمنه الاعمال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون
اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل
حال لما هو بمعنى الامر وهو متعد ويشتغل بما لفعل عنه نحو رويد زيد

اى ارادة كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل
عنه من بين المثالين اشارة الى اقسامها ... ينبغي ان قال الشيخ الرضي
بحث ان يظن ان الاصلح كونه مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت
لساكنين وحذفت لشبهة بتوه الحركة على قوى معنى البعد اذ معناه ما ابعد فكان
القياس على تقدير ان اصله هيه كرر له ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف
عليها في الاكثر بالتاء مبنيا على التحاقها بالافعال فكان تاء ياء قامت وقال
بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوله والوقف على الهاء واما
مكسورة التاء جمع مفتوحة التاء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء والمضمومة
التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء ... وهو ان صيغتها
مخالفة لصيغ الافعال وان اللام يدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها
وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا
بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس
للتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك
الاسم فعل مصدر رتبة اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على بان ما لحقه كان معرفا
فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وبمعنى المصدر معلقة
اى السكوت عنه فحاصله افعل السكوت المعهود المعين وبعض المصدر عن هذا
الحدث فاذا قال لا اسكت الى اطلب منك عن غير هذا الحدث ومعنى صه بالتنوين اسكت
سكوتا تاما ... اوالعلمي لج قال قدس سره في الشرح الخالص
بحسب الوضع وان كان ظاهرا ... مثل الضارب اخيك

لو قال بدل امس في الماضي لكان اظهر المشتق من اللاثي يعني ان قوله
من اللاثي صفة للامر ولا يخفى ان عدم كلشي العوض بعد را الكاثى
اى فاسى او ذو فاس على انه لم يات اى على انه اسم الفعل من
الرباعي بمعنى الامر لم يات الا نادرا وهو كلمتان وقار اى صوت من الصوت
وعرعار اى تلاعبوا بالبرعرة وهي لعبة للصبيان قال المبرد وقار حكاية
صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تعرف فلو كانا
من مثل قرقار وعرعار كقاف عاق (؟) حال كونه مصدر امصادرا
مضمر وله مبنى معرفة اى علم جنس كسحان وقوله كنى وصفة اخرى للمصدر
او يجوز ان يكون خبر محذوف اى هو كنى و الجملة معترضة قال
الشيخ الرضى وقال ايضا ان بزكان في تبدان جمع اوزان المفعال لمرا وصفة
او مصدرا او علما مونثة فادا سمى به مذكر وجب عدم الصرافه و يجوز عند
النحاة جعلها منصرفة و هذا منهم دليل على ترددهم في كونها مونثة
وصفة لمؤنث لم يجئ في المذكر وجميعا يستعمل دون موصوف ويستعمل اما
لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق و اما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما
ما صار بالغلبة علما جنسا نحو حلاق للمنية وهي في الاصل لكل ما يحلق اى يجذب
ثم اختصت بالعلم لحيس المنايا والضرب الثاني ما لحق على وصفة ايضا
قطاط اى حاط كافه ولما عدلها انما اغمر ذلك لان الرضى
والا لزم ما ايستلزم في كلام تكن فيه انه لا دليل على العدل وبيوت
النجو و سوت فاسقة لا بد لان على كونه محار و فساق معدولين منهما

بالجواز ان تكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار
وجود سماعين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كونه مزال ومعدولا
عن انزل واما اسما لواية علم فى غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قال
الشيخ الرضى وهو ان قسم المصادر و الصفات بني لمشابهته لفعل كامرى
وزنه ومبالغة اذ في الكل مبالغة علما للاعيان حال من فيهم قوله
مبنى في الحجاز ومعرب في تميم اى يختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما
قلنا ذلك لانه يتعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول
واحد وان يتعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الى اللهم الا ان
يقدر للاخر كما في باب التنازع مشابهه حال يعني الامر فيه ما ذكر
في احسنه ولا يجري فيه ما يجري منها فالوجه فيه ان بهذا القسم اما علم مرتجل
او منقول عن المعنى الوصفي فان كان رالنوا الصحاه كالصفي وكان
فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر
من غيره وهو الاكثر ان الحجا او ان وجه
البناء في ذي الراء قصد الاماله اذ هي ام
محسن والمصحح للاماله كسر الراء
وهي لا يحصل الا بتقدير البناء
لانه اذا اعرب بمنع الصرف لم
يكسر الراء المشرفة
بعون الله حسن ...

تمام شد كتاب ... اصوات

[illegible]

ابجد هوز حطى كلمن
الله اكبر در پيوست واثق شد تخمى گسوى شد
سعفص قرشت ثخذ ضظغ
زود بيا دوست ترنيك بكرد نگاه داشت تمام كرد

[illegible]

يكان شمار ز ابجد حروف تا حطى ... سعفص
دل از قرشت تا ضظغ ... تمام تخلص

صاحب اين كتاب ...

تاريخ تولد محمد باقر ...

۸۸۰